

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة مولود معمري - تيزي وزو -

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة العربية وآدابها

التخصص: اللغة والأدب العربي.

الفرع: علوم اللغة.

مذكرة لنيل درجة الماجستير موسومة بـ:

اعتراضات ابن الطراوة النحوية

في شرح الإيضاح

على أبي علي الفارسي

- عرض ودراسة -

من إعداد الطالب: محمد حرّاث

أعضاء لجنة المناقشة:

د/ عمر بلخير أستاذ محاضر صنف (أ) بجامعة مولود معمري بتيزي وزو..... رئيساً.

د/ السعيد حاويزة... أستاذ محاضر صنف (أ) بجامعة مولود معمري بتيزي وزو..... مشرفاً ومقرراً.

د/ ذهبية هو الحاج... أستاذة محاضرة صنف (أ) بجامعة مولود معمري بتيزي وزو... عضوة مُمتحنة.

د/ بوعلام طهراوي.. أستاذ محاضر صنف (ب) بجامعة آكلي محند والحاج بالبوية... عضوا مُمتحناً.

تاريخ المناقشة: 21 / 03 / 2013

أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ

وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ

وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴾

﴿النمل: ١٩﴾

شكر و عرفان

- مَنْ لَمْ يَشْكُرِ النَّاسَ لَمْ يَشْكُرِ اللَّهَ -

تواضعٌ ولينٌ جانب، بشاشةٌ وسرورٌ وجه، دماثةٌ وسمتٌ خلق، جلالَةٌ ومهيبٌ جناب فِكْرٌ

ثاقب، بصيرةٌ نافذة... تلك شيمٌ وشمائل، وسماتٌ وصفات، عرفتها في شيخي

العلامة الدكتور السعيد حاوزة، والذي أنال الشرف كله، وأحوز الفضل أجمعه أكتعه

إذ قبل الإشراف على عملي، الذي قادني فيه قُدُماً، ودلّني فاهتديتُ، وأرشدني فوصلتُ

يلومني إذا تكاسلتُ، ويحملني إذا وقعتُ، ويصوبُ لي إذا أخطأتُ، فكان لي خيرَ معوانٍ

فجزاه الله عني خير ما جزى عبداً من عباده.

كما لا يطيب المقام إلاّ بتثنية الشكر والعرفان لمن عرفنا فيه رحابة صدر الآباء قبل أنْ

نعرف منه بشاشة وجه العلماء؛ شيخي الفاضل الأستاذ الدكتور صالح بلعيد الذي هياً لي

جواً من العلم تصبو له النفوس، وما بخل بغالِ نفيس، وقاد سفينتنا إلى برّ الأمان

فكلّ شكر لا يفي حقّه، وإنّما هو واجبُ المقلّ.

كما نشكر في الأخير كلّ من مدّ لنا يد العون، بإسداء نصيحة، أو تقديم معلومة

أو تيسير مرجع، أو رحابة صدر، وبشاشة وجه، ودعاء صالح في ظهر الغيب.

لكم شكري ... شكري لكم

تواضع إهداء أمام حَضْرَةِ عَظِيم



إِلَى مَنْ ظَلَّ يَرْعَانِي حَتَّى غَابَ عَنِّي .. إِلَى مَنْ أَعْجَزُ عَنْ شُكْرِهِ وَرَدَّ جَمِيلَهُ .. إِلَى مَثَلِي وَقُدُوتِي .. إِلَى مُعْجِزَتِي فِي هَذِهِ الْحَيَاةِ .. إِلَى مَنْ لَمْ أَرِ مِثْلَهُ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا .. إِلَيْكَ .. يَا أَبِي الْعَزِيزِ ❖ مُحَمَّدٌ .. عَلَيْكَ مِنْ اللَّهِ سَحَابُ الرَّحْمَاتِ .. فَسْتَظِلُّ عَظِيمًا بَعِيونِي .. أَمِيرًا بِجُفُونِي ...

تراني تجاسرتُ.. تطفلتُ.. إذ أردتُ أن أمدحكُ.. تُراني وصلتُ إلى رضاك؟.. أم بعدُ ما وقيتُ حقكُ.. تسابقتني الأيامُ إلى لقاءكُ.. ولم تدرِ أنني بقلبي التقيتُكُ.. أنني بدمعي غسلتُكُ.. وبجفني كفتتُكُ.. وفي دفتتُكُ.. ماذا تُراني أبغي.. وماذا أريد .. إن لم أرمُ طلعتكُ.. محياكُ حيُّ في باصري.. في ناظري.. في خاطري.. وقد امتلكتُ.. ستظلُّ عظيمًا في عيوني.. ستبقى أميرًا في جفوني...

ستظلُّ فيَّ وإن بلغتُ حالَ الجنون.. أو حدَّ المنون.. فجنوني فيك جنتي.. ومنيَّتي فيك منيَّتي.. من لي بقلبٍ يحوي ما حوى فؤادي.. يهوى ما هوى فؤادي.. يفنى كما فنى فؤادي.. من لي بعينٍ تنجبُ ما أنجبتُ عيني.. دمعا رقراقا.. ألما دفاقا.. حزنا حرّاقا.. سهرا أراقا.. دمًا مهراقا.. من يشتري مني ألما ألمني.. ويوماً آيمني.. وتيمًا تيمني.. وحزنا حزني.. وعيونا أعتيني.. وجفونًا جفتني.. أبتاه.. وتكبر بعدك مأساتي.. أبتاه.. وتبدأ بعدك آهاتي.. أبتاه.. وتذكو بعدك جمراتي.. أبتاه.. وتخبو بعدك كلماتي.. وستبقى صامتةً.. خاشعةً.. تصلي في محرابك يا عظيم...



مَاتَ الْحَبِيبُ فَأَعْيَى بَعْدَهُ مُقْلِي ❖ وَأَضْرَمَ النَّارَ فِي الْأَحْشَاءِ وَالْكَبِدِ
مَا زَالَ طَيْفِكَ مَا حَيَّتْ أَوْ إِنَّ أُمَّتْ ❖ أَنْسًا لِفِكْرِي وَإِنْ فَارَقْتَ بِالْجَسَدِ



محمد بن محمد

سُفْرَةٌ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وكفى، والصلاة والسلام على المصطفى، وعلى آله وصحبه ومن آثاره
اقتفى؛ أما بعد: فالسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

مما لا شك فيه، تلك الأهمية البالغة التي أولاها العلماء قديماً وحديثاً لعلم النحو
وكل ما ينشعب منه من علوم، وما يتصل به من معارف، وإنما دفعهم إلى ذلك أن كانت
لغة قرآنهم، وعباداتهم، لا يقوم لدينها قائمة فيهم إلا به، فكان أن نال الحضوة الكبرى
من مصنفاتهم، وتآليفهم، ومجالسهم. حتى أصبح علم النحو خدناً للفقهاء وعلوم الدين
الأخرى، يسير مع الفاتحين، ويجوب معهم الأقطار والأمصار، فما يقبل مصر من
الأمصار الإسلام ديناً، إلا ويجد نفسه متخذاً العربية لساناً، في أغلب الأقطار، وكذا حال
الأندلس.

لقد كان دخول المسلمين الأندلس فتحاً عظيماً، اكتشفوا من خلاله الأرض
الأوروبية أول مرة، وعرفوا فيها رغد العيش، وبسطة الحياة، وجمال الطبيعة، ونقاء
الهواء. فأقاموا بها دولتهم، وشيدوا حضارتهم، وحكموا دينهم. وبعد رذح من الزمن
بدأت العربية تنتشر فيهم، وطفق النحو يلج إلى التراب الأندلسي، وبدأ أهل الأندلس
الأصليون منهم، يتلقفون هذا العلم بكل لهفة ورغبة لم تُعرف عند كثير من المشاركة
فإذا الكثير منهم ينبغ في زمن يسير، وتقام حوله مجالس ومدارس. وهذا ما كان
معروفاً عند علماء الأندلس، مشهوداً لهم بنباهة طلابهم، ونباهة علمائهم، ليس في النحو
فحسب، وإنما في شتى العلوم من تفسير، وفقه، وحديث، وهندسة، وطب، وعلوم
طبيعية أخرى.

ومن بين هؤلاء العلماء الذين نبهوا ونبغوا، نجد الأستاذ النحوي الأديب الشاعر
أبا الحسين بن الطراوة، الذي استطاع بعلمه أن يجعل من مالقة محجاً للعلماء، وقبلة
لطلبة العلم، حتى نال حظوتين لم ينلها كثير ممن سلف أو خلف: لقب بالأستاذ، ولا
يلقب حينها به إلا من جمع جوامع النحو واللغة في جانب، وأمسك بزمام الأدب والشعر
في آخر؛ فقد كانت آراؤه خدناً أشعاره، تسير بهما الركبان، فيخترقان كل مكان

ويخلدان في كلِّ زمان. وحظوةٌ أخرى؛ أنه جُعِلَتْ آراؤه واجتهاداته النَّحوية مذهباً منفرداً كغيره من المذاهب؛ البصرة أو الكوفة، ولا نعلم في مَنْ سبق أو لحق من نالت آراؤه اسم المذهب، غير ابن الطَّراوة، وإنما عهدنا المذهب للجماعة، لا للفرد، ولكننا نحسب أنه نالها لجرأته في الرَّأي والرَّدِّ، واجتهاده النَّبِيه الذي شدَّ إليه أعناق الطُّلاب والمريدين من كلِّ صقِّع، ولولا أنَّ عوادي الدَّهر أنَّتْ على مصنِّفاته إلا النَّزر القليل لكان له ولها الشَّان العظيم، والشَّأوَ الكبير، والذِّكر الحميد، والنَّفَع العميم. هذا على ما أتى ذكره في مصنِّفات طلابه وتلامذته ممَّا يشهد له بعلوِّ الكعب، ورفعة المنزلة وجمالة القَدْر.

لقد كانت آراء ابن الطَّراوة ذات قدرٍ واهتمام عند كثير من النَّحاة السَّابِقين ويكاد الواحد منهم لا يمرُّ على مسألة لابن الطَّراوة فيها رأيٌّ، إلا أشار إلى رأيه، ونبَّه عليه. ولكن ما يؤسف له هو ابتعاد الباحثين اليوم وغفلتهم عن هذا العَمَّ الجهد، إلا القلَّة منهم، وهذا ما حدا بنا إلى النَّظر في جهود هذا العالم، وتقليب النَّظر في مصنِّفه الوحيد وفي أخباره في مصنِّفات غيره، ليقع اختيارنا في الأخير على جواهر اجتهاداته وآرائه في مصنِّفه الوحيد الذي غفلت عنه عوادي الدَّهر: رسالة الإفصاح، وهو كتابٌ وضعه لتمحيص ما ذهب إليه أبو علي الفارسي في الإفصاح العضدي، وأيُّ من النَّحاة كان يتجرأ على خليفة سيبويه في النَّحو. فبؤب مسائل النَّحو في الإفصاح، وراح يفحص المسائل، ويسبر أغوارها، ويعترض على ما يراه منها يستوجب الرَّدِّ والاعتراض معللاً ومحتجاً بأدلة تأخذ بالعقول، وبراهين تمسك بالألباب، وحجج تأسر الأذهان. فما كان كغيره ممَّن يعترضون لأجل الاعتراض، وإنما كان ذا منهج علمي دقيق؛ يعترض على المسألة، ويبين موضع الخطأ فيها، ثمَّ يقترح البديل الصواب، ويدلُّ عليه، ويحتجُّ له، ولا يفعل ذلك إلا من كانت قدمه في النَّحو راسخة، وكان بعلله وقياساته عليماً وكذلك كان ابن الطَّراوة النَّحوي. فكان أن سَمَّينا بحثنا: (اعتراضات ابن الطَّراوة النَّحوية في شرح الإفصاح على أبي علي الفارسي - عرض ودراسة).

وإذ كان من الأهمية بمكان البحث في هكذا موضوع، سعينا إلى ولوج البحث فيه، تدفعنا إلى ذلك عدّة أسباب، جتحت بنا ضرورتها إلى اختيار الموضوع للبحث والدراسة. وإنه وإن تشعبت الأسباب، وتعددت الدوافع، فإننا نذكر منها بعضاً، مجملين إياها ما كان ذاتياً أو كان موضوعياً:

إنّ أهم ما دفعنا هو غيرتنا على التراث العربي الإسلامي عامّة، والأندلسي خاصّة. فالأندلس - وإن بادت حضارة المسلمين بها - لا تزال تفتقر لك عن كلّ بديعة جديدة، وتبين لك عن كلّ رائقة فريدة، ولا يزال كلُّ بحث فيها مُجدياً، وكلُّ غوص فيها مُربياً، وكلُّ سبرٍ بها مُفضياً، وما زال التراث الأندلسي للباحثين مغرباً. هذا أهم ما حدا بنا إلى الموضوع.

ومن ذلك كذلك؛ أهمية ما كان يطرحه ابن الطّراوة من آراء، وبيئه من مسائل محتجاً ومعللاً، ومدللاً وممثلاً، جعلتنا نعيد تقليب النظر في عدّة مسائل وقضايا من نحونا، من وجهة نظر ابن الطّراوة، وجهة نظر تعكس إبداع العقل الأندلسي فطنةً وذكاءً، ونباهةً ودهاءً، وشجاعةً واجترأً. إنّ التّطرق إلى آراء ابن الطّراوة يجعلنا نزيل تلكم القدسية المبالغ فيها عن بعض أعلام النّحو السّالفين، ومصنّفاتهم، غير منتقصين منهم، وإنّما للعلم قدسيّة تعلو قدسيّة الأفراد، وهذا ما جعل علم التّرجيح قديماً يظهر عند علماء المسلمين في علوم الدّين كعلم الحديث؛ هذا ما أكسب الموضوع أهمية، وأكسبنا فيه رغبةً، بعد أن رأينا للبحث أحوج.

كما أنّ التّطرق لهذه الآراء أو الاعتراضات ليس من قبيل تكرار الأحداث، أو جمع الأقوال، أو حشد الآراء، أو تسويد الصّحائف؛ وإنّما للتبصّر الجادّ بتلك الاعتراضات، وتمييز الرّديء من الجيّد، والغثّ من السّمين؛ فهذا التراث النّحوي هو هويّة أمّتنا، وركيزتها، وقوامها، وقلّ من الأمم من تملك هذا الإرث الزّخر في لغتها.

وللبحث في هذا الموضوع أهمية أخرى، من حيث إنه يكشف لنا عن ظاهرة لغويّة فكريّة جديدة، شاعت وازدهرت في حقبة من حقب التاريخ اللغوي للأمة العربية الإسلامية، ألا وهي فكرة الخروج عن التقليديّة والتّبعية التي عرفتها مسيرة التّأليف النّحوية واللغوية في أغلب الأحيان، فلم يعد النّحوي في الأندلس يحذو كعب النّحوي في المشرق، بل أضحيّ ينفرد ويردّ، ويعترض ويفند، هذا ما أكسب الدّرس اللغوي في الأندلس حيويّةً، وبعث فيه نشاطاً جديداً. هذه الأسباب وغيرها هي ما جعلنا نؤمّ الموضوع بحثاً ودراسةً، بقدر ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً.

إنّ البحث في جوهره هو إشكالٌ يُطرحُ من قبل الباحث، ينطلق منه أساساً محاولاً الوصول إلى الإجابة عنه. وبحثنا هذا ينطلق من إشكالية جوهرية مضمونها الكشف عن حجج ابن الطّراوة، وبراهينه، وأدلّته، التي استدلّ بها على ما لم يقبله من أبي علي الفارسي من مسائل وآراء، ونستطيع أن نفضّل هذه الإشكالية إلى أسئلة جزئية يلتئم منها موضوع البحث، وفي فلکها تدور مسأله: كيف رأى ابن الطّراوة آراء أبي علي؟ وماذا قبل منها؟ وفي أيّها رأى الخطأ؟ وكيف قوم هذه الأخطاء؟ وما هو البديل الذي قدّمه لنا؟ وما هي الحجج التي احتجّ بها على رأيه؟ وما هو منهجه في الاعتراض على أبي علي؟ هذه الأسئلة وغيرها نحاول الإجابة عنها ما وسعنا إلى ذلك استطاعة ومقدرة، وما بلغنا إليها جهداً وإرادة.

وسعياً للإجابة على ما طرح من إشكال، ووضع من تسأل، هندسنا بحثنا ضمن خطة ممنهجة ذات مدخل وثلاثة فصول، رأساها بمقدّمة وجيزة، تقدّم للبحث، من حيث التعريف العام بالموضوع، وسبب اختيارنا، وكذا طرح الإشكالية. لنلج بعد ذلك في البحث، عبر مدخل، ندلف من خلاله إلى صلب الموضوع، متحدّثين فيه عن نشأة الاعتراضات النحوية، وأسبابها، وحيثياتها. معرّجين بعد ذلك إلى الفصل الأوّل من البحث، لنعرّف فيه بأبي علي الفارسي، عصره، وحياته، وكذا جهوده النحوية، ممّا يسهم في إجلاء الصورة، وإظهار شخصية أبي علي. لنردف بعد ذلك فصلاً ثانياً نبسط فيه القول كذلك عن الشخصية الأخرى من بحثنا، ألا وهو ابن الطّراوة، من حيث عصره، وكذا حياته، وأهمّ جهوده النحوية، ومنهجه العلمي في ذلك، محاولين إيفاء جميع جوانب شخصية هذا العَلم. وبعد هذا أنشأنا القول في اعتراضات ابن الطّراوة النحوية على أبي علي في فصلٍ ثالثٍ أخير، بسطنا فيه القول، وأسهبنا، ليستوفي الموضوع حقّه من الجمع والقراءة، معرّجين على جميع المسائل النحوية التي أخذ ابن الطّراوة بها أبا علي، جمعاً قبل، ودراسةً بعد. لنقفى - بعد ذلك - البحث بخاتمة تجمع أبواب ما درسنا، وتحوي زبدة ما إليه توصلنا، وهي نتائج استخلصناها على مدى مسيرتنا البحثية في هذا الموضوع.

وقد اتبعنا لإنجاز ذلك خطوات المنهج الوصفي التحليلي؛ وصفاً، فتحليلاً، فنقضاً فتقعيداً، مستعينين في الوقت نفسه بإجراءات الإحصاء في جمع اعتراضات ابن الطّراوة وكذلك انتهجنا بعض إجراءات المنهج التاريخي حين الترجمة للعلمين وعصرهما.

وما وصلنا إلى ما وصلنا إليه إلاّ باعتمادنا على بعض المصادر والمراجع، التي تمتّ للموضوع بصلة؛ كأمّات مصادر النحو، وكذا تأليف العَلَمين، فأما أبو علي الفارسي فاعتمدنا على ما توفّر لدينا ما مصنّفاته كالإيضاح وتكملته، وهما أساسا بحثنا. وأما ابن الطّراوة فقلّ ما عندنا من مصادر، إلاّ كتابه الوحيد الذي حصلنا عليه بشقّ الأنفس، وانعدمت أو ندرت الدّراسات المنفردة بهذا العَلَم، ما خلا دراستين ثنتين: أولاهما كتاب (أبو الحسين بن الطّراوة وأثره في النحو) لمحمد إبراهيم البناء؛ وهو عبارة عن ترجمة لأبي الحسين، متبوع بتطرّق مختصر لبعض آرائه النّحوية المشهورة. وثانيهما مقال بعنوان: (أبو الحسين ابن الطّراوة وآراؤه في النحو والصّرف) لمزيد إسماعيل نعيم وروفاثيل مرجان؛ نُشر المقال بمجلة جامعة تشرين، وهو كذلك يحذو صنوه من المؤلّف الذي سبق، إذ يعرض صاحبه إلى تعريف موجز لابن الطّراوة، مع الإشارة كذلك إلى ما انشهر عنه من آراء، ولم نرَ من الدّراستين أو غيرهما من همّ ليجمع جميع آرائه، أو اعتراضاته على النّحاة، فهممنا أن نجتمع جميع اعتراضاته النّحوية على أبي علي مع دراستها، متيحين الباب بعدنا لمن أراد التّوسّع أكثر فالموضوع لا يزال خصباً، قابلاً للدراسة، من حيث جمع آرائه كلّها نحواً وصرفاً ولغةً ثمّ دراستها وتوجيهها.

ولمّا كان لا يخلو بحث من صعوبات، ولا ينجو باحث من عراقيل، كان علينا أن ندلّلها بقدر الإمكان، وجهد الاستطاعة، وإنّ كنا نذكر منها أهمّها، فنذكر صعوبة الحصول على مؤلّف الإفصاح لابن الطّراوة، إذ أخذ معنا وقتاً طويلاً، ذلك أنّ الكتاب غير متوفّر مطبوعاً في الجزائر، إضافةً إلى بعض الكتب الأخرى المهمّة كالإيضاح العضدي، أضف إلى ذلك الوقت الطّويل الذي بحثنا فيه عن دراسات عن ابن الطّراوة لم يفض بنا إلاّ إلى النّزر القليل.

ومن بين الصّعوبات كذلك، ما اتّسم به أسلوب أبي علي في بعض المواضع من غموض في الدلالة، وقلق في العبارة، وبُعد المسافة بين اللفظ والمعنى، ووعورة في الكلام. وقد تمّ تدارك ذلك بالاستعانة بكتبه الأخرى، إذ اشتهر عنه تناوله المسألة الواحدة في أكثر من كتاب. ومن الجانب الآخر، لا تخفى صعوبة المسائل التي عالجها ابن الطّراوة، ممّا جعلنا نقف عند المسألة الواحدة مليّاً، وقد تأخذ معنا المسألة الواحدة لفهمها وشرحها وعرضها ودراستها أيّاماً قد تصل إلى الشهر. يُضاف إلى ذلك غرابة بعض ألفاظ وعبارات ابن الطّراوة، وتعقيد بعض المسائل، ووعورة العلل وجدلية المناقشات التي جعلتنا نلقى صعوبة في فهم اعتراض ابن الطّراوة، فضلاً عن شرح الاعتراض أو دراسته، أو الردّ عليه.

ومع هذا كلّه، فإننا حاولنا أن نعطي لكلّ مسألة حقّها من الوقت والجهد، حتّى يخرج العمل على الصّورة التي نرضاها، خدمةً للعربية، راجين من الله تعالى الإخلاص في العمل، معترفين أنّ لا عمل يخلو من زلل وهنات، بحكم بشريّتنا، فما كان من صواب فمن الله وتوفيقه، وذلك ما نبيغ، وما كان من نقص وزلل فمن نفسي والشيطان وعلى الله التكلان، ربّنا لا تؤاخذنا إنّ نسينا أو أخطأنا، والله أسأل أن ينفع بهذا العمل إنّه وليّ ذلك والقادر عليه.

الباحث/ محمد بن محمد حرّاث

الشّلف في 27-09-2012

رِفْل

نَشَاةٌ

الاعتراضات

النَّجْوِيَّةُ

لقد شاء الله تعالى أن يكون كتابه النَّاسِخُ لِمَا سَبَقَهُ، بلسانٍ عربيٍّ مبينٍ، بعد أن اختار من العرب نبياً مرسلًا؛ ولذا دأب العرب ونظراؤهم من الأمم الأخرى؛ الألى دلفوا هذا الدين الحنيف، على إيلاء هذا الكتاب وافر العناية، وفائق الاهتمام، فهذا علم القراءات، وذاك علم التفسير، وذلك علم التجويد، وآخر علم البلاغة، وغيرها من العلوم التي وُضِعَتْ كُلُّهَا من أجل دراسة القرآن العظيم وفهمه، وتيسيره، أو حفظه وصونه. فكان أن ظهرت بعض الأسباب التي دعت ضرورتها إلى وضع علم جديد، ذي شأنٍ وشأوٍ لا يقلان عن سابقه، فظهر غير واحدٍ - بعد أن أخذت حوزة الإسلام في الاتساع - يلحن في قراءته؛ فهذا يقرأ: (لا يأكله إلا الخاطئين)¹، وذاك يقرأ: (إن الله بريء من المشركين ورسوله)²؛ بكسر رسول، وذاك تقول له ابنته: "ما أحسن السماء"، بضم أحسن، وتريد التعجب، فقال لها: "تجومها"، فقالت له: "إنما أخبرك ولا أسألك"، فقال لها: "إن فقولي: ما أحسن السماء"؛ بالنصب³. بله التذكير بما روي عن رسول الله ﷺ أنه سمع رجلا يلحن في كلامه فقال: «أرشدوا أخاكم، فإنه قد ضلَّ»⁴. فخيف أن يفسو اللحن في القرآن العظيم ويديب، فنصب العلماء خيامهم للذود عن ضادهم، والذب عن حياضها، فكان النحو.

ولقد تشرف هذا العلم بأن وضع لبنته الأولى علي بن أبي طالب الإمام⁵ - رضي الله عنه - وما زال منذ ذلك يأخذ في التطور والنمو، وما زال يتعاقبه العلماء في كل عصرٍ ومصر، وبدوٍ وحضر، وإن تفاوت اجتهادهم بين مؤلٍّ ومكثرٍ ومدٍّ وجزرٍ، وخفق

1 - الآية: ﴿لَا يَأْكُلُهُ إِلَّا الْخَاطِئُونَ﴾ [الحاقة: 37].

2 - الآية: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: 03].

3 - ينظر: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، ص 26، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط02م. 1995م.

4 - جاء الحديث في الخصائص لابن جني، ج 02، ص 08، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية 1376هـ/ 1957م. وأصل الحديث: عن أبي الدرداء رضي الله عنه، قال: سمع النبي صلى الله عليه وسلم رجلا قرأ فلحن فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أرشدوا أخاكم". ينظر: المستدرک علی الصحیحین للحاکم، کتاب التفسیر، حدیث رقم 3577. الموسوعة الإلكترونية للحديث النبوي الشريف: الجامع للحديث النبوي.

5 - ينظر ترجمته في: الأعلام، خير الدين الزركلي، ج 04، ص 295، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان ط 15، 2002م.

وفتّر، فقد تناقلته الأيدي -أعني علم النحو- من البصرة إلى الكوفة منها إلى الشام فمصرَ، فأفريقيا، فالأندلس، كلُّ يُضَيِّفه فيكرمه، ويستشرفه فيُشرفه. فمن يد علي الإمام إلى أبي الأسود الدؤلي¹، الذي نحا نحوه، ومنه إلى عنبسة الفيل² وميمون الأقرن³ ونصر بن عاصم⁴. ومنهم إلى ابن أبي إسحاق الحضرمي⁵، فدأب عليه حتى أطلّ على جواهره، ولمس الله وأقيسته، ثمّ خلفه أبو عمرو بن العلاء⁶، فوثق الصلّات بين اللّغة والنحو، ووطد الروابط بين أوجه القراءات، ومتمّن الحبل بين المسموع والمقعدّ.

- ¹ - هو ظالم بن عمرو بن ظالم -وقيل: ابن سفيان- بن عمر بن حلس ابن نفثة بن عدي بن الدئل بن بكر بن كنانة أبو الأسود الدؤلي البصري، أول من أسس النحو. كان من سادات التابعين، شيعيا شاعرا سريع الجواب ثقة في حديثه، ولي قضاء البصرة. هو أول من نقط المصحف. مات سنة تسع وستين للهجرة بطاعون الجارف. ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، ج02، ص 22، 23، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط02، 1399هـ/ 1979م.
- ² - هو عنبسة بن معدان الفيل الميساني، أخذ النحو عن أبي الأسود الدؤلي، وروى الأشعار؛ وكان لزيد ابن أبيه فيلة ينفق عليها كل يوم عشرة دراهم، فقال معدان: ادفعوها إلي؛ وأكفيكم المؤنة، وأعطيك عشرة دراهم كل يوم، فدفعوها إليه، فأثرى وبنى قصرا، فلذا قيل: معدان الفيل. ينظر: بغية الوعاة، ج 02، ص 233.
- ³ - هو ميمون الأقرن، أخذ النحو عن عنبسة، وقيل عن أبي الأسود. ينظر: بغية الوعاة، ج02، ص 309.
- ⁴ - هو نصر بن عاصم الليثي النحوي، كان فقيها، عالما بالعربية، من قدماء التابعين، وكان يسند إلى أبي الأسود في القرآن والنحو، وله كتاب في العربية. ينظر: بغية الوعاة، ج 02، ص 313.
- ⁵ - هو يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، كان أعلم الناس في زمانه بالقراءات والعربية وكلام العرب والرواية والفقه، فاضلا تقيا ورعا زاهدا. أخذ عنه خلق كثير، وله قراءة مشهورة به، وهي إحدى القراءات العشر. مات في ذي الحجة سنة خمس ومائتين عن ثمان وثمانين سنة. ينظر: بغية الوعاة، ج 02، ص 348.
- ⁶ - هو أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن عبد الله المازني، النحوي المقرئ، أحد القراء السبعة المشهورين كان إمام أهل البصرة في القراءات والنحو واللغة، مات سنة أربع -وقيل تسع- وخمسين ومائة. ينظر: بغية الوعاة، ج 02، ص 231، 232.

ولم يتوان بعده في شدّ الرّحال إليه، وضرب الخيام في رحابه كلُّ من عيسى بن عمر¹، ويونس بن حبيب²، إلى أنْ وَقَدَ إلى ساحته الخليلُ بن أحمد الفراهيدي³، فقعد النحو وقتنّه، وضبطَ الله وسننّه، وفتق أوجه قياسه، إلى أنْ أُكْرِمَ هذا العلم بمصنّفٍ شامل وكتابٍ جامع، ما سبق إليه فيه صاحبه، ولا التّحقّق فيه به؛ ألا وهو كتاب سيبويه⁴ فراح صاحبه يجمع ما سبقه، ويضيف عليه، ويشرح ويحلّل، ويفسّر ويعلّل، فجعل كلَّ من رام الكتابة فيه بعده دَهْشًا مُبْهَتًا، ومُحْجَمًا مُصَمَّمًا، ليس له إلاّ الاقتفاء سَمَتًا. ولستُ بمبالغٍ إنْ قلتُ إنَّ ما كُتِبَ بعد سيبويه إنّما هو توسيعٌ لعباراته، وتحليلٌ لإشاراته، وتفتيقٌ لقياساته، وشرحٌ لتعليقاته، فهو بحقُّ قدوتهم، وحادي ركبهم.

وكان النّحاة -على الرّغم من تقديسهم لكتاب سيبويه- ينقسمون إلى قسمين: قسمٌ أخذ على نفسه التزام باب الكتاب، وحذو كعبه. وقسمٌ آخر من العلماء، راحوا يأخذون بعضه ويُعملون العقل في بعضه الآخر، فيناقشون مسأله، ويخبرون دقائقه، فلاح في الأفق الخلاف النّحويّ، فكانَ أنْ ظهر بعض العلماء الذين أفردوا مصنّفًا في الرّدِّ والاعتراض على مسألة من المسائل، أو نحويٍّ من النّحاة، وظلَّ هذا الحال كذلك إلى يومنا هذا. وكأني أقول: بعد أنْ اكتمل صرح النّحو، لم يجد النّحاة إلاّ التّعديل في بعض جزئياته، والنّظر في بعض زوايا البنيان لعلّه يستقيم لهم بنيان رأي من الآراء، أو تُرفع لهم راية مسألة من المسائل، أو علّمهم يجدون ما يملؤون به بطون أوراقهم، أو شيئًا يسيلون من أجله حبر أقلامهم، ويقضون أوقاتهم في مدارسته.

¹ - هو عيسى بن عمر التّقي، أبو عمر، مولى خالد بن الوليد، نزل في ثقيف، فنسب إليهم. إمام في النحو والعربية والقراءة، صنّف في النحو: الإكمال، والجامع. مات سنة تسع وأربعين -وقيل سنة خمس- ومائة. ينظر: بغية الوعاة، ج 02، ص 237، 238.

² - هو يونس بن حبيب الضبي، أبو عبد الرحمن، بارع في النحو، سمع من العرب، وروى عن سيبويه فأكثر، وله قياس في النحو، ومذاهب يتفرد بها. ولد سنة تسعين، ومات سنة ثنتين وثمانين ومائة. ينظر: بغية الوعاة، ج 02، ص 365.

³ - ينظر ترجمته في: الأعلام، ج 02، ص 314.

⁴ - ينظر ترجمته في: الأعلام، ج 05، ص 81.

إذن فالاعتراضات ظهرت بعد أن اكتمل صرح النحو، وشيّد بنيانه، فالاعتراض لغة: هو المنع. قال الأزهري: "اعترض الشيء: إذا منع؛ كالخشبة في الطريق تمنع السالكين سلوكها"¹. وقال ابن منظور: "ويقال: اعترض الشيء دون الشيء؛ أي حال دونه، واعترض الشيء تكلفه، وأعرض لك الشيء من بعيدٍ بدأ وظهر"². وجاء في المعجم الوسيط: "اعترض له: منعه، واعترض عليه: أنكر قوله أو فعله"³. وجاء في المعجم الوجيز: "عارض الكتاب بالكتاب: قابله به، وعارض فلانا: براه وأتى بمثل ما أتى به. يُقال: عارضه في الشعر، وعارضه في السير. وعارض فلانا: ناقضه في كلامه وقاومه"⁴.

أمّا اصطلاحاً فهو "حجة أو دليل يُرادُ به بيان استحالة أو خطأ أو قصور مذهب أو رأيٍ ما"⁵؛ لأنّ كثيراً من الاعتراضات إنّما تُساقُ لبيان خطأ بعض الآراء، أو قصورها. وقيل: الاعتراض هو "مقابلة الخصم في كلامه بما يمنعه من تحصيل مقصوده بما بينه"⁶، أو "ممانعة الخصم بمساواته فيما يورده"⁷، أو هو "ردُّ كلامٍ في الأصول أو الفروع عن الاستقامة لدليله بحجة أو استدلال عقلي أو نقلي"⁸.

وتبرز بعض المصطلحات في هذا السياق، وقد تختلط في الاستعمال؛ نحو: التّعقبات، والاستدراكات، والمآخذ. إلا أنّ الفرق جليّ بينها. فالتّعقبات هي تتبّع قصديّ

¹ - تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، ج1، ص 363، تح: عبد السلام محمد هارون الدار المصرية للتأليف والترجمة.

² - لسان العرب، ابن منظور، ج 07، ص 165، (مادة: عرض) دار صادر، بيروت، لبنان، ط 01.

³ - المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، ص 494، مكتبة الشروق الدولية، ط 04، 1425هـ/ 2004م.

⁴ - المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية، ص 413، الطبعة الخاصة بوزارة التربية والتعليم، مصر 1415هـ/ 1994م.

⁵ - اعتراضات الأزهري النحوية على ابن هشام في التصريح بمضمون التلميح، غريب بن ياسين بن رشيد وداني، ص 25، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1426هـ/ 1427هـ، رسالة ماجستير.

⁶ - المرجع نفسه، ص 25.

⁷ - المرجع نفسه، ص 25.

⁸ - المرجع نفسه، ص 25.

لأخطاء مؤلفٍ ما، لغرض معلوم أو مجهول؛ وذلك نحو: تعقبات أبي حيان¹ لابن مالك² فقد كان أبو حيان يتتقّص ابن مالك، ويتتبع هناته وأخطاءه. وأمّا الاستدراكات فهي زيادة أو إضافة على ما ذكره مؤلفٌ أو مصنفٌ لعدم علمه به، أو أنه نتاجٌ للبحث العلمي، والاستقراء الجيد؛ وذلك نحو: استدراكات الزبيدي³ على سيبويه. وأمّا المآخذ فهي نوعٌ من التعقبات والاستدراكات، وهي أشمل؛ وذلك نحو: مسائل الغلط للمبرد⁴.

فالمؤلفُ أو الشارح المعترض إنّما كان اعتراضه لأسباب متعدّدة؛ منها: اختلاف النظر إلى أصول الصناعة، كأنْ يقدّم أحدهم السّماع على القياس أو العكس، والخلاف بين البصريين والكوفيين كان لهذا السّبب. أو يكون سبب هذا الاعتراض اختلافٌ في فهم نصٍّ، أو تفسيره، أو تأويله، أو يكون سببه توجّه سياسيٍّ أو مذهبيٍّ⁵.

وإذا رما نتبّع مسيرة ظهور الرّدود والاعتراضات، فإنّنا نجدها كما أشرنا أنّها نشأت بعد أنْ وضع سيبويه كتابه، ومن بينها أذكر المبردَ و(مسائل الغلط) إذ غلّط في كتابه هذا سيبويه في بعض مسائله التي طرحها في الكتاب، ممّا أثار حفيظة مُريدي سيبويه، وأدكى ضغينتهم، فراحوا ينافحون عن شيخهم، ويفنّدون ما زعمه المبردُ: فهذا

¹ - هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الإمام أثير الدين أبو حيان الأندلسي الغرناطي النفزي نسبة إلى قبيلة من البربر، نحوي عصره ولغويه ومفسره ومحدثه ومقرئه ومؤرخه وأديبه، ولد بمطخشارش مدينة من حضرة غرناطة في آخر شوال سنة أربع وخمسين وستمائة، ينظر: بغية الوعاة، ج 01، ص 280.

² - هو محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك العلامة جمال الدين أبو عبد الله الطائي الجبالي الشافعي النحوي، نزيل دمشق، ولد سنة ستمائة، أو إحدى وستمائة، وكان إماماً في القراءات وعلماً. وأمّا اللغة فكان إليه المنتهى في الإكثار من نقل غريبها، والاطلاع على وحشيها، وأمّا النحو والتصريف فكان فيهما بحراً لا يجارى، وحبراً لا يبارى. ينظر: بغية الوعاة، ج 01، ص 180.

³ - هو محمد بن الحسن بن عبد الله بن مزحج بن محمد بن عبد الله بن بشر أبو بكر الزبيدي الإشبيلي النحوي صاحب طبقات النحويين. كان واحد عصره في علم النحو، وحفظ اللغة. والزبيدي نسبة إلى زيد بن صعيب بن سعد العشيرة؛ رهط عمرو بن معدى كرب، مات يوم الخميس مستهل جمادى الآخرة سنة تسع وسبعين وثلاثمائة. ينظر: بغية الوعاة، ج 01، ص 84، 85.

⁴ - هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري أبو العباس المبرد إمام العربية ببغداد في زمانه. وكان فصيحاً بليغاً مفوهاً، ثقةً أخبارياً علامة، صاحب نوادر وظرافة. ولد سنة عشر ومائتين. ومات سنة خمس وثمانين ومائتين ببغداد، ودفن بمقابر الكوفة. ينظر: بغية الوعاة، ج 01، ص 269.

⁵ - ينظر: اعتراضات الأزهرى النحوية على ابن هشام في التصريح بمضمون التلميح، ص 25.

ابن ولاد¹ جاد بـ (الانتصار) وذاك ابن درستويه² ينافح في (النصرة لسبويه على جماعة النحويين) وذلك السيرافي³ في شرحه الكتاب. ثم توالى الاعتراضات بين العلماء، فاعترض المازني⁴ على الفراء⁵، وابن السراج⁶ على الفراء، واعترض ابن ولاد على ابن النحاس⁷، وابن السيد البطليوسي⁸ على الزجاجي⁹،... حتى جاء من

¹ - هو أحمد بن محمد بن ولاد - وهو الوليد - بن محمد النحوي هو والده وجده. أبو العباس. كان بصيرا بالنحو، أستاذا. مات سنة ثنتين وثلاثين وثلاثمائة. ينظر: بغية الوعاة، ج 01، ص 386.

² - هو عبد الله بن جعفر بن درستويه، أحد من اشتهر وعلا قدره، وكثر علمه، جيد التصنيف، صحب المبرد، ولقي ابن قتيبة، وكان شديد الانتصار للبصريين في النحو واللغة، ولد سنة ثمان وخمسين ومائتين ومات سنة سبع وأربعين وثلاثمائة. ينظر: بغية الوعاة، ج 02، ص 36.

³ - هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان القاضي أبو سعيد السيرافي النحوي، شيخ الشيوخ، وإمام الأئمة معرفةً بالنحو والفقهاء واللغة والشعر والعروض والقوافي والقرآن والفرائض والحديث والكلام والحساب والهندسة. ينظر: بغية الوعاة، ج 01، ص 507.

⁴ - هو محمد بن سالم بن نصر الله بن سالم بن واصل أبو عبد الله المازني التميمي الحموي الشافعي قاضيا الأصولي الإمام العالم ذو الفنون. ولد بحماة لليلتين مضتا من شوال سنة أربع وستمائة، برع في العلوم الشرعية والعقلية، ودرس وأفتى، واشتهر ذكره؛ وبعد صيته، وكانت له معرفة بالتاريخ. توفي بحماة يوم الجمعة الثاني والعشرين من شوال سنة سبع وتسعين وستمائة عن ثلاث وتسعين سنة. ينظر: بغية الوعاة ج 01، ص 108، 109.

⁵ - هو يحيى بن زياد بن عبد الله بن مروان الديلمي إمام العربية أبو زكريا المعروف بالفراء، قيل له الفراء لأنه كان يفري الكلام. كان أعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائي، مات بطريق مكة سنة سبع ومائتين، عن سبع وستين سنة. ينظر: بغية الوعاة، ج 02، ص 333.

⁶ - هو محمد بن أحمد بن بصخان بدر الدين أبو عبد الله ابن السراج الدمشقي المقرئ النحوي، ولد سنة ستمائة وثمان وستين، وأقبل على العربية، وأحكمها. ومات في خامس ذي الحجة سنة سبعمائة وثلاث وأربعين. ينظر: بغية الوعاة، ج 01، ص 20.

⁷ - هو محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر الإمام أبو عبد الله بهاء الدين ابن النحاس الحلبي النحوي شيخ الديار المصرية في علم اللسان، ولد في سلخ جمادى الآخرة سنة سبع وعشرين وستمائة، ومات يوم الثلاثاء سابع جمادى الآخرة سنة ثمان وتسعين وستمائة. ينظر: بغية الوعاة، ج 01، ص 13، 14.

⁸ - هو علي بن محمد بن السيد البطليوسي، كان هذا يعرف بالخيطل، وكان مقدما في علم اللغة وحفظها وضبطها، ومات معتقلا بقلعة رباح سنة ثمان وثمانين وأربعمائة. ينظر: بغية الوعاة، ج 02، ص 189.

⁹ - هو عبد الرحمن بن إسحاق أبو القاسم الزجاجي، صاحب الجمل، منسوب إلى شيخه إبراهيم الزجاج لزم الزجاج حتى برع في النحو. صنّف: الجمل في النحو بمكة، وكان إذا فرغ من باب منه طاف أسبوعا توفي بطبرية في رجب سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة. ينظر: بغية الوعاة، ج 02، ص 77.

اعترض على جماعة النحويين؛ ألا وهو ابن مضاء القرطبي¹. وفي هذا النحو نحا صاحبنا ابن الطراوة فاعترض على أبي علي الفارسي في عدة مسائل في كتابه الإيضاح وتكلمته².

وقد تمظهرت هذه الاعتراضات بعدة أشكال؛ منها المناظرات والمحاورات. ومن أبرزها: مناظرة المازني والفراء حول لام الأمر، ومحاورة مروان بن سعيد بن عبد³ مع الكسائي⁴ حول (أي). وتمظهرت كذلك في شكل مسائل وأجوبة؛ وهي مسائل دقيقة قائمة على الاجتهاد والنظر، يدرسها أحد النحويين، أو يبدي فيها رأياً فيدور حولها جدلٌ وحوار؛ ومن ذلك أجوبة الحسن بن صافي⁵ على مسائل ابن الشجري⁶، و(المسائل العشر المتعبات إلى الحشر) التي طرحها أبو نزار على النحويين، وأحدثت جدلاً طويلاً بينهم. وتمظهرت الاعتراضات -كذلك- في شكل ردود؛ منها: ردّ المبرّد على سيبويه

1 - هو أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن سعيد بن حريث بن عاصم بن مضاء اللخمي قاضي الجماعة أبو العباس وأبو جعفر الجبائي القرطبي، كان له تقدم في علم العربية، واعتناء وآراء فيها، ومذاهب مخالفة لأهلها. صنف الرد على النحويين، ولد بقرطبة سنة ثلاث عشرة وخمسمائة، ومات بإشبيلية ثاني عشر جمادى الآخرة سنة ثنتين وتسعين. ينظر: بغية الوعاة، ج 01، ص 323.

2 - ينظر: اعتراضات الأزهرى النحوية على ابن هشام في التصريح بمضمون التلميح، ص 26.

3 - هو مروان بن سعيد بن عباد بن حبيب بن المهلب بن أبي صفرة المهلبى النحوي، أحد أصحاب الخليل المتقدمين في النحو، المبرزين. ينظر: بغية الوعاة، ج 02، ص 284.

4 - هو علي بن حمزة بن عبد الله بن عثمان الإمام أبو الحسن الكسائي، إمام الكوفيين في النحو واللغة وأحد القراء السبعة المشهورين، وسمي الكسائي لأنه أحرم في كساء، ومات سنة ثنتين أو ثلاث، وقيل تسع وثمانين ومائة، وقيل: ثنتين وتسعين. ينظر: بغية الوعاة، ج 02، ص 162.

5 - هو الحسن بن صافي بن عبد الله بن نزار بن أبي الحسن أبو نزار، الملقب بملك النحاة، وكان من أئمة النحاة، غزير الفضل، متقننا في العلوم، وله عشر مسائل استشكلها في العربية؛ سماها: المسائل العشر المتعبات إلى الحشر. مات بدمشق يوم الثلاثاء تاسع شوال سنة ثمان وستين وخمسمائة، ومولده كان سنة تسع وثمانين وأربعمائة. ينظر: بغية الوعاة، ج 01، ص 504.

6 - هو هبة الله بن علي بن محمد بن علي بن عبد الله بن حمزة بن محمد بن عبد الله بن أبي الحسن بن عبد الله الأمين بن عبد الله بن الحسن بن جعفر بن الحسن بن علي بن أبي طالب، أبو السعادات المعروف بابن الشجري، كان أوحده زمانه، وفرد أوانه؛ في علم العربية ومعرفة اللغة وأشعار العرب وأيامها وأحوالها متضلعا من الأدب، كامل الفضل، صنّف الأمالي، مولده ببغداد في رمضان سنة خمسين وأربعمائة، ومات في سادس رمضان سنة ثنتين وأربعين وخمسمائة. ينظر: بغية الوعاة، ج 02، ص 324.

المعروف بمسائل الغلط؛ ورد ابن ولاد على المبرّد انتصاراً لسيبويه، وردّ ابن الخشاب¹ على ابن بابشاذ² في شرح الجمل³.

وقد أقيمت عن هذه الاعتراضات عدّة دراسات وأبحاث جامعية، ومن أهمّ رسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه في هذا المجال:

❖ - اعتراضات السّهيلي على النّحاة جمعا ودراسة، إعداد: عبد الله بن زيد داود جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، رسالة ماجستير.

❖ - اعتراضات النّحويين لسيبويه في شرح الكتاب للسيرافي، جمعا ودراسة وتقويما، إعداد: سيف بن عبد الرّحمن العريفي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، رسالة ماجستير.

❖ - اعتراضات ابن يعيش النّحوية والتصريفية في شرح المفصل، جمعا ودراسة وتقويما، إعداد: سعود بن عبد العزيز حنين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، رسالة ماجستير.

❖ - اعتراضات أبي حيان للنّحويين في كتابه التّذليل والتّكميل، جمعا ودراسة إعداد: منصور أحمد محمد عريف الرّحمن، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، أطروحة دكتوراه.

❖ - اعتراضات الرّضويّ على ابن الحاجب في شرح الشّافية، إعداد: مهدي بن علي القرني، جامعة أم القرى، أطروحة دكتوراه.

❖ - اعتراضات الأزهري النّحوية على ابن هشام في التّصريح بمضمون التّلميح إعداد: غريب بن ياسين بن رشيد وداني، جامعة أم القرى، رسالة ماجستير.

¹ - هو عبد الله بن أحمد بن أحمد بن عبد الله بن نصر بن الخشاب أبو محمد النحوي، كان أعلم أهل زمانه بالنحو، وكانت له معرفة بالحديث والتفسير واللغة والمنطق والفلسفة والحساب والهندسة، توفي عشية الجمعة ثالث رمضان سنة سبع وستين وخمسمائة. ينظر: بغية الوعاة، ج 02، ص 29.

² - هو طاهر بن أحمد بن بابشاذ، أبو الحسن النحوي المصري، أحد الأئمة في هذا الشأن، والأعلام في فنون العربية وفصاحة اللسان، مات عشية اليوم الثالث من رجب سنة تسع وستين وأربعمائة. ينظر: بغية الوعاة، ج 02، ص 17.

³ - ينظر: اعتراضات الأزهري النحوية على ابن هشام في التّصريح بمضمون التّلميح، ص 27.

❖ - اعتراضات الدماميني النحوية والصرفية على أبي حيان في كتابه تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، إعداد: وداد بنت أحمد بن عبد الله القحطاني، جامعة أم القرى، رسالة ماجستير.

❖ - اعتراضات ابن الضائع النحوية في شرح الجمل على ابن عصفور، عرض ودراسة، إعداد: جمعان بن بنيوس بن رجا السبالي، جامعة أم القرى، رسالة ماجستير.

❖ - اعتراضات ابن يعيش على آراء الزمخشري النحوية والصرفية في كتاب شرح المفصل، إعداد: محمد سعيد صالح ربيع الغامدي، جامعة أم القرى، أطروحة دكتوراه.

وإذ علمنا أن علماء النحو لم يكتفوا بأن صنفوا كتباً لتفصيل النحو، بل راحوا يتنافسون بينهم، ويعترضون على آراء بعضهم، فإن هذا الخلاف أذكى روح البحث بينهم، وفتح آفاق البحث العلمي أمام الباحثين اليوم، وزاد من تفنق العلل، وتشعب الأقيسة، وكل هذا أفاد علم النحو إفادة عظيمة. ولهذا كان عملنا هذا يتطرق إلى أهم الاعتراضات النحوية التي اعترض بها ابن الطراوة على أبي علي الفارسي في كتاب الإيضاح العضدي وتكملته، وقد صنف هذه الاعتراضات في مصنف منفرد وسمه: رسالة الإيضاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح.

الفصل الأول

أبو علي الفارسي

واجتهاده النجوي

1- /- عصره*:

عاش أبو عليّ في القرن الهجري الرابع، وكان هذا العصر مليئاً بالاضطرابات السياسية والاقتصادية، إذ هان شأن خلفاء بني العبّاس، وضعفت شوكتهم، وأصبح الخلفاء أداة طيعة بيد قادة الجيش من التّرك والديلم، وكان باستطاعة هؤلاء القادة عزل الخليفة أو خلعه، وقد كانوا يتجرؤون على قتل الخليفة، والانتقام منه، إذا لم يتفق مع أهوائهم. وقد صاحبت هذا الاضطراب السياسي -الذي كان في عاصمة الدولة الإسلاميّة بغداد- اضطراباتٌ أخرى في شرق الدولة وغربها، كانت أكثر وقعاً وأكبر خطراً على الخلافة، إذ أدت إلى تجزئة الدولة الواحدة إلى دويلات؛ فقامت دولة بني حمدان في الشام، ودولة بني بويه في الشرق، والدولة الإخشيدية في مصر.

لكن، ومع هذا الجو المشحون بالأزمات، كانت الحياة العلميّة بأنواعها مزدهرة ولم يحلّ تعدّد الدويلات والحكّام بين انتقال العلماء من بلد إلى بلد، ومن أمير إلى أمير أو سلطان إلى سلطان. فالبلاد الإسلاميّة كلّها مفتوحة أمام الناس جميعهم، ينتقلون فيما بينها دون حواجز أو موانع، فالبلاد -وإن كانت مفكّكة سياسياً- مترابطة اجتماعياً

* - مجموع ما ذكرناه في ترجمتنا للفارسي اعتمدنا فيه على بعض المصادر؛ منها:

- الأعلام، ج 02، ص 179، 180. الإيضاح، لأبي عليّ الفارسي، ص 9-18، تح: كاظم بحر المرجان عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط 02 1416هـ / 1996م. إشارة التّعيين في تراجم النّحاة واللّغويين، عبد الباقي عبد المجيد اليماني، ص 83، 84 تح: عبد المجيد دباب، شركة الطّباعة العربيّة السّعوديّة، الرياض، ط 01 1406هـ / 1986م. بغية الوعاة ج 01، ص 496-498. النّكلمة، لأبي عليّ الفارسي، ص 11-21، تح: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط 02، 1419هـ / 1999م. الحجّة للقراء السّبعة، لأبي عليّ الفارسي، ج 01، ص 25-45، تح: بدر الدّين فهوجي وبشير جويحاتي، دار المأمون للتراث، بيروت لبنان، ط 01، 1404هـ / 1984م. كتاب الشّعْر أو شرح الأبيات المشكّلة الإعراب، لأبي عليّ الفارسي، ج 01، ص 04-13، تح: محمود محمد الطنّاجي، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط 01، 1408هـ / 1988م. الفهرست، محمد بن إسحاق النديم، ج 02، ص 69. المسائل العسكريّات في النّحو العربي، لأبي عليّ النّحوي، ص 07-13، تح: علي جابر المنصوري، دار التّقافة، عمان، الأردن، ط 02. المسائل العضديّات، لأبي عليّ الفارسي، ص 5-10، تح: علي جابر المنصوري، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط 01، 1406هـ / 1986م. المسائل المشكّلة المعروفة بالبغداديّات، لأبي عليّ النّحوي، ص 15-30، تح: صلاح الدّين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، العراق. معجم المؤلّفين، عمر رضا كحالة، ج 01 ص 535، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 01 1414هـ / 1993م. هداية العارفين، إسماعيل باشا البغداديّ، ج 01، ص 272، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان. وفيّات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لأبي العبّاس شمس الدّين بن خلّكان، ج 02، ص 80-82 تح: إحسان عبّاس، دار صادر، بيروت، لبنان.

الفصل الأول ----- أبو عليّ الفارسيّ واجتهاده التّحويّ

وتقافياً. إنّ هذا الالتئام الاجتماعيّ والثّقافيّ كان له الأثر الأكبر في ازدهار الثّقافة العربيّة الإسلاميّة؛ إذ كان عاملاً مهمّاً في نضوجها. لقد كان أمراء الدّويلات الإسلاميّة يتنافسون بينهم على اجتذاب العلماء والأدباء، وكانت مجالسهم عامرة بالمناظرات العلميّة، وكانوا يقدّمون على العلماء الأموال بسخاء، ويجهّزونهم بكلّ ما يحتاجونه من كتب قيّمة، ومكتبات عامرة، ومدارس علمية متخصصة. وكان لهذا الدّعم والتّشجيع أثر بالغ في توسيع ساحة العلم والثّقافة، فإذا حوّض العلم والمعارف تتعدّد، وينبغ علماء بارعون في شتى أنواع العلوم، ويظهر أدباء كان الزّمان قد ضنّ بهم ردّاً تامّاً، ولكأنيّ أذكر منهم: أبا إسحاق الزّجاج¹، وأبا بكر بن دريد²، وأبا بكر بن السّراج، وأبا الطيّب المتنبّي³، وابن النّديم⁴، وغيرهم. ففي هذا العصر نشأ أبو عليّ، ويفعّ، وتعلّم، فعلم وألّف⁵.

¹ - هو إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزجاج، كان يخرط الزجاج، ثم مال إلى النحو، فلزم المبرد مات في جمادى الآخرة سنة إحدى عشرة وثلاثمائة. ينظر: بغية الوعاة، ج 01، ص 411.

² - هو محمد بن الحسن بن دريد بن عتاهية بن حنتم بن حمّامي بن واسع بن وهب بن سلمة بن حنتم بن حاضر بن حنتم بن ظالم بن حاضر بن أسد بن عدي بن مالك بن فهم بن غنم بن دوس بن عدنان بن عبد الله ابن زهير ويقال زهران بن كعب بن الحارث بن عبد الله بن مالك بن نصر بن الأزد بن الغوث بن نبت بن مالك بن زيد بن كهلان بن سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان الإمام أبو بكر الأزد اللغوي الشافعي. مولده بالبصرة سنة ثلاث وعشرين ومائتين، وقرأ على علمائها، ثم صار إلى عمان فأقام بها إلى أن مات. ينظر: بغية الوعاة، ج 01، ص 76.

³ - هو الطيب أحمد بن الحسين الجعفي، ولد بالكوفة سنة 303هـ، وتوفي سنة 354هـ. ينظر: ديوان المتنبّي، ص 05، دار بيروت، بيروت، لبنان، 1403هـ/1983م.

⁴ - هو أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب، كان وراقاً، لذلّ لقب بالوراق، وكانت وفاته في يوم الأربعاء لعشر بقين من شعبان سنة ثمانين وثلاثمائة. ينظر: الفهرست، ص أ.

⁵ - ينظر مقدمات كتب الفارسيّ المحقّقة؛ كالمسائل والإيضاح والتّكملة والحجّة.

2/- مولده ونشأته ووفاته:

هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان بن أبان الفارسي النحوي، وكنيته التي اشتهر بها: (أبو علي). أبوه فارسي، مع أنّ جدّه (أبان) عربي الأصل، أمّا أمّه فسُدُوسِيَّة، نسبة إلى سدّوس، وهي قبيلة عربية ترجع إلى بكر بن وائل، ثمّ إلى جديلة ثمّ إلى أسد، ثمّ إلى ربيعة، ثمّ إلى نزار بن معد بن عدنان¹. وكان مولده بمدينة (فسا) التي يُنسبُ إليها أحياناً؛ فيلقب: الفسوي. وهي أكبر مدينة في كورة داربرجد، وتقارب مدينة شيراز، وقد وُصفت بأنّها أنزه مدن فارس. وكانت ولادته في الغالب سنة 288هـ/ 900م أو 901م. نشأ بمدينة (فسا) وبها عرف. غادر مدينة (فسا) إلى بغداد سنة 307هـ وهو دون العشرين، طلباً للشهرة والعلم والمنزلة، تشبّهاً بأخريين من ذوي الطموح والنباهة. قضى فترةً في العراق ما بين 307-341هـ متقللاً بين مدنها، متصدراً للإقراء والتدريس والتأليف، ثمّ أخذ يطوف مدن الشّام، وأقام بحلب عند سيف الدولة بن حمدان² مدةً من الزمن، وكان قدومه عليه في سنة 341هـ. وجرت بينه وبين أبي الطيّب المنتبي مجالس. ثمّ عاد إلى بغداد سنة 346هـ، ومكث فيها حتى عام 348هـ، ثمّ انتقل إلى شيراز ليلحق بعضد الدولة البويهّي³، وبقي فيها مقرّباً إليه، يتباحث معه في النحو واللغة.

¹ - ينظر: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، مجد الدين بن يعقوب الفيروزآبادي، ص 108، 109، تح: محمد المصري، دار سعد الدين، دمشق، سورية، ط 01، 1421هـ/ 2000م.

² - هو علي بن عبد الله بن حمدان التغلبي الربيعي، أبو الحسن، سيف الدولة، ولد في 303هـ، وتوفي في 356هـ. ينظر: الأعلام، ج 04، ص 303.

³ - هو فناخسرو، الملقب بعضد الدولة البويهّي، أبو شجاع، ولد في 324هـ، وتوفي في 372هـ. ينظر: الأعلام، ج 05، ص 156.

الفصل الأول ----- أبو عليّ الفارسيّ واجتهاده التّحويّ

توفي بالشونيزية ببغداد في يوم الأحد لسبع عشرة خلت من شهر ربيع الأول سنة 377هـ / 987م، ودفن في الجانب الغربي منها. وقيل دفن عند قبر أبي بكر الرازي¹ الفقيه، وكان ذلك في عهد الخليفة² الطائع لله³.

3- شيوخه وتلامذته:

تلقى العلم بمختلف فنونه، والنحو خاصّة، على يد ثلثة من خيرة علماء عصره منهم على وجه التنبية إليهم لا الحصر: الزّجاج، والأخفش الصّغير⁴، وابن السراج وابن الخياط⁵، وابن دريد، وابن مجاهد⁶، وغيرهم كثير. وأمّا تلاميذه، فقد أخذ عنه خلق كثير؛ لأنّه ارتحل في بلاد عدّة، ومنهم من لازمه طويلاً؛ كابن جني⁷؛ الذي بقي معه إلى أن توفي أبو علي. وكذلك علي بن عيسى الرّبعي⁸؛ الذي أخذ عنه رأساً لمدّة عشرين عاماً، لا يبرح قيد أنملة مجلسه إبان إقامة

¹ - هو محمد بن زكريا الرازي، أبو بكر، ولد في 251هـ، وتوفي في 315هـ. ينظر: الأعلام، ج 06 ص 130.

² - هو عبد الكريم بن الفضل المطيع لله ابن المقتدر العباسي، وهو من خلفاء الدولة العباسية بالعراق، ولد في 317هـ، وتوفي في 393هـ. ينظر: الأعلام، ج 04، ص 53.

³ - ينظر: معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، ياقوت الحموي الرومي، ج 02، ص 811-821، تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط 01، 1993م.

⁴ - هو علي بن سليمان بن الفضل النحوي، أبو الحسن الأخفش الأصغر، أحد الثلاثة المشهورين، توفي ببغداد في شعبان سنة خمس عشرة وثلاثمائة، وقيل: ست عشرة؛ وقد قارب الثمانين. ينظر: بغية الوعاة ج 02، ص 167.

⁵ - هو محمد بن أحمد بن منصور أبو بكر بن الخياط النحوي، توفي في 320هـ. ينظر: بغية الوعاة ج 01، ص 48.

⁶ - هو أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد، كبير العلماء بالقراءات في عصره، من أهل بغداد، ولد في 254هـ، وتوفي في 324هـ. ينظر: الأعلام، ج 01، ص 261.

⁷ - هو عثمان بن جني أبو الفتح النحوي، من أحذق أهل الأدب، وأعلمهم بالنحو والتصريف، وعلمه بالتصريف أقوى وأكمل من علمه بالنحو، مولده قبل الثلاثين وثلاثمائة، ومات لليلتين بقيتا من صفر سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة. ينظر: بغية الوعاة، ج 02، ص 132.

⁸ - هو علي بن عيسى بن الفرّج بن صالح الرّبعي أبو الحسن الزهري، أحد أئمة النحويين وحذاقهم الجيّد نظر، الدقيقي الفهم والقياس، مات ببغداد. ينظر: بغية الوعاة، ج 02، ص 181.

الفصل الأول ----- أبو عليّ الفارسيّ واجتهاده النحويّ

أبي علي بشيراز. ومن تلامذته كذلك، أبو بكر أحمد بن بكر العبدي¹. وهناك تلاميذ عدّة أخرج ذكرتهم المصادر وأفاضت وأسهبّت.

4- آثاره ومصنّفاته:

آثاره كثيرة، له من التآليف ما بين كتاب ورسالة أربعون، تزيد أو تنقص بقليل. أذكر من أشهرها:

- 1- الأغفال؛ وفيه ردّ على أبي إسحاق الزجاج في كتابه (معاني القرآن) رثياً أنه أغفل بعض المسائل².
- 2- الإيضاح العضدي.
- 3- التعليقة على كتاب سيبويه.
- 4- التكملة.
- 5- الحجّة للقراء السبعة؛ وورد كذلك باسم: (الحجّة في علل القراءات السبع).
- 6- المسائل البصرية/ البغدادية/ الحلبيات/ الدمشقية/ الذهبيات/ الشيرازية/ العسكرية/ العضديات/ القصرية...

5- ثقافته وعلمه:

لقد كانت حياة الشيخ قبل انتقاله إلى بغداد غير واضحة، ولم يذكر المؤرّخون شيئاً عن نشأته في فارس، ولا نعلم شيئاً عن دراسته الأولى. لكن بعد أن استقرّ ببغداد أخذ يوسّع ثقافته، وينوّع معارفه، وذلك بالقراءة على العلماء الحدّاق في شتى العلوم. لقد كان أبو علي ذا فكر ترك طابعه المتميّز في البحث النحوي برمّته، ولعلّ القرن الهجري الرابع اتّسم بآرائه، وآثاره النحويّة، كما اتّسم القرن الهجري الثاني بطابع سيبويه وكتابه الذائع الصيّت. فقلما نقرأ كتاباً في النحو بعد عصر أبي علي، لا نجد له فيه رأياً

¹ - هو أحمد بن بكر بن أحمد بن بقية العبدي، أبو طالب، أحد أئمة النحاة المشهورين، كان نحويّاً لغويّاً قيماً بالقياس، اختل عقله في آخر عمره، ومات يوم الخميس العاشر من شهر رمضان سنة ست وأربعمائة. ينظر: بغية الوعاة، ج 01، ص 298.

² - وورد كذلك بكسر الهمزة: الإغفال. ينظر: فهرسة ابن خير الإشبيلي، أبو بكر محمد بن خير الأموي ص 276، تح: محمد فؤاد منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 01، 1419هـ/ 1998م.

الفصل الأول ----- أبو عليّ الفارسيّ واجتهاده النحويّ

نحوياً، أو تعليلاً، أو توجيهها لشاهدٍ شعري، أو إشارة لقراءة من القراءات لآيات القرآن العظيم.

وقد تتقّف أبو عليّ بعلم عصره، وكان موسوعةً ثقافيةً عديدة الجوانب، فقد قرأ كتاب سيبويه على أبي بكر بن السّراج، وسمع معاني القرآن للفراء من أبي بكر بن مجاهد، وسمع معاني القرآن للزّجاج من الزّجاج نفسه، وروى كتب أبي عبيدة¹، وأبي زيد²، والأصمعي³، وابن الأعرابي⁴، واطّلع على شوارد اللغة وشواذها. وقد كان أبو عليّ حافظاً للقرآن العظيم، كما كان مطلعاً على أشعار العرب، وأمثالهم، وأخبارهم وخير دليل على ثقافته اللغوية مؤلفاته التي بين أيدينا، فهي مستودع فاخر زاخر، تتجلّى فيه سعة اطلاع أبي عليّ، وعمق ثقافته. ومما يقوي ذلك ويعضّده، ويزيده وضوحاً اعتماد المتأخرين عليها، سواء أكانوا من أصحاب المعجمات، أم كانوا من ذوي المؤلفات الأخرى؛ التي احتوت أطرافاً من اللّغة، وتتجلّى مكانته العلمية كذلك بمؤلفاته العديدة التي تركها لنا، وبمسائله الكثيرة التي ودّعنا إيّاها، وبمن نقل عنهم، أو حدّث متقدّمين كانوا، أو متأخّرين معاصرين له، وكذلك بآرائه المنثورة في بطون كتب المتأخّرين؛ كابن سيّده⁵، وابن الأنباري⁶، وابن هشام⁷، وغيرهم.

أمّا ثقافته في علوم القرآن العظيم، والقراءات، والحديث؛ فتبدو واضحة في تفسيره: الحجّة والأغفال، وفي استشهاداته واعتماده القرآن في تفسيره إيّاه، مع اعتماده

¹ - هو معمر بن المثنى التيمي بالولاء، البصري، أبو عبيدة النحوي، من أئمة الأدب واللغة، ولد بالبصرة سنة 110هـ، وبها توفي في 209هـ. ينظر: الأعلام، ج 07، ص 272.

² - هو سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري، أحد أئمة الأدب واللغة، من أهل البصرة، ولد في 119هـ وتوفي بالبصرة في 215هـ. ينظر: الأعلام، ج 03، ص 92.

³ - هو عبد الملك بن قُريب بن علي بن أسمع الباهلي، أبو سعيد الأصمعي، راوية العرب، وأحد أئمة العلم باللغة والشعر والبلدان، ولد بالبصرة 122هـ، وبها توفي في 216هـ. ينظر: الأعلام، ج 04، ص 162.

⁴ - هو محمد بن زياد المعروف بابن الأعرابي، أبو عبد الله، راوية، ناسب، علامة باللغة، من أهل الكوفة ولد في 150هـ، وتوفي بسامراء في 231هـ. ينظر: الأعلام، ج 06، ص 131.

⁵ - هو علي بن إسماعيل، المعروف بابن سيده، أبو الحسن، إمام في اللغة وآدابها، ولد بمرسية بالأندلس في 398هـ، وتوفي في 458هـ. ينظر: الأعلام، ج 04، ص 263.

⁶ - هو محمد بن عبد الكريم بن إبراهيم بن عبد الكريم الشيباني، أبو عبد الله، سديد الدولة ابن الأنباري كاتب الإنشاء بديوان الخلافة ببغداد، ولد في 469هـ وتوفي 558هـ. ينظر: الأعلام، ج 06، ص 215.

⁷ - هو عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام، من أئمة العربية، ولد بمصر في 708هـ، وتوفي بها في 761هـ. ينظر: الأعلام، ج 04، ص 147.

الفصل الأول ----- أبو عليّ الفارسيّ واجتهاده التّحويّ

الظواهر النّحويّة، واللّغويّة والصّرفيّة، والفقهية، والمنطقيّة. حتى لكانّ المرء - وهو يطالع كتبه- أمام سيل منحدر من الآيات المترادفة، التي يصرفها كيفما شاء. وفي الحديث، فقد كان أبو علي من السّباقين إلى استعمال الحديث النبوي الشريف في مجال اللغة والنحو، وكاد يكون من المحدثين. بلهّ الحديث عن استشهاده بنصوص الحديث في الوقت الذي تحرّج منه معاصروه. وأمّا ثقافته العروضيّة فتتجلّى في الظواهر التي دوّنها عن العروض، لاسيما في مسائله الشيرازيات. وكان يُعنى إلى جانب النّحو واللّغة بالمنطق والفلسفة.

لقد تبوّأ أبو علي مكانةً عاليةً في مختلف العلوم العربية، ولم يصل إلى تلك المرتبة العالية إلا لغزارة علمه، وتعدّد معارفه، حتى قال عنه المحقّق عوض بن حمد القوزي، إثر تحقيقه لكتاب التعلّيق: "وما عساني أن أقول عن رجل وُصِفَ بأنه أُوحد زمانه في علم العربيّة، وإمام وقته في علم النّحو، انتهت إليه رياسة علم النّحو... رجلٌ كان أهل بغداد يقولون في زمانه: لو عاش سيبويه لاحتاج إليه"¹.

لقد رزق أبو علي الخطوة مرتين: مرة في علمه، وكثرة تصانيفه، ومرة في نجابة تلاميذه. فقد امتدحه تلميذه ابن جنّي كثيرا في مؤلفاته، "ويندر أن تجد كتابا لابن جنّي ليس فيه ذكر أبي علي وآرائه، وأقواله، ومروياته، معزّوةً إليه مباشرة"². فقد قال ابن جنّي - وهو يتحدّث عن التّأليف في شواذّ القراءات، وأنّ أبا عليّ كان يعتزم التّصنيف فيها-: "على أنّ أبا علي، رحمه الله، قد كان وقتنا حدّث نفسه بعمله، وهمّ أن يضع يده فيه، ويبدأ به، فاعترضت خوالج الدّهر دونه، وحالت كبواته بينه وبينه، هذا على ما كان عليه من خلوّ سرّبه، وسروح فكره، وفرّده بنفسه، وانبتات علائق الهموم عن قلبه، يبيت وقواصي نظره محوطةً عليه، وأحناء تصوّره مقرّ جسمه، ومجال همّته ومغداه ومراحه مقصوران على حفظ بنيته"³. ويمضي ابن جنّي في كثير من المواضع

¹ - التعلّيق على كتاب سيبويه، أبو علي الفارسي، ص 07 من مقدّمة المحقّق، تح: عوض بن حمد القوزي مطبعة الأمانة، القاهرة، مصر، ط01، 1410هـ/1990م.

² - ابن جنّي عالم العربيّة، حسام سعيد النعيمي، ص 21، 22، دار الشؤون الثقافيّة العامّة، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ط01، 1990. وينظر أقوال ابن جنّي في شيخه: الخصائص، ج 01، ص 208/ ج 03 ص 313، وغيرها كثير في كتبه.

³ - المحتسب في تبیین وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جنّي، ج01، ص 34 تح: علي النجدي ناصف، وعبد الحلیم النجار، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، لجنة إحياء التراث الإسلاميّ القاهرة، مصر، 1415هـ/1994م.

الفصل الأول ----- أبو عليّ الفارسيّ واجتهاده النحويّ

يشير إلى فضل أستاذه، وفي ذلك يقول شوقي ضيف: "ولعلنا لا نغلو إذا قلنا بعد ذلك إنّ أكثر الأصول التي اعتمدها ابن جنّي في كتابه الخصائص، إنّما استمدّها من إملاءات أبي عليّ أستاذه وملاحظاته"¹.

لقد قضى الفارسيّ أكثر من نصف قرن في البحث والتّدرّيس والتّأليف، لم يشغله عن ذلك تدبير مال، أو مشاغل عيال، لقد كان إماماً في اللّغة والنحو والقراءات²، لقد كان بحقّ حوزةً للعلوم والفنون، بانشعاب فروعها وتفرّع شعبها.

6/- مذهبه ومنهجه النحوي:

إنّ أبا عليّ الفارسيّ، وإنّ صنّفه كثيرٌ من الباحثين أحدَ أعلام المدرسة النحوية البغدادية، كانت تبدو عليه ملامح الفكر النحوي البصري واضحة، بل عدّه بعض الباحثين أنّه "خليفة سيبويه؛ إذ لم يكن في عصره أبصر منه بكتاب سيبويه، رأس المدرسة البصرية"³. وعندما احترقت كتبه، ذكّر أنّه كتب علم البصريين بخطّ يده وقرأه على أصحابه، فلا غرابة بعد ذلك أنّ يغدو إماماً من أئمّة البصريين، وشيخاً من شيوخها المجتهدين في النحو؛ "إذ كانت له شخصيّة البارزة في سوق الأدلّة ومناقشتها وعقليّة نفاذة، غوّاصة في الوصول إلى خفايا المعاني، وتقليبها على وجوهها المختلفة ثمّ ترجيح الوجه الذي يرتضيه، وإنّ خالف فيه غيره من أئمّة البصريين"⁴. ويقول الباحث محمد المختار ولد أباه: "ومن مظاهر بصريّته تشدّده في لغة السّماع، حتّى قال بشذوذ بعض القراءات المرويّة عن حمزة⁵ وابن عامر⁶، وقوله إنّ لغة أهل الوبر أصحّ من لغة أهل المدر، وهو تلميح واضح لتهوّن مواقف الكوفيين. كما أنّه اجتهد في وضع ضوابط القياس الذي يعتبره من أساس صنّعه؛ لأنّه كان يقول: قد أخطئ في خمسين

¹ - المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص 259، دار المعارف، القاهرة، ط06، 1992م.

² - تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، ص 185.

³ - الحجّة للقراء السبعة، ج01، ص 33.

⁴ - المصدر نفسه، ج01، ص 34.

⁵ - هو حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل التيمي الزيات، أحد القراء السبعة، ولد في 80هـ، وتوفي في 156هـ. ينظر: الأعلام، ج 02، ص 277.

⁶ - هو عبد بن عامر بن يزيد، أبو عمران اليحصبي الشامي، أحد القراء السبعة، ولد بالبقاء في 08 هـ وتوفي بدمشق في 118هـ. ينظر: الأعلام، ج 04، ص 95.

الفصل الأول ----- أبو عليّ الفارسيّ واجتهاده النحويّ

مسألة من اللّغة، ولا أخطئ في واحدة من القياس. ويقول تلميذه ابن جنّي: ما كان أقوى قياسه، وأشدّ بهذا العلم اللطيف أنسه، فكأنما كان مخلوقاً له¹.

ومما يثبت أنّه كان بصريّاً، هو أنّ ابن النّديم في فهرسته، والزبّيدي في طبقاته يسلكانه في البصريين، ويقول أبو حيان الأندلسي بأنّه أشدُّ تفرّداً بكتاب سيبويه، وأشدُّ إكباباً عليه، وأبعدُ من كلّ ما عداه من علم الكوفيين. إلا أنّ شوقي ضيف يخالف ذلك ويجعله بغدادياً²، وزعم أنّه كان يخلط بين آراء المدرستين، وينتخب ما يراه أولى بالاتّباع معترفاً بغلبة المذهب البصري عليه؛ لأنّه كان المذهب الذي حرّرت أصوله وفروعه وعلله.

إلا أنّ هذه الغلبة ليست مجرد ميول كما رآها شوقي ضيف، فقد كان الفارسي يصرّح بانتمائه لأنّمة المدرسة البصريّة، ويعبّر عنهم بأصحابنا، فيقول كثيراً: يقول أصحابنا، وهذا رأي أصحابنا. وزيادة على هذا النوع من التصريح، فإنّ الفارسي كان يذكر البغداديين بلفظ المغايرة، فنراه يقول: قال البغداديون، وهذا رأي البغداديين. ومع انتمائه لمذهب البصريين، إلا أنّ له اختيارات خاصّة، منها متابعتة للمبرد وابن السراج في أنّ (إذ ما) اسم، بينما سيبويه يقول بحرفيتها، ومنها ترجيحه لبعض أقوال الكوفيين في إعمال الأول من عاملي التنازع. وكما قال أحد الباحثين: "إننا نعتقد أنّ هذه الاختيارات تدلّ على اجتهاد في المذهب كما يقول الفقهاء، لا على خروج عن الجادة البصريّة، التي صرّح بالانتماء إليها، ودافع عن آرائها الأصوليّة"³.

إنّ أبا عليّ الفارسي -كما قال المحقّق عوض بن حمد القوزي⁴- كان بصريّ المذهب، لكنّه مستقلّ الرأى، لا تدفعه بصريّته إلى متابعة القدماء دون فناعة، كما لا تدفعه إلى مخالفة الكوفيين دون دليل. فهو -كما نقل عن غيره- لم يكن يلوك كلام الأئمّة، ويتقبّل آراءهم على علّاتها، تقليداً أو عصبية، ولكنّه كان يناقش المسائل، وينظر في أدلّتها، حتّى يتبيّن له وجه الرأى، فيأخذ به أيّاً كان موقعه. فقد خالف الخليل في مسألة اشتقاق الحركات من الحروف، وغلط سيبويه في غير مسألة، فإذا اختلفت نحاة البصرة، رأيته يعرض حججهم، ويفند آراءهم، ثمّ يرجّح ما يراه أولى بالترجيح. وهو

1 - تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، ص 189.

2 - ينظر: المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص 256 وما بعدها.

3 - تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، ص 191.

4 - ينظر: التعلّيق على كتاب سيبويه، ص 39 وما بعدها من مقدّمة المحقّق.

الفصل الأول ----- أبو عليّ الفارسيّ واجتهاده النحويّ

على بصريّته ينقل عن الكوفيين، فقد وصف رواية ثعلب¹ بأنها جيّدة، وهذا ما يجعلنا نحكم له بالموضوعيّة في تفكيره النحوي، ومنهجه العلمي.

7/- كتاب الإيضاح والتكملة:

حديثنا في هذا المقام عن كتابي الفارسي: الإيضاح والتكملة. وهما اللذان ورد لابن الطّراوة ردّاً واعتراضاً على بعض ما جاء فيهما، وإنّما صرح ابن الطّراوة بالإيضاح دون التكملة؛ لأنّ هذا الأخير إنّما هو تكملة وتتمّة للأول، ذلك أنّ الفارسي وضع الإيضاح على أبواب النحو، ثمّ أرفه كتاباً آخر على أبواب التصريف، وسّمه: التكملة، واسمه يدلّ عليه. وفي هذا قال السيوطي: "وتقدّم عند عضد الدولة، وله صنّف الإيضاح في النحو، والتكملة في التصريف. ويقال: إنّهُ لَمَّا عمل [الفارسيّ الإيضاح] استقصره [عضد الدولة]، وقال: ما زدّت على ما أعرف شيئاً وإنّما يصلح هذا للصبيان. فمضى وصنّف التكملة، فلما وقف عليها، قال: غَضِبَ الشَّيْخُ وجاء بما لا نفهمه نحن ولا هو"².

إنّ كتاب الإيضاح العضدي، كما دأب على تسميته بعض المحقّقين، من الكتب الأصول في علم العربيّة، وقد لقيَ اهتمام الباحثين منذ ظهوره، ولعلّه فاق في ذلك الكتب المعروفة المماثلة له في موضوعه. ومما يدلّ على ذلك، أنّه نال الحظوة من الدّراسات والشّروح والتعليقات من أشهر العلماء ممن عاصروه، أو خلفوه. نذكر بعض من شرح الإيضاح، أو توسّع في دراسته:

- 1- أبا الفتح عثمان بن جنيّ (ت392هـ).
 - 2- أبا طالب أحمد بن بكر بن بقيّة العبدي (ت406هـ).
 - 3- أبا القاسم علي بن عبد الله الدقاق (ت415هـ).
 - 4- علي بن الحسين الربيعي (ت420هـ).
 - 5- أبا الحسين محمد بن الحسين بن محمد بن عبد الوارث (ت421هـ).
- المعروف بابن الأخت.

¹ - هو أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني أبو العباس، المعروف بثعلب، إمام الكوفيين في النحو واللغة، راوية للشعر، ومحدّث مشهور، ولد ببغداد في 200هـ، وبها توفي في 291هـ. ينظر: الأعلام، ج 01، ص 267.

² - بغية الوعاة، ج01، ص 496.

الفصل الأول ----- أبو عليّ الفارسيّ واجتهاده التّحويّ

- 6- أبا القاسم الفضل بن محمد القصباني (ت444هـ).
- 7- أبا بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (ت471هـ).
- 8- حسن بن أحمد المعروف بابن البناء المصري (ت471هـ).
- 9- أبا عبد الله سليمان بن عبد الله الحلواني (ت494هـ).
- 10- محمود بن حمزة الكرمانى (ت500هـ).

وغير هذه الأسماء كثير، أوصلها الباحث كاظم بحر المرجان إلى حوالي خمسين اسما بين شارح، وشارح شواهدّه، ومعتزض¹، كلّهم اهتموا بهذا الكتاب أيما اهتمام حتى قال فيه ابن الباذش شعرا:

أَضِعَ الْكَرَى لَتَحْفَظَ الْإِيضَاحَ وَصَلَ الْغُدُوَّ لِفَهْمِهِ بِرَوَاحِ
هُوَ بُغْيَةُ الْمُتَعَلِّمِينَ وَمَنْ بَغَى حَمَلَ الْكِتَابِ يَلْجُهُ بِالْمِفْتَاحِ
لَأَبِي عَلِيٍّ فِي الْكِتَابِ إِمَامَةٌ شَهَدَ الرُّوَاةُ لَهَا بِفَوْزٍ قِدَاحِ²

اختلف المحققون في تسمية الإيضاح، فقد سمّاه ابن خلكان³، والقفطي⁴، وابن تغري بردي⁵، وابن العماد⁶، وابن الجزري⁷: الإيضاح والتكملة. وسمّاه ابن الأنباري

¹ - ينظر: الإيضاح، ص 32-37.

² - تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، ص 187.

³ - هو أحمد بن محمد بن إبراهيم بن خلكان قاضي القضاة شمس الدين أبو العباس البرمكي الإربلي الشافعي، ولد بباربل سنة ثمان وستمائة، كان بصيرا بالعربية، علامة في الأدب والشعر وأيام الناس. ينظر: وفيات الأعيان، ج 01، ص 05.

⁴ - هو علي بن يوسف بن إبراهيم بن عبد الواحد بن موسى بن أحمد بن محمد بن إسحاق بن محمد بن ربيعة بن الحارث أبو الحسن القفطي، القاضي الأكرم، ولد في ربيع سنة ثمان وستين وخمسمائة بقفط. ينظر: بغية الوعاة، ج 02، ص 212.

⁵ - هو يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن جمال الدين، مؤرخ بحائثة من القاهرة، ولد في 813هـ، وتوفي في 874هـ. الأعلام، ج 08، ص 222.

⁶ - هو محمد بن محمد بن علي البليبيسي شمس الدين المعروف بابن العماد، ولد في 825هـ، وتوفي في 887هـ. ينظر: الأعلام، ج 07، ص 50.

⁷ - هو أحمد بن محمد بن محمد، أبو بكر شهاب الدين، ابن الجزري القرشي الشافعي، من علماء القراءات ولد بدمشق في 780هـ، ومات بها حوالي 835هـ. ينظر: الأعلام، ج 01، ص 227.

الفصل الأول ----- أبو عليّ الفارسيّ واجتهاده التّحويّ

وياقوت الحموي¹، والخطيب البغدادي²، وابن الأثير³، وابن كثير⁴: الإيضاح في النّحو وعُرفَ أيضًا بالإيضاح العضدي؛ وهي التّسمية التي ارتضاها المحقّق حسن شاذلي فرهود؛ لأنّه عنوان النّسخة الأصليّة، ولأنّ فيه تمييزًا عن الكتب الكثيرة التي أُلّفَت باسم الإيضاح⁵.

والإيضاح هو كتابٌ متوسّط الحجم، به مئة وستّة وتسعون بابًا، وهو على قسمين: القسم الأوّل في النّحو، والقسم الثاني في التّصريف، وهو تكملة الجزء الأوّل. وأبو علي حين أَلْفهما جعلهما كتابًا واحدًا؛ إذ جمعهما في مجلّد واحد. إلاّ أنّه فصل بينهما بخيط رفيع؛ إذ جعل لكلّ جزء مقدّمة صغيرة مستقلّة، وفصل بينهما بنهاية تدلّ على انتهاء الأوّل وابتداء الثاني، وهذا ما جعل المحقّق كاظم بحر المرجان في تحقيقه للإيضاح يفصل بين الكتابين، ويأمرهما كتابين منفصلين، لا كتابًا واحدًا⁶.

وقد بلغت كتب أبي عليّ الفارسيّ الذّروة في فصاحة التّعبير، وجمال الصّيغة وحسن السّبك، فقد كان يُؤثّرُ الوضوح، ويبعد عن كلّ ما يؤدّي إلى الإلغاز والتّعمية. والإيضاح بقسميه زخرٌ بالشّواهد الشّعريّة، بعضها في كتاب سيبويه، وبعضها في خزنة الأدب، وبعضها ينقله عن أبي زيد أو النّحويين البصريين، وبعضها يستقلّ هو بإنشاده.

ويرى المحقّق كاظم بحر المرجان⁷ أنّ تأليف الإيضاح كان في نهاية الفترة الواقعة بين: 348-366هـ؛ وهي الفترة التي قضاها أبو عليّ في شيراز، وكان تأليف

¹ - هو ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، أبو عبد الله شهاب الدين، مؤرخ ثقة، من أئمة الجغرافيين، ومن العلماء باللغة والأدب، ولد في 574هـ، وتوفي في 626هـ. ينظر: الأعلام، ج 08، ص 131.

² - هو أحمد بن علي بن ثابت، أبو بكر، المعروف بالخطيب، أحد الحفاظ المؤرخين المقدمين، ولد في 392هـ، وتوفي في 463هـ. ينظر: الأعلام، ج 01، ص 172.

³ - هو علي بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، أبو الحسن عز الدين ابن الأثير المؤرخ الإمام، من العلماء بالنسب والأدب، ولد في 555هـ، وتوفي في 630هـ. ينظر: الأعلام، ج 04 ص 331.

⁴ - هو إسماعيل بن عمر بن كثير بن ضوّ بن درع القرشي، أبو الفداء عماد الدين، حافظ مؤخ فقيه، ولد في 701هـ، وتوفي في 774هـ. ينظر: الأعلام، ج 01، ص 320.

⁵ - ينظر: التّكملة، أبو عليّ الفارسي، ص 08، 09، تح: حسن شاذلي فرهود، ديوان المطبوعات الجامعيّة الجزائر، 1984م.

⁶ - ينظر: الإيضاح، ص 20.

⁷ - ينظر: المصدر نفسه، ص 30.

الفصل الأول ----- أبو عليّ الفارسيّ واجتهاده التّحويّ

التّكملة في بداية الفترة الواقعة بين: 366-372هـ؛ وهي الفترة التي دخل فيها عضد الدولة بغداد حتى وفاته؛ أي أنّ تأليف الكتاب كلّه كان في أغلب الظنّ ما بين 365هـ إلى 368هـ.

وليس كتابه التّكملة هو الكتاب الوحيد الذي تطرّق فيه إلى المسائل الصّرفية، بل تطرّق كذلك إلى عدّة مسائل صرفية في بعض كتبه؛ منها: كتابه الحجّة، والمسائل البصريّات، والمسائل العضديّات، والمسائل المنثورة، والمسائل المشكّلة. والرّائي المتأمّل في أسلوب الكتّابين -الإيضاح والتّكملة- يلحظ البون الشّاسع والفرق الكبير بين أسلوب الكتّابين؛ فأسلوبه في الإيضاح سهلٌ وواضح، على عكس الصّعوبة الواردة في أسلوب التّكملة. ويُرجعُ بعض الباحثين¹ السّبب إلى أنّ موضوعات الصّرف أصعب من موضوعات النّحو، وسببٌ آخر، وهو أنّ أبا عليّ لمّا ألف لعضد الدولة كتاب الإيضاح استقصاه، وقال له: ما زدتَ على ما أعرفُ شيئاً، وإنّما يصلح هذا للصّبيان، فمضى أبو عليّ، وصنّف التّكملة، وحملها إليه، فلمّا وقف عليه عضد الدولة قال: غضبَ الشّيخ وجاء بما لا نفهم نحن ولا هو؛ إذ تميّز التّكملة بكثرة التّفريعات والتّقسيمات والتّعريفات. وعلى ما كان عليه الفارسي من علوّ كعبه في علم العربيّة، ورفعة منزلته، إلاّ أنّه لم يسلم من الاعتراضات والنّقض، فمنها ما جرى بينه وبين ابن خالويه² في مسائل الأغفال، إذ أنّ الفارسي صنّف الأغفال، وفيه نبّه إلى ما أغفله الزّجاجي في كتاب (معاني القرآن) فتصدّى ابن خالويه للرّدّ عليه، فانتصر أبو عليّ لنفسه، وصنّف كتابه (نقض الهادور) ردّاً على اعتراض ابن خالويه، وعلى هذا السّبب غادر حلب، وتروى العديد من أخبار الخلافات بين الفارسي مع ابن خالويه³، وخرج من بلاط سيف الدولة. ومن الردود كذلك اتّهامه بتحريف بعض الشّواهد.

¹ - ينظر: المقتصد في شرح التّكملة، عبد القاهر الجرجاني، ج1، ص 29، تح: أحمد بن عبد الله بن إبراهيم الدّويش، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة، ط1، 1428هـ/ 2008م.

² - هو الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله، لغوي من كبار النحاة، توفي في 370هـ. الأعلام، ج 02 ص 231.

³ - ينظر: ابن خالويه وجهوده في اللغة، محمود جاسم محمد، ص 26، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان ط1، 1407هـ/ 1986م.

8- / اجتهداته النحويّة:

لقد انفرد أبو عليّ بعدّة آراء واجتهادات، مخالفا فيها البصريين مخالفا الكوفيين مرّة، ومخالفا الكوفيين مخالفا البصريين ثانية، ومخالفا لهما كلاهما تارة أخرى. وهذه جولةٌ في بعض ما انتشر عنه من اجتهادات نحوية؛ عُرف ببعضها، وانفرد ببعضها الآخر. منها أنه وافق الخليل في القول بأنّ (لا) زائدة في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَشْعُرْكُمْ أَنَّهُآ إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [109: الأنعام]، وجعلها زائدة لأنها لو بقيت على النفي لكان الكلام عذراً للكفار، وفسد المراد بالآية¹. ثم وافق الخليل وسيبويه في تفسير (ويكأنه) وتحليلها وذلك في قوله تعالى: ﴿وَيَكْأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكٰفِرُونَ﴾ [82: القصص]، فقد ذهب الخليل وسيبويه إلى أنّ (وي) اسم سميّ به الفعل في الخبر، وهو معنى: أعجب، فوي عندهما مفعولة، وعند الأخفش مفعولة بالكاف؛ أي: (ويك) وقد انتصر الفارسيّ لرأي الخليل وسيبويه، ورأى معهما أنّ (كأنّ) زائدة². وكان سيبويه يذهب إلى أنّ (إذ) ما حرف شرط مثل (إن) وذهب المبرّد وابن السّراج وتابعهما أبو عليّ الفارسيّ - إلى أنّها ظرف مثل (إذ)، وقد أجاز الأخفش والكوفيون ترك صرف ما لا ينصرف في ضرورة الشّعْر³، وقد أفاض ابن عصفور⁴ في ذكر أمثلة صرف ما لا ينصرف لضرورة شعريّة⁵.

وكان الفارسيّ - كما قال شوقي ضيف⁶ - يقف مع الكوفيين في إعمال الفعل الأوّل في باب التّنازع، مستدلاً بقول امرئ القيس⁷:

¹ - ينظر: الحجّة للقراء السبعة، ج3، ص380. مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ج3، ص344
345، تح: عبد اللطيف محمد الخطيب، السلسلة التراثية، الكويت، ط01، 1421هـ/2000م.

² - ينظر: الخصائص، ج3، ص169، 170.

³ - ينظر: شرح المفصل، موفّق الدين يعيش بن علي بن يعيش، ج01، ص68، إدارة الطّباعة المنيرية مصر.

⁴ - هو علي بن مؤمن بن محمد، الحضرمي الاشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور، حامل لواء العربية بالأندلس في عصره، (597 - 669 هـ). ينظر: الأعلام، ج05، ص27.

⁵ - ينظر: ضرائر الشّعْر، ابن عصفور الإشبيلي، ص22 - 25، تح: إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط01 1980م.

⁶ - ينظر: المدارس النحويّة، شوقي ضيف، ص259 وما بعدها.

⁷ - هو امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي، من بني آكل المرار، أشهر شعراء العرب على الإطلاق يمانى الأصل، ولد حوالي 130 ق هـ، وتوفي حوالي 80 ق هـ. ينظر: الأعلام، ج02، ص11.

الفصل الأول ----- أبو عليّ الفارسيّ واجتهاده التّحويّ

فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي - وَلَمْ أَطْلُبْ - قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ¹
وكان يوافقهم كذلك في إعمال (إنّ) النّافية عملاً (ليس) لما رواه عن بعض أهل العالية في نجد قولهم: (إنّ أحدٌ خيراً من أحدٍ إلاّ بالعافية). وتابعه في أنّ عطف البيان ومتبوعه قد يكونان نكرتين؛ واستدلّوا بقوله تعالى: ﴿أَوْ كَفَّرَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾ [المائدة: 95] وقوله تعالى: ﴿مِن شَجَرَةٍ مُّبْرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾ [النور: 35]. وكان البصريون يؤوّلون مثل ذلك على أنّه بدل، ذاهبين إلى أنّ عطف البيان معرفةً مطلقاً.

وكذلك وافق الفارسيّ الكوفيّين في باب (لو) فقد ذهب البصريون إلى أنّ (لو) شرطيةٌ دائماً، بينما ذهب الفراء، وتابعه أبو عليّ الفارسي، إلى أنّها قد تكون حرفاً مصدرياً بمنزلة (أنّ) غير أنّها لا تنصب، وأغلب وقوع ذلك بعد الفعل (ودّ، يودّ) نحو قوله تعالى: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ﴾ [القلم: 09] وقوله تعالى أيضاً: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾ [البقرة: 96] وعللّ البصريون بأنّ قالوا: إنّ (لو) في مثل هذا شرطيةٌ، وإنّ مفعول (يودّ) وجواب (لو) محذوفان؛ والتقدير: (يودّ أحدهم التّعمر لو يُعمر ألف سنة لسره ذلك) ولا خفاء بما في هذا التقدير من تكلف كما قال ابن هشام².

وكان أبو عليّ يوافق الكوفيّين حين يجيزون إعمال الضمير العائد على المصدر في الظرف؛ نحو: (قيامك أمس حسنٌ وهو اليوم قبيحٌ) - (هو) عنده تعمل في (اليوم) عملاً المصدر العائدة عليه. وغيرها الكثير من المسائل التي وافق فيها البصريين مرّةً والكوفيّين أخرى، عرّضَ لها ببسطٍ من القول شوقي ضيف³، وكان قد ذكرها قبله الأنباري⁴ في الإنصاف⁵.

ويرى شوقي ضيف أنّ أبا عليّ، لم يكتفِ بالانتخاب من آراء المدرستين فقط بل كان يجتهد ويفرد بآراء لم يُسبق إليها. من ذلك أنّ سيبويه وجمهور البصريين كانوا

¹ - ديوان امرئ القيس، ص139، شرح: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط 02 1425هـ/ 2004م.

² - ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ج 03، ص 406.

³ - ينظر: المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص 260 وما يليها.

⁴ - هو عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري، من علماء اللغة والأدب وتاريخ الرجال، (513 - 577 هـ). ينظر: الأعلام، ج 03، ص 327.

⁵ - ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيّين، أبو البركات بن الأنباري، ص 397 و404، و412، و589، تح: جودة مبروك محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط 01، 2002م.

الفصل الأول ----- أبو عليّ الفارسيّ واجتهاده التّحويّ

يذهبون إلى أنّ العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه، وذلك في نحو قولنا (كَلَمْتُ مُحَمَّدًا وَعَلِيًّا) فَإِنَّهُ انتصب محمد وعليّ جميعاً بـ(كَلَمْتُ) وذهب ابن السّراج إلى أنّ حرف العطف هو العامل، أمّا أبو عليّ الفارسيّ، فرأى أنّ العامل في المعطوف فعلٌ محذوفٌ بعد أداة العطف؛ لأنّ الأصل في ذلك: (كَلَمْتُ مُحَمَّدًا وَكَلَمْتُ عَلِيًّا) فحُذِفَ الفعل بعد الواو لدلالة الفعل الأوّل عليه؛ بدليل أنّه يجوز إظهاره¹. وكان سببويه يذهب إلى أنّ ناصب المنادى فعلٌ محذوفٌ؛ تقديره: أنادي أو أدعو، وذهب المبرد إلى أنّ ناصبه حرف النّداء (يا) وأخواتها؛ لنيابتها عن الفعل، وذهب أبو عليّ الفارسيّ إلى أنّ أدوات النّداء ليست حروفاً، وإنّما هي أسماء أفعال²، وأنّ المنادى مشبّه بالمفعول به. وبمضي شوقي ضيف في تعداد المسائل الكثيرة التي انفرد بها أبو عليّ الفارسيّ، ولعلّ في القدرِ هذا كفاية، ويُسْتَعان بما ذكرنا على ما تركنا؛ إذ هذا كِفَاءٌ ذاك.

9- الاعتراضات على الفارسيّ:

على الرّغم من علوّ كعب الفارسيّ في علم النّحو، ونفاذ سهمه في أقيسته، بله تغوّره في تعليقاته واحتجاجاته؛ إلّا أنّ ذلك ما كان ليحول بينه وبين أن تقدّ على ساحته جموع الاعتراضات والرّدود. وأهمّها ما أشرنا إليه آنفاً من اعتراض ابن خالويه على الفارسيّ في مسائل الأغفال. ومن بين الاعتراضات كذلك، أنّه اتّهم بتحريف بعض الشّواهد، فقد نقل أنّه ورد للأسود الغندجاني³ على لسان ابن هشام⁴ اتّهامه بتحريف بعض الأبيات؛ منها أنّ الفارسيّ نقل هذا البيت على هذا الشكل:

وَطَرَفُكَ إِمَّا جِنْتَنَا فَاحْبِسْنَهُ كَمَا يَحْسَبُوا الْهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ

وقال إنّ أصل البيت: لكي يحسبوا.

¹ - ينظر: شرح المفصل، ج08، ص 89.

² - ينظر: المصدر نفسه، ج 01، ص 127.

³ - هو الحسن بن أحمد بن محمد الأعرابي، أبو محمد الأسود الغندجاني، عالم بالأدب، نسابة، توفي حوالي 430هـ. الأعلام، ج 02، ص 180.

⁴ - ينظر: تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، ص 191.

الفصل الأول ----- أبو عليّ الفارسيّ واجتهاده التّحويّ

وذكر الباحثون أنّ من أطرف الاعتراضات على الفارسي ما ذكره أبو العلاء المعريّ¹ في رسالة الغفران عن بعض الاعتراضات التي واجهت الفارسي في أرض المحشر منها أنّ لبيد بن أبي ربيعة² سئل في أرض المحشر "فما مغزاك في قولك:

وَصَبُوحٍ صَافِيَةٍ وَجَذْبِ كَرِينَةٍ بِمُوتَرٍ تَأْتَالُهُ إِنِّهَامُهَا؟³

فإنّ الناس يروون في هذا البيت على وجهين: منهم من ينشده تَأْتَالُهُ، يجعله تفتعلهُ، من آل الشيء يؤوله إذا سأسه، ومنهم من ينشد: تَأْتَالُهُ من الإتيان. فيقول لبيد: كلا الوجهين يحتمله البيت. فيقول -أرغم الله حاسده-: إنّ أبا عليّ الفارسيّ كان يدّعي في هذا البيت أنّه مثل قولهم: استَحَى يَسْتَحِي، على مذهب الخليل وسيبويه؛ لأنهما يريان أنّ قولهم: اسْتَحَيْتُ، إنّما جاء على قولهم: استحاي، كما أنّ استقمت على استقام، وهذا مذهب ظريف؛ لأنّه يعتقد أنّ تَأْتَى مأخوذة من أوى، كأنه بني منها افتعل، فقيل: ائْتَيْتُ، فأُعِلت الواو كما تُعَلُّ في قولنا: اعتان من العون، واقتال من القول. ثمّ قيل: ائْتَيْتُ، فحذفت الألف، كما يقال: اقتلت. ثمّ قيل في المستقبل، بال حذف، كما قيل: يستحي. فيقول لبيد: معترضٌ لعننٍ لم يَعْنَهُ⁴، الأمر أيسر ممّا ظنّ هذا المتكلّف⁵. وقال أيضا في موضع آخر: "وكننت قد رأيت في المحشر شيخاً لنا كان يدرّس النحو في الدار العاجلة يُعرف بأبي عليّ الفارسيّ، وقد امترس به قومٌ يطالبونه، ويقولون: تأولت علينا وظلمتنا. فلما رأني أشار إليّ بيده، فجنّته فإذا عنده طبقةٌ، منهم يزيد بن الحكم الكلابي⁶ وهو يقول: ويحك، أنشدت عني هذا البيت برفع الماء، يعني قوله:

¹ - هو أحمد بن عبد الله بن سليمان، التنوخي المعري، شاعر فيلسوف، ولد ومات في معرة النعمان (363 - 449 هـ). الأعلام، ج 01، ص 157.

² - هو لبيد بن ربيعة بن مالك، أبو عقيل العامري، أحد الشعراء الفرسان الأشراف في الجاهلية، من أهل عالية نجد، توفي حوالي 41 هـ. ينظر: الأعلام، ج 05، ص 240.

³ - البيت من معلقته. الكرينة: ذات الكرّان، وهو البربط، موتَر: أي ذو أوتار. تأتاله: أي تصلحه وتعمله. ينظر: ديوان لبيد بن ربيعة، ص 114، اعتنى به: حمدو أحمد طماس، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط 01 1425هـ/2004م.

⁴ - هو مثل يضرب للمعترض على ما ليس من شأنه. ينظر: الأمثال، لأبي فيد مؤرّج بن عمر السدوسي ص 40، تح: رمضان عبد التواب، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1982م.

⁵ - رسالة الغفران، أبو العلاء المعري، ص 217، 218، تح: عائشة عبد الرحمن بنت الشاطي، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط 06، 1993.

⁶ - هو يزيد بن الحكم بن أبي العاص بن بشر بن عبد بن دهمان النّفقي، شاعر عالي الطبقة، من أعيان العصر الأموي. توفي حوالي 105 هـ. ينظر: الأعلام، ج 08، ص 181.

الفصل الأول ----- أبو عليّ الفارسيّ واجتهاده التّحويّ

فَلَيْتَ كَفَافًا كَانَ شَرُّكَ كُلُّهُ وَخَيْرُكَ عَنِّي مَا ارْتَوَى الْمَاءُ مُرْتَوَى

ولم أقل إلا الماء. وكذلك زعمت أني فتحت الميم في قولي:

تَبَدَّلْ خَلِيلًا بِي، كَشَكَكَ شَكْلُهُ فَإِنِّي خَلِيلًا صَالِحًا بِكَ مَقْتَوَى

وإنما قلت: مقتوى؛ بضم الميم. وإذا هناك راجز يقول: تأولت عليّ أني قلت:

يَا إِبْلِي مَا ذَنْبُهُ فَتَأْبِيهِ؟ مَاءٌ رُؤَاءٌ وَنَصِيٌّ حَوْلِيهِ

فحرّكت الياء في (تأبيه) ووالله ما فعلت ولا غيري من العرب¹.

ثم يستطرد المعريّ في السياق نفسه قوله: "وإذا رجلٌ آخر يقول: ادّعت عليّ

أنّ الهاء راجعةٌ على الدّرس في قولي:

هَذَا سُرَاقَةٌ لِلْقُرْآنِ يَدْرُسُهُ وَالْمَرْءُ عِنْدَ الرَّشَاءِ إِنِ يَلْقَاهَا ذَيْبٌ

أفمجنونٌ أنا حتّى أعتقد ذلك؟!... وإذا جماعةٌ من هذا الجنس كلهم يلومونه على تأويله².

ثم يتولى أبو العلاء الدفاع عن أبي عليّ قائلاً: "فقلت: يا قوم، إنّ هذه أمورٌ هيّئةٌ، فلا

تَعْنِتُوا هذا الشيخ، فإنّه يمت بكتابه في القرآن المعروف بكتاب الحجّة، وإنّه ما سفك لكم

دماً، ولا احتجن عنكم مالاً، فتقرّوا عنه³. وهذا من أطرف ما ذكر عن أبي عليّ.

1 - رسالة الغفران، ص 254، 255.

2 - المصدر نفسه، ص 255.

3 - المصدر نفسه، ص 255.

الفصل الثاني

ابن الطراوة

واجتهاده النجوي

1/- الأندلس في عصر ابن الطراوة:

إنّ للعرب تاريخاً كبيراً مع الأندلس، فقد عمّروا فيها ثمانية قرون، واعتادوا أن يذكرها بنوع من الحنين والإعجاب؛ لأنها كانت في التاريخ الإسلامي ذات لون خاص، ذهبيّ السمات ظهرت فيه العبقرية الإسلامية، وبلغت أوجها في الإبداع في شتى المجالات: من الفنون إلى الفكر إلى العمران...، إنّ الأندلس "حلمٌ حلمت به الأرض الإسبانية فترةً من الزمن، ثمّ انقضت تاركاً في الأجواء بقايا من عطره السحريّ وأريج الذكريات"¹. لقد كانت الأندلس آخر الفتوحات العربية في الغرب، وقد تميّز فتحها بأنه كان أول دخول للعرب إلى القارة الأوروبية. إنّ الأندلس هو تجربة تاريخية حضارية إسلامية كاملة لها بداية ونهاية، وهو الوحيد من دول الإسلام الذي نملك له شهادة ميلاد وشهادة وفاة.

لقد كانت في أهل الأندلس الأصليين عجمة دفعتهم إلى الإقبال على تعلم العربية منذ أن دلف نور الإسلام إلى بقاعهم، وانتشرت العلوم الدينية في أول الأمر؛ كالفقه والحديث والقراءات ثم أخذت بعد ذلك العلوم العربية - اللغوية والأدبية - في الانتشار، وتأخر ظهورها بسبب قلّة المعلمين. وانتشر فيهم - أول ما انتشر - كتاب الكسائي، إذ أنّ أول من أدخله بلاد الأندلس هو جودي بن عثمان² تلميذ الكسائي والفراء، ثمّ دخل كتاب سيبويه، والتفّ حوله وحول تدرّيسه وتعلّمه ثلّة من المعلمين والمتعلمين. ويقال إنّ الأفشين محمّد بن موسى بن هاشم³ هو أول من أدخل كتاب سيبويه وأقرأه طلابه بقرطبة⁴. إذن فأهل الأندلس عرفوا - أول ما عرفوا - المذهب الكوفيّ قبل المذهب البصري، وهذا سيكون له أثره في فكر النحاة الأندلسيين فيما بعد. وعلى الرّغم من انتشار العلوم الدينية قبل العلوم اللسانية، إلاّ أنّه لم تدم هذه الحال طويلاً، فسرعان ما ولجت العلوم اللسانية هذه البلاد، وانتشرت أيّما انتشار، فقد دخل النحو إلى الأندلس والمغرب مع تلاميذ الخليل وسيبويه ويونس بن حبيب، فعجّت فاس وقرطبة بعلماء في النحو واللّغة، وقد تلقّوا قواعد علم العربية بمذاهبها الثلاثة: البصرية والكوفية والبغدادية. ولكنهم في أغلب دروسهم اتّخذوا من كتاب سيبويه أساساً، وقامت حوله العديد من الشّروح والحواشي وحتى الرّدود، وهذا ما حدث مع ابن الطراوة.

¹ - الأندلس في التاريخ، شاکر مصطفى، ص 05، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، سورية، 1990.

² - هو جودي بن عثمان العبسي الموروري الطليلي الأصل (ت 198هـ). ينظر: بغية الوعاة، ج 01، ص 490.

³ - هو محمد بن موسى بن هاشم بن يزيد، المعروف بالأفشين، فاضل، من أهل قرطبة (ت 307هـ). ينظر: الأعلام

ج 07، ص 117.

⁴ - المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص 289.

الفصل الثاني ----- ابن الطّراوة واجتهاده التّحويّ.

شهد ابن الطّراوة عصرين من عصور الأندلس: عصر دولة الطّوائف (442-493هـ) وعصر دولة المرابطين (493-541هـ). أمّا في عصر ملوك الطّوائف فقد شهدت الأندلس نهضة فكريّة بلغت الأوج، لم تبلغها الأندلس في غيرها من العصور، إذ اهتمّ كلّ ملكٍ بإمارته وراح ينافس بها إمارات الملوك الآخرين. فكلٌّ يدعو إلى قصره الشعراء والكتّاب والعلماء والطلّاب، فازدانت القصور بهم، وقُدِّروا حقّ التقدير، وتنافس الأمراء في إكرامهم، فازدهرت بذلك الحياة العلميّة والأدبيّة. ومن أشهر هذه الدّويلات التي ظهرت: (دولة بني جوهر بقرطبة ودولة بني عباد بإشبيلية، ودولة بني الأفضس ببطليوس، ودولة بني ذي النون بطليطلة، ودولة بني مناد بغرناطة، ودولة بني صمادح بالمريّة)¹.

وقد شهد هذا العصر أيضا نشاطا لغويّا كبيرا، فقد ظهرت فيه ما تسمّى بمدرسة النّحو على يدي أبي علي القالي². وعرفت بعد ذلك أجيالا من النّحاة واللّغويين منهم: ابن الإفليلي³ وابن سيّده، والأعلم الشنتمري⁴، وابن سراج، والوليد الوقشي⁵. وكان ابن الطّراوة في هذه المرحلة طالبا يتعلم على أيدي هؤلاء العلماء، ولم يمنعه هذا من القيام بواجب التّدريس لصغار الطّلبة، إذ عجت به المجالس وبقرائنه⁶.

وأما الفترة الثانية؛ وهي عصر دولة المرابطين في عهد حكم يوسف بن تاشفين⁷ (500-537هـ/1106-1143م) فقد كانت دولةً مجاهدة، استطاعت نشر رايات الإسلام في ربوع السّودان الغربي، ونشرت الثقافة الإسلاميّة بين تلك القبائل البربرية المتخلّفة، وناصبت الممالك المسيحيّة في إسبانيا العداء، وتصدّت لعداوتهم، وأصبح اسم يوسف بن تاشفين يقترن باسم

¹ - ينظر: الأندلس في التاريخ، ص 85 وما يليها.

² - هو إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون بن عيسى بن محمد بن سلمان، أبو علي القالي، أحفظ أهل زمانه للغة والشعر والأدب. (288 - 356 هـ). ينظر: الأعلام، ج 01، ص 321.

³ - هو إبراهيم بن محمد بن زكريا الزهري، من بني سعد بن أبي وقاص، أبو القاسم ابن الإفليلي، وزير أندلسي من أئمة اللغة والأدب، ولد ومات بقرطبة (352 - 441 هـ). ينظر: الأعلام، ج 01، ص 61.

⁴ - هو يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري الأندلسي، أبو الحجاج المعروف بالأعلم، عالم بالأدب واللغة (410-476 هـ). ينظر: الأعلام، ج 08، ص 233.

⁵ - هو هشام بن أحمد بن هشام بن خالد بن سعيد أبو الوليد الكاتب المعروف بابن الوقشي (ت489هـ). ينظر: بغية الوعاة، ج 02، ص 327.

⁶ - ينظر: أبو الحسين ابن الطّراوة وآراؤه في النّحو الصّرف، مزيد إسماعيل نعيم، وروفايل مرجان، ص 69، مجلّة جامعة تشرين، دمشق، سوريا، المجلد: 27، العدد: 02، 2005م.

⁷ - ينظر ترجمته: الأعلام، ج 08، ص 222.

الفصل الثاني ----- ابن الطراوة واجتهاده التحوي.

صلاح الدين الأيوبي¹، وغيره من أبطال المعارك الصليبية، وتبع ذلك عهدٌ تأقت فيه دولة المرابطين، وازدهرت ازدهاراً أشبه ما يكون بشفق المغيب، وأعني به عهد الأمير علي بن يوسف²؛ الذي يعدُّ عصره عصر الصَّحوة³. وعُرف عن هذا العصر أنه عصر الفقهاء، وهم الذين قرَّبهم يوسف بن تاشفين، ونالوا عنده الحظوة. وبينما كان المرابطون ماضين في جهادهم ضدَّ النَّصارى في الأندلس، وعاملين على بناء المغرب الإسلامي، قامت عليهم ثورة المصامدة يقودهم فيها محمد بن تومرت⁴؛ منشئ دولة الموحِّدين، وحال بينهم وبين إتمام رسالتهم، ومنذ ذلك الحين بدأت الأندلس في التَّقهر، وأرضها في التناقص والتزائل. وفي عصر المرابطين ذاع صيت ابن الطراوة، واخترقت شهرته الآفاق، وأصبح إماماً في النحو، وأمّت جماعات الطلاب مجالسه، حتّى لقب بالأستاذ؛ لأنّه جمع بين النحو والأدب، فكان إماماً في النحو وشاعراً أديباً⁵.

2/- مولده ونشأته ووفاته*:

جمهور من ترجم لابن الطراوة لم يذكر سنة مولده، وذكر أنّه ولد حوالي سنة 438هـ⁶، وقيل إنه عاش نيّفاً وتسعين سنة، ومثلما لم تذكر المصادر سنة ولادته، لم تذكر شيئاً عن نشأته، وكل ما وصلنا من أخبار عن نشأته أنه رحل إلى قرطبة وأخذ عن علمائها، ثم رحل إلى إشبيلية، فالتقى فيها بالأعلم الشنتمري، وأخذ عنه كتاب سيبويه، وقصد دانية، فالتقى فيها بأبي الحسن الحصري⁷، ثم انتقل إلى المريّة، فاتصل بأمرها المعتمد بن صمادح التجيبي⁸

¹ - ينظر ترجمته: الأعلام، ج 03، ص 207.

² - ينظر ترجمته: الأعلام، ج 05، ص 33.

³ - ينظر: التاريخ السياسي والحضاري للمغرب والأندلس في عصر المرابطين، حمدي عبد المنعم محمد حسين ص 07، دار المعرفة الجامعية، 1997.

⁴ - ينظر ترجمته: الأعلام، ج 06، ص 274.

⁵ - ينظر: أبو الحسين ابن الطراوة وآراؤه في النحو الصّرف، ص 70.

* - ينظر ترجمة ابن الطراوة بالتفصيل في: الأعلام، ج 03، ص 132. بغية الوعاة، ج 01، ص 602. التكملة لكتاب الصلّة، ابن الأبار، ج 02، ص 704، 705، نع: ألفريد بل، وابن أبي شنب، المطبعة الشرقية للأخوين فونطانا الجزائر، 1337هـ/1919م.

⁶ - أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو، محمد إبراهيم البناء، ص 09، دار بوسلامة، تونس، ط01، 1400هـ-1980م.

⁷ - هو أبو الحسن علي بن عبد الغني الفهري المقرئ الضرير الحصري القيرواني الشاعر المشهور. ينظر: وفيات الأعيان، ج 03، ص 331.

⁸ - ينظر ترجمته: الأعلام، ج 07، ص 106.

الفصل الثاني ----- ابن الطراوة واجتهاده النحوي.

ومدحه بقصائد، ومكث فيها مدة يقرئ النحو، حتى قيل فيه (نحوي المريّة)، ثم رجع إلى مالقة وقضى أواخر حياته فيها¹. لقد تجول ابن الطراوة كثيرا في بلاد الأندلس معلما ومتعلما، وكان أعلم أهل زمانه بالعربية، ونشأ لغويا فقيها، معروفا بدين وأمانة². لقد كان من ألمع النحويين في عهده، وأكثرهم إثارة. وكانت وفاته بمالقة في رمضان أو في شوال سنة 528هـ/ 1134م، عن سنّ عالية.

3- اسمه وكنيته ونسبه:

هو سليمان بن محمد بن عبد الله [بن الحسين]³، وكنيته: أبو الحسين، وجاء في بعض المصادر أنه يكنى: أبا الحسن⁴، واشتهر بابن الطراوة. وكان يسمى السبائي المالقي الأرصيطي المالكي الأندلسي النحوي. والسبائي نسبة إلى سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان⁵. والمالقي نسبة إلى مالقة، وهي بلدة من بلاد الأندلس⁶، والأرصيطي نسبة إلى أرسطي وهي قرية من قرى مالقة، ولد بها ابن الطراوة⁷، وأما المالكي⁸ فنسبة إلى مذهبه الفقهي.

لقد وقع الخلاف في أصله ونشأته وحتى في اسمه: يقول الجمهور إنه من مالقة، ويروي القفطي⁹ أنه من سلا، ومرة يذكره باسم سليمان بن محمد بن عبد الله، ومرة يحيي¹⁰. وكذلك السيوطي في البغية؛ إذ أنه ترجم لابن الطراوة مرتين، وقال في المرة الثانية: " يحيى بن محمد

¹ - ينظر: رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، ابن الطراوة النحوي، ص 06، تح: حاتم صالح الضامن، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط 02، 1416هـ/ 1996م.

² - ينظر: إشارة التعيين وتراجم النحاة واللغويين، ص 135.

³ - ينظر: رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، ص 06.

⁴ - ينظر: معجم المؤلفين، ج 01، ص 566.

- أعلام مالقة، أبو عبد الله بن عسكر، وأبو بكر بن خميس، ص 343، 344، تح: عبد الله المرابط الترغي، دار الغرب الإسلامي بيروت، لبنان، ودار الأمان، الرباط، المغرب الأقصى، ط 01، 1420هـ/ 1999م.

⁵ - الأنساب، أبو سعد عبد الكريم السمعاني، ج 03، ص 209، تح: عبد الله عمر البارودي، مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، دار الجنان، بيروت، لبنان، ط 01، 1408هـ/ 1988م.

⁶ - ينظر: المصدر نفسه، ج 05، ص 176.

⁷ - ينظر: المصدر نفسه، ج 01، ص 112.

⁸ - ينظر: هداية العارفين، ج 01، ص 398.

⁹ - ينظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين أبو الحسن القفطي، ج 04، ص 113، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط 01، 1406هـ/ 1986م.

¹⁰ - ينظر: تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، ص 232، 233.

الفصل الثاني ----- ابن الطّراوة واجتهاده التّحويّ.

الأستاذ السّبائي المعروف بابن الطّراوة...¹. ومالقة كانت إحدى حواضر العلم والمعرفة، ومن الطبيعي أن يكون لها هذا النشاط العلمي الملحوظ، إذ توافرت لها أسباب الحياة الاقتصادية فعرفت هجرة العلماء إليها، فأسهمت بذلك في مختلف الفنون، ونبغ منها العلماء والأدباء، حتى أضحت من أشهر المدن الأندلسيّة، ووقفت جنبا إلى جنب مع قرطبة وإشبيلية وغرناطة.

4- ثقافته وعلمه:

شهدت له بالعلم والتفرد خلائق جمة من كبار العلماء؛ من معاصريه وممن تعلّموا على يديه، ومن ترجموا له كذلك. وحسبه أنه كان يلقّب بالأستاذ، وكان لا يلقّب بهذا الاسم إلا النّحويّ الأديب، وسمّي كذلك (نحويّ المريّة) حتّى غالى فيه تلميذه ابن سمحون² قائلا: "ما يجوز على الصّراط أعرف منه بالنّحو"³. يقول الزّركلي⁴: "أديب، من كتّاب الرّسائل، له شعرٌ وآراءٌ في النّحو تفرد بها"⁵، وقال السيوطي⁶: "... كان نحويا ماهرا، أدبيا بارعا يقرض الشعر، وينشئ الرّسائل... له آراء في النّحو تفرد بها، وخالف بها جمهور النّحاة، وكان مبرزا في علوم اللّسان؛ نحوًا ولغةً وأدبا"⁷، وقال فيه السيوطي أيضا: "النّحويّ الأديب؛ أحد أئمّة الأدب، وشيوخ النّحاة، القوّم على كتاب سيبويه وغيره، مع تفنّن في علوم رياضية، وكان شاعرا مجيدا. قال القاضي عياض⁸: جالسته كثيرا، وحضرت مجالسه في الأدب، وأخبرني بمُلح وفوائد، وأنشدني كثيرا من شعره ومناقضاته الحصري وغيره"⁹. وقال فيه ابن الأبار¹⁰:

1 - بغية الوعاة، ج 02، ص 341.

2 - هو أبو بكر بن سليمان بن سمحون الأنصاري القرطبي النحوي أستاذ نحوي أديب شاعر بليغ، عارف بالحساب أخذ عن ابن الطراوة وغيره، مات بقرطبة سنة أربع وستين وخمسائة. ينظر: بغية الوعاة، ج 01، ص 468.

3 - بغية الوعاة، ج 01، ص 602.

4 - هو خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزّركليّ، توفي في 1396هـ. الأعلام، ج 08، ص 267.

5 - الأعلام، ج 03، ص 132.

6 - هو عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد ابن سابق الدين الخضيرى السيوطي، جلال الدين، إمام حافظ مؤرخ أديب (849 - 911 هـ). ينظر: الأعلام، ج 03، ص 301.

7 - بغية الوعاة، ج 01، ص 602.

8 - ينظر ترجمته: الأعلام، ج 05، ص 99.

9 - بغية الوعاة، ج 02، ص 341.

10 - ينظر ترجمته: الأعلام، ج 06، ص 233.

الفصل الثاني ----- ابن الطراوة واجتهاده التحويي.

"إمام العربية في عصره، وصاحب التواليف المشهورة فيها"¹، وقال فيه أيضا: "وكان أعلم أهل وقته بالعربية... وكان واقفا على كتاب سيبويه، لا يُعلمُ أحدٌ من عصره كان أعلم به منه، ولا أحفظ له... أخذ عنه أئمة أهل الأندلس في العربية"².

وقال الضبّي³: "وكان رحمه الله إماما في النحو، لم يكن أحدٌ أحفظ منه لكتاب سيبويه ولا أعلم به، ولا أوقف منه عليه"⁴، ويقول صاحب المُعَرَّب: "تحويي المريّة، الذي لم يكن بها في هذه الصنّاعة مثله، وله الذّكر السّائر في الآفاق، وله أمداح في المعتصم بن صمّادح، وفي علي بن يوسف بن تاشفين"⁵. وشهد له غيره أنه "كان رحمه الله - إماما في صنعة العربية، عارفا بها، محققا لها، متصرفا في غيرها، جليل المقدار، معروف العلم"⁶.

وملخص ما جاء في المصادر عن تعلمه وعلمه أنه سمع على أبي الحجاج الأعمى الشنتمري كتاب سيبويه، وقد سمعه بقراءة ابنه محمد بإشبيلية سنة خمس وستين وأربعمائة وابتدأ قراءته على أبي بكر المرشاني⁷ بها سنة إحدى وستين، ثم رحل إلى قرطبة، فسمع جميعه على أبي مروان بن سراج بقراءة أبي الغساني سنة ثمان وستين، وهو الذي نمى في تلميذه ابن الطراوة ملكة النقد والاستدراك على المتقدمين، فانطبعت بذلك مؤلفاته ودروسه⁸. ثم لزم الأعمى دون غيره، واقتصر عليه في علم اللسان⁹. وله اعتراضات على كتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي، وردّ عليه ابن الضائع علي بن محمد الكتامي¹⁰، وكانت له مجالس في النحو والأدب يؤمها المريدون من كلّ فجّ عميق. وكما اختلف الناس في اسمه وأصله، فإنهم اختلفوا كذلك في

1 - المقتضب من كتاب تحفة القادم، ابن الأبار، ص 64، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، ودار الكتاب اللبناني، ط 03، 1410هـ/1989م.

2 - التكملة لكتاب الصلة، ج 02، ص 704، 705.

3 - ينظر ترجمته في: التكملة لكتاب الصلة، ج 01، ص 114.

4 - بغية الملتبس في تاريخ رجال الأندلس، أحمد بن يحيى الضبّي، ص 304، دار الكتاب العربي، 1967م.

5 - المغرب في حلي المغرب، أبو الحسن علي بن سعيد الأندلسي، ج 02، ص 208، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط 02، 1953-1955م.

6 - أعلام مالقة، ص 343.

7 - ينظر ترجمته: التكملة لكتاب الصلة، ج 01، ص 259.

8 - ينظر: أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو، ص 23.

9 - ينظر: التكملة لكتاب الصلة، ج 02، ص 704.

10 - هو علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي الإشبيلي، أبو الحسن، المعروف بابن الضائع، عالم بالعربية أندلسي، من أهل إشبيلية، توفي 680 هـ. ينظر: الأعلام، ج 04، ص 333.

الفصل الثاني ----- ابن الطراوة واجتهاده النحوي.

تصويب آرائه، فقد ارتضاه الإمام السهيلي¹ شيخاً له، وأعطاه ما يستحق من تقدير وإكبار، ولم يتابعه في كل آرائه، غير أن ابن البادش² وابن الضائع وابن خروف³ وابن أبي الربيع⁴ انتقدوه انتقاداً كبيراً، ورموه بمخالفة إجماع النحاة في كثير من مواقفه، ومن أسباب هذه الحملة أن ابن الطراوة كان حريصاً على حرية آرائه، وعلى معقولية القواعد النحوية⁵.

5- شيوخه وتلاميذه:

ذكرت المصادر جملةً من شيوخه وتلاميذه، وتوسّع بعضهم، واقتصر بعضهم الآخر على ما اشتهر من الأسماء، وسأذكر كذلك ما كان مشهوراً من:
أ- شيوخه: ومنهم:

- أبو الحجاج يوسف بن سليمان الأعمى الشنتمري.
- أبو بكر بن عياش المرشاني.
- أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي.
- أبو مروان عبد الملك بن زيادة الطُّبني.
- أبو مروان عبد الملك بن سراج.
- أبو بكر محمد بن أغلب بن أبي الدّوس.
- أبو بكر محمد بن هشام المصحفي.
- هابيل بن محمد الألبيري⁶.

¹ - هو عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد الخثعمي السهيلي، حافظ، عالم باللغة والسير، ضرير، ولد في مالقة، (508 هـ - 581 هـ). ينظر: الأعلام، ج 03، ص 313.

² - هو علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي، المعروف بابن البادش، من العلماء بالعربية، من أهل غرناطة مولداً ووفاة (444 - 528 هـ). ينظر: الأعلام، ج 04، ص 255.

³ - هو علي بن محمد بن علي بن محمد نظام الدين أبو الحسن ابن خروف الأندلسي النحوي، حضر من إشبيلية وكان إماماً في العربية، محققاً مدققاً، ماهراً مشاركاً في الأصول، توفي 609 هـ. ينظر: بغية الوعاة، ج 02، ص 203.

⁴ - هو عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله، ابن أبي الربيع القرشي الأموي العثماني الإشبيلي: إمام النحو في زمانه (599 هـ - 688 هـ). ينظر: الأعلام، ج 04، ص 191.

⁵ - ينظر: تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، ص 233.

⁶ - ينظر: رسالة الإفصاح، ص 06.

ب - تلاميذه:

- أبو بكر بن سليمان بن سمحون القرطبي.
- إبراهيم بن عبد القادر بن شنيع.
- أبو العباس أحمد بن حسن بن سيّد الجرّاويّ.
- أحمد بن عليّ التجيبي.
- حنون بن عبد العزيز بن حكم.
- أبو شَبَوَة زُنْبور بن يعسوب الحضرمي.
- صالح بن أبي القاسم خلف الأنصاري الأوسي.
- صالح بن عبد الملك الأوسي.
- صالح بن عليّ الهمذاني.
- أبو جعفر طارق بن موسى المعافري.
- أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الخثعمي السّهيلي.
- عبد الرحمن بن محمد بن الرّمّك (ت 541هـ).
- أبو محمد عبد الله بن حسن بن عشير العبديّ اليايسي.
- عبد الله بن عبد الرحمن بن فائز العكي (ت 560هـ).
- أبو محمد عبد الله بن محمد بن يحيى بن فرج الزهيري العبدي.
- أبو مروان عبد الملك بن مجبر البكري (ت 550هـ).
- عبد الوهاب بن عليّ القيسي.
- عليّ بن إسماعيل الخزرجي.
- عليّ بن جامع الأوسي.
- القاضي عياض اليعصبي.
- عيسى بن يحيى بن الليطاني.
- أبو محمد القاسم بن دُحْمَان الأنصاري (575هـ).
- محمد بن سليمان بن محمد (وهو ابن أبي الحسين بن الطراوة).
- أبو عبد الله محمد بن صالح الأنصاري.
- محمد بن عبد الله بن خليل القيسي.
- أبو عبد الله محمد بن عبيد الله الخشني بن العويص (576هـ).

الفصل الثاني ----- ابن الطّراوة واجتهاده النّحويّ.

- محمد بن مسعود بن خليفة.
- محمد بن موسى الأصبحي القشالشي.
- محمد بن يزيد الطائي.
- محمد بن يوسف بن سليمان بن عيسى (وهو ابن الأعلم الشنتمري).
- أبو بحر المقرئ الكفيف.
- إبراهيم بن عبد القادر بن فتوح.
- عبد الوهاب بن عبد الصّمد بن محمد بن غياث الصدفي.
- يحيى بن عبد الجبار بن يحيى بن يوسف بن مسعود بن سعيد الأنصاري¹.

وكان من هؤلاء التلاميذ وتلاميذهم من أعلن أنه على مذهب ابن الطّراوة في النحو "وما علمنا من نحاة الأندلس أو غيرهم من تفرّد بمذهب متكامل غير ابن الطّراوة، لقد كنّا نسمع أنّ فلانا على مذهب البصريين، وأن الآخر على مذهب الكوفيين، ولم نسمع من يقول إنه على مذهب المبرّد أو ثعلب أو غيرهما، فإذا سمعنا نحويًا يقول إنه على مذهب ابن الطّراوة، فهذا دليلٌ على أنّ ابن الطّراوة استطاع أن يقدّم أسلوبًا جديدًا للدرس النّحوي، ومنهجًا متميزًا في معرفة أسرار العربية، وطريقة البحث فيها، جعل تلاميذه يتعلقون به، ويعلنون أنّهم على منهجه سائرون"² وإنّه وإن جال في الأندلس طالبا للعلم، فإننا نعتقد أنّه حلّ بغير بلدٍ أستاذًا معلمًا.

¹ - اعتمدنا على المصادر والمراجع التي ذكرت شويخه وتلاميذه نذكر منها: رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإفصاح، ص 6 - 8. أبو الحسين بن الطّراوة وأثره في النحو، ص 22 - 32. بغية الوعاة، ج 01، ص 602 و ج 02، 341. البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، ص 149، 150. التكملة لكتاب الصلة، أرقام التراجم: ج 01: 182 584 591 615، 370، 950، 1177. ج 02: 107، 116، 135، 614، 616، 747، 771. ج 03: 71، 190 271 204، 532. إشارة التعيين وتراجم النحاة واللغويين، ص 135. أعلام مالقة، ص 343. تحفة القادم، محمد بن الأبار القضاعي البلبنسي، ص 18، تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان 1406هـ/ 1986م. أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي، محمد إبراهيم البناء، ص 61، 62، دار البيان العربي، جدة، المملكة العربية السعودية ط01، 1405هـ/ 1985م. نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، أحمد بن محمد المقرئ التلمساني، ج02، ص 142، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، 1408هـ/ 1988م.

² - أبو الحسين بن الطّراوة وأثره في النحو، ص 26.

6/- أديبه وشعره:

لم يصلنا من شعره وأدبه ديوان كامل، أو كتاب متفرد، وإنما كل ما وجدته من أدبه بعض الروايات عن بعض ما أنشده في مجالسه الأدبية. وكان مما اخترناه منها هذه الأمثلة: روي أنه قال في فقهاء مالقة:

إِذَا رَأَوْا جَمَلًا يَأْتِي عَلَى بُعْدٍ مَدُّوا إِلَيْهِ جَمِيعًا كَفَّ مُقْتَنَصِ
إِنْ جِئْتَهُمْ فَارِعًا لَزُوكَ فِي قَرْنٍ وَإِنْ رَأَوْا رِشْوَةً أَفْتَوَكَ بِالرُّحْصِ¹

ويقول أيضا في قوم خرجوا للاستسقاء على أثر قحط، والنهار مغيم، والرياح يزل، فلما برزوا للمصلّى رجع الصحو:

خَرَجُوا لَيْسْتَسْقُوا وَقَدْ نَشَأَتْ بَحْرِيَّةٌ قَمْنٌ بِهَا الشَّحُ
حَتَّى إِذَا اصْطَفَّوْا لِدَعْوَتِهِمْ وَبَدَأَ لِأَعْيُنِهِمْ بِهَا رَشْحُ
كُشِفَ السَّحَابُ إِجَابَةً لَهُمْ فَكَأَنَّهُمْ خَرَجُوا لَيْسْتَصْحُوا²

وقد أنشد القاضي عياض:

وَقَائِلَةٌ أَتَصْبُو لِلْغَوَانِي وَقَدْ أَضْحَى بِمَقْرِكَ النَّهَارُ
فَقُلْتُ لَهَا حَضَضْتُ عَلَى التَّصَابِي "أَحَقُّ الْخَيْلِ بِالرُّكُضِ الْمَعَارُ"³

ولم أعر على رسائله التي كان يكتبها، ولا على أثر من إبداعه الأدبي النثري، إلا أنه روي أنه كان يُنشئ الرسائل، وكان أدبيا إلى جانب كونه شاعرا.

¹ - اللز: الشد والربط، والقرن: جبل يقرن به البعران ونحوهما، والمقصود بالجمال: الرجل الغني. البيتان رويًا مختلفين بعض الشيء في بعض المصادر، لكننا أخذنا بالأقرب إلى الصواب، والأكثر رواية، وكذلك فعلنا مع ما سنذكره من أبيات. ينظر: بغية الوعاة، ج 01، ص 602. المقتضب من كتاب تحفة القادم، ص 64. تحفة القادم ص 18.

² - ينظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ج 04، ص 160. خريدة القصر وجريدة العصر، ج 12، ص 201. أعلام مالقة، ص 344. تحفة القادم، ص 18.

³ - ينظر: الغنية فهرسة لشيخ القاضي عياض، ص 276، تح: محمد بن عبد الكريم، الدار العربية للكتاب، ليبيا/ تونس 1978م. التكملة لكتاب الصلة، ج 02، ص 705. تحفة القادم، ص 18. نفع الطيب، ج 04، ص 332. خريدة القصر وجريدة العصر، ج 12، ص 201. بغية الوعاة، ج 02، ص 341.

7- شخصيته:

نقصد ما تميز به ابن الطراوة من صفات جسمية وعقلية وخلقية. فأما الصفات الجسمية فلم ينقل إلينا القدماء شيئاً عنها؛ لأنهم لم يكونوا يعنون في الترجمة بهذا الجانب. وأما خصائصه العقلية والخلقية؛ فإنه كان يحمل نوق الأديب المنشىء، متعدّد الملكات، عالماً يحمل النظرة الموضوعية، أديباً يملك الإحساس الوجداني، والقدرة على التعبير في صورة خيالية مؤثرة، وقلّ من العلماء من كانوا يُسلّكون في نظام الشعراء، ويُحسّبون في عداد العلماء. "ولقد كان ابن الطراوة عالماً مبدعاً، كما كان شاعراً ناثراً، والإبداع في النحو لم يكن معروفاً في الأندلس"¹. وعرف عنه أنه كان حراً في تفكيره، يأبى التقليد، ولا يخشى من الردّ، "صاحب مزاج حادّ عنيف، وتلك سمة تكاد تكون لازمة لأمثاله من أصحاب الشخصيات القوية، والملكات الفنية. فيكون صاحبها مرهف الحس"²، إنه كان لا يقول إلا ما يعتقدّه صواباً، ولا يخالف إلا ما يراه مخالفاً للصواب، فيعنف في الردّ ولا يبالي بمكانة من يردّ عليه.

8- كتبه وآثاره:

قبل التفصيل في الحديث عن مضامين كتبه، نجمل القول عنها، وننقل أقوالاً من بعض المصادر التي أثبتت أسماء هذه الكتب، ونسبتها لابن الطراوة. يقول الزركلي: "وألّف الترشيح في النحو، مختصراً، والمقدّمات على كتاب سيبويه، ومقالة في الاسم والمسمى"³، وكذا قال السيوطي⁴، وقال غيره: "له الاعتراضات على الإيضاح لأبي علي الفارسي في النحو، ترشيح النحو، مقالة في الاسم والمسمى، المقدّمات على كتاب سيبويه"⁵، وقال عنه ابن الأبار: "وله كتابٌ سمّاه بالمقدّمات على كتاب سيبويه"⁶، وقال ابن سعيد: "له مصنّفات منها الإفصاح على الإيضاح، والترشيح، والمقدّمات على كتاب سيبويه"⁷، وقال غيره: "له مصنّفات منها: المقدّمات

1 - أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو، ص 37.

2 - المرجع نفسه، ص 38، 39.

3 - الأعلام، ج 03، ص 132.

4 - بغية الوعاة، ج 01، ص 602.

5 - هداية العارفين، ج 01، ص 398.

6 - التكملة لكتاب الصلّة، ج 02، ص 704، 705.

7 - المغرب في حلي المغرب، ج 02، ص 208.

الفصل الثاني ----- ابن الطراوة واجتهاده التحوي.

على كتاب سيبويه، وله الإفصاح على كتاب الإيضاح، وكتاب ترشيح المقتدى وغير ذلك¹. وأثبت صاحب (كشف الظنون) لابن الطراوة كتاب الترشيح في النحو، وقال هو مختصر من المقدمات على كتاب سيبويه²، وأثبت عمر رضا كحالة لابن الطراوة ثلاثة كتب: الترشيح في النحو، والمقدمات على كتاب سيبويه، ومقالة في الاسم والمسمى³، وجاء في بعض المصادر قولٌ على صيغة العموم بأنَّ له مصنفات في النَّحو⁴. وإذا رمنا الحديث عن مصنفاته كلٌّ على حدة، فإننا سنكتفي بالذكر المختصر⁵:

1. المقدمات إلى علم الكتاب، وشرح المشكلات على توالي الأبواب:

هذا الكتاب ليس شرحاً لكتاب سيبويه، ولكنه اشتمل على مسائل تعرّفُ بمنهجه، وتحلُّ مشكلاته إذ جعله مدخلاً للذين يريدون أن يدرسوا (الكتاب) دراسةً فقه وإمعان، ولم يقتصر ابن الطراوة على هذه الغاية، بل راح يبيِّن آراءه المخالفة لآراء سيبويه، فثار عليه بعض معاصريه وكثرت الردود بين ابن الطراوة ومخالفيه.

2. ترشيح المقتدي:

هو كتاب مفقود مثل الأول، وقيل هو مختصر المقدمات على كتاب سيبويه.

3. رسالة فيما جرى بينه وبين أبي الحسن البادش:

هي حوار جرى بينهما في مسألة نحويّة، وهي رسالة كانت مشهورة في عصره.

4. مقالة في الاسم والمسمى:

كتاب نسبه إليه كثير من المترجمين، ولا يُعرف ما كان موضوعه، إلا من خلال الاستضاءة بعنوانه.

1 - إشارة التعيين وتراجم النحاة واللغويين، ص 135.

2 - ينظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، ج 01، ص 399، دار إحياء التراث العربي بيروت، لبنان.

3 - ينظر: معجم المؤلفين، ج 01، ص 796.

4 - ينظر: تحفة القادم، ص 18. خريدة القصر وجريدة العصر، ج 12، ص 201. معجم المؤلفين، ج 01، ص 556.

5 - ننوّه بالدراسة المفصلة التي قام بها الدكتور محمد إبراهيم البنا عن كتب ابن الطراوة، وسنعمد عليها في مقامنا هذا وأعني كتابه: (أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو).

5. رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح:

هو الأثر الوحيد الذي وصلنا عن ابن الطراوة، غير تلك الآراء التي وردت متشظية في تصانيف النحاة بعده. وهو في الأصل مخطوطة وحيدة فريدة لا أخت لها، وهي موجودة بمكتبة الأسكوريال بإسبانيا، ويحتفظ المجمع العلمي العراقي بنسخة مصورة عنها. وهذا الكتاب هو عبارة عن رد اعترض فيه ابن الطراوة على كتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي، إذ رأى ابن الطراوة أنّ كتاب الإيضاح ذاع صيته في الأندلس وهو غير جدير بذلك؛ لأنه خلا من الترتيب والإحكام، وكتاب سيبويه عند ابن الطراوة أكثر نفعاً ويسراً من كتاب الإيضاح.

وعنوان الكتاب هو: (رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح)، قام بتحقيقه الدكتور حاتم صالح الضامن، وطبعته دار عالم الكتب، ببيروت، وقد حصلنا على الطبعة الثانية وهي طبعة منقحة، طبعت سنة 1996م. وقد كان للدكتور الفضل في نشره أول مرة، وقد واجهته عدة عراقيل؛ ذلك أنه حقق كتاباً من نسخة واحدة، يعثورها الكثير من الطمس والسقط. يقول المحقق: "وتحقيق كتاب ما على نسخة واحدة، ليس بالأمر السهل، فثمة مشكلات اعتورت المخطوطة؛ تمتلّت في طمس قسم من الكلمات، وسقوط أخرى، لكننا، والحمد لله، تغلبنا على هذه المشكلات؛ فجاء الكتاب أقرب إلى الكمال"¹. ثمّ بيّن المحقق بعد ذلك سبب أن حقق هذا الكتاب، وأخرجه إلى النور قائلاً: "والغيرة على تراثنا العربي الإسلامي هي التي دفعتني إلى بعث هذا التراث، ونفض غبار الزّمن عنه"².

وغاية الكتاب المذكورة في عنوانه؛ إذ أنّ الدافع لتأليف الكتاب هو الاعتراض ونقض بعض المسائل الموجودة في إيضاح الفارسي، وقد صرّح ابن الطراوة بذلك قائلاً: "وكان الذي حدا إلى النظر في هذا الكتاب، تهافت في تفضيله على غيره من المختصرات المروية، وتظاهر بعض المصحقين لتقدّمه على التوليف المسندة، خروجاً من شرط النقل عن أهل الثقة والإسناد إلى الأئمة، حتى درست آثار المتقدمين، وامّحت سبيل المؤلفين، فطمسوا أعين الناظرين، وضربوا على آذان السّامعين، وخلصوا إلى قلوب الناشئين"³. فكتاب الإيضاح في نظر ابن الطراوة غير جدير بما حُفّ حوله من اهتمام؛ لأنه شغل المتعلّمين عمّا هو أهمّ منه وأنفع، وقصدَ كتاب سيبويه، وجمل الزجاجي، والكافي للنحاس.

1 - رسالة الإفصاح، ص 05.

2 - المصدر نفسه، ص 05.

3 - المصدر نفسه، ص 16.

الفصل الثاني ----- ابن الطراوة واجتهاده التحوي.

ثم يبيّن ابن الطراوة منهجه، بأنّه لم ينتقد أبا علي إلا فيما انفرد به عن جمهور النحاة وخرج فيه عن سننهم، قال: "وإنما قصدنا إلى الإفصاح ببعض ما وقع في هذا الكتاب من الخطأ والتقصير ممّا انفرد به، وخرج عن قصد سيبويه، فأما سوى ذلك؛ ممّا تاه فيه مع غيره، فأكثر من أن أحصيه، وأبعد مشقة من أن أستوفيه"¹. وبهذا يبيّن ابن الطراوة منهجه، وأعاد أكثر من مرّة في كتابه، بأنّه لم يقصد الاعتراض إلا على ما انفرد به أبو علي، فراح يتعقّب أبا علي في كلّ مسألة من مسائل الإفصاح وتكملته، وإنّما لم يذكر التكملة؛ لأنّه يراها كتابا واحدا.

يقع هذا الكتاب المطبوع² في أكثر من 160 صفحة، يحوي 64 مسألة نحوية، و31 مسألة صرفية، إذ اعترض على الإفصاح في 63 مسألة، وعلى التكملة في 32 مسألة، فيكون في الكتاب اعتراضاً على 95 مسألة من آراء أبي علي. وقد استشهد في كتابه هذا بأربعين شاهداً من القرآن، وشاهد واحد من الحديث، وخمسة شواهد من أمثال العرب، وأكثر من استشهاده الشعرية؛ التي تجاوزت المائة (117)³.

وعلى الرغم من منهج ابن الطراوة المعارض للإفصاح في جملة من المسائل، إلا أنّنا رأينا قد يثني على الإفصاح وصاحبه، فنراه مثلاً يقول: "ثم فرغ القول في التأنيث والتذكير فنظر وأمعن، وأكثر فأحسن، وذهب فيه كلّ مذهب، وبلغ منه إلى أبعد مطلب، بعد تصنيف محكم، وتأليف متراصف متقن، مستظهراً بالشاهد من كلام العرب، مرسلاً ما شاء من عنان الأدب، إلا نبذاً يسيرة من باب السهو والنسيان، مُعْتَفَرَةً في جنب الإصابة والإحسان، تمرّ في الكتاب على توالي الأبواب، غير مخلة بما له في ذلك من الصواب، والحقُّ أحقُّ أن يتبع"⁴. ويبقى لنا أن ننبه إلى أنّ الدكتور إبراهيم البنا قد بسط القول في دراسته لكتاب ابن الطراوة في معرض ترجمته له، تنبيهاً للفائدة، وتحاشياً للتكرار.

1 - رسالة الإفصاح، ص 22.

2 - ينظر وصف مخطوطة الكتاب في مقدمة محقق الإفصاح، ص 10.

3 - ينظر الفهارس العلمية التي أعدها محقق الإفصاح.

4 - رسالة الإفصاح، ص 122، 123.

9/- ظهور الحركة اللغوية في الأندلس:

ونعني بها حركة اللغة والنحو والصرف، وكلها علوم رواية أكثر منها علوم دراية، ولا بدّ أنّ العرب الفاتحين من موسى بن نصير¹ إلى عهد الخليفة الناصر²، كانوا ينقلون في البلاد ما عرفوه في الشام من لغة وأشعار ونحوهما، إذ كان بعضهم من غير شكّ متقّفين يتناقلون الأشعار وأيام العرب والأخبار في مجالس سمرهم. إنّما لم يكن ذلك علماً منظماً، حتّى جاء عبد الرحمن الناصر³، فطمح أن يقوّي مملكته بما قوّى به العبّاسيون دولتهم، وكان من أسباب قوّة العبّاسيين: العلم والشعر والأدب وغير ذلك، فأراد أن يقلّدهم، ورأى أن ليس عنده معلّمون كبار ينشرون الثقافة العربيّة بين أهل الأندلس، فقرّر أن يندب لذلك بعض أهل المشرق، وبعد تفكير طويل رأى أن أصلحهم أبو علي القالي؛ لأنّه كان قد نشأ في بغداد، وتعلّم على شيوخها، وجدّ في التّحصيل، فحصل الحديث واللّغة والأدب والنحو والصرف من مشايخ مشهورين؛ كالهروي⁴ في الحديث، وابن درستويه؛ أحد النّحاة المشهورين، والأدباء المعروفين، والزجاج؛ أحد تلامذة المبرّد، والأخفش الصّغير؛ وهو أيضاً تلميذ المبرّد، ونفطويه⁵، وابن السّراج، وابن الأنباري وابن أبي الأزهر⁶، وابن قتيبة⁷، وغيرهم. ووعى أكثر علمهم، وأقام في بغداد خمساً وعشرين سنة وعرف بين أهل الأندلس بسعة الاطّلاع في العلم والرواية، وطول الباع في اللّغة وفنونها إلى أن توفّي سنة 358هـ. وعاصره ابن عبد ربّه⁸ الذي ألف كتابه (العقد الفريد) فنقل فيه إلى أهل الأندلس معارف المشاركة، وكان أصله من مالقة، وكان متعدّد المعارف؛ إذ تعلّم النحو

1 - ينظر ترجمته: الأعلام، ج 07، ص 330.

2 - ينظر ترجمته: الأعلام، ج 07، ص 145.

3 - ينظر ترجمته: الأعلام، ج 03، ص 324.

4 - ينظر ترجمته: الأعلام، ج 01، ص 210.

5 - ينظر ترجمته: الأعلام، ج 01، ص 61.

6 - هو محمد بن أحمد بن مزيد بن محمود، أبو بكر الخزاعي البوشنجي، المعروف بابن أبي الأزهر، إخباري أديب من أهل بغداد، توفي 325هـ. ينظر: الأعلام، ج 05، ص 309.

7 - هو أحمد بن عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، أبو جعفر، قاض، من أهل بغداد، له اشتغال بالأدب والكتابة توفي في 322هـ. ينظر: الأعلام، ج 01، ص 156.

8 - ينظر ترجمته: الأعلام، ج 01، ص 207.

الفصل الثاني ----- ابن الطراوة واجتهاده التحويي.

والعروض والفقہ والتاريخ والأدب، وكان قد تعلّم في بلده بادئ الأمر، ثمّ رحل إلى مصر وأخذ عن علمائها¹.

ومن هنا يمكننا القول: إنّ أبا علي القالي ليس أوّل من بذر البذرة الأولى، فقد بذرها العرب والبربر فاتحوا الأندلس، وإنّما أبو علي نماها، ونظّم تعليمها، وربّما كانت هناك كتب من المشرق تنتسرب إلى المغرب، فيأخذ منها الأندلسيون أدبهم. وكان ممّن تعلم على أبي علي القالي: أبو بكر الزبيدي²؛ وهو نحويّ مشهور، ألف كتاب (مختصر العين) وألف (أخبار النحويين) ورتّب نحويي الأندلس على طبقات.

ثمّ توافد مؤلّفون أندلسيون ألفوا في اللّغة؛ منهم ابن سيّده الذي اشتهر بالمخصّص، ثمّ بالمحكم والمحيط الأعظم؛ وهو معجم كبير في اللّغة واشتهر في اللّغة كذلك الأعلام الشننمري شارح كتاب سيبويه³، وكانت له ميزة أخرى غير جمع اللّغة؛ وهي حفظه لأشعار العرب، وله شرح على ديوان امرئ القيس. واشتهر من الأندلسيين كذلك أبو الحجاج يوسف ابن الشيخ البلويّ المالقي⁴، ألف كتابا في جزأين كبيرين وضعه لابنه وسمّاه (ألف باء) وهو موسوعة كبيرة، تكلم فيها في الحساب، والطبيّعة، والنبات، والحيوان، والإنسان، الاجتماع، والشريعة والأديان، وفقه اللّغة، ومخارج الحروف، والنحو، والصرف، والحكايات، والأساطير. وقد رحل إلى المشرق ووصف أشياء كثيرة وصفا دقيقا؛ مثلما فعل في وصفه لمنارة الإسكندرية. عاش من سنة 526هـ إلى سنة 603هـ⁵.

أمّا النحو فقد بدأ في الأندلس كما بدأ في المشرق، عبارة عن قطعة مختارة، فيها لفظ غريب يُشرح، ومشكلة نحوية تُوضّح، على النحو الذي نراه في أمالي أبي علي القالي، والكامل للمبرّد. ثمّ ألفوا نحوًا في مسائل جزئية، ثمّ بعدما أن انتقل كتاب الكسائي وسيبويه إلى الأندلس ألفوا في النحو من حيث هو كلّ يشمل جميع الأبواب، حيث اشتهر في أوّل الأمر تفسير

¹ - ينظر: ظهر الإسلام، أحمد أمين، ج03، ص 65-74، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 01، 1425هـ-2004م.

² - هو محمد بن الحسن بن عبيد الله بن منجج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، أبو بكر، عالم باللّغة والأدب، شاعر (316 - 379 هـ). ينظر: الأعلام، ج 06، ص 82.

³ - المسمّى: (تحصيل عين الذهب، من معدن جوهر الأدب، في علم مجازات العرب).

⁴ - ينظر ترجمته: الأعلام، ج 08، ص 247.

⁵ - ينظر: ظهر الإسلام، ج 03، ص 65-74.

الفصل الثاني ----- ابن الطراوة واجتهاده التحوي.

الحوفي¹ لكتاب الكسائي، ثم أعقبه أبو علي الشلوبين²؛ الذي كان إماماً في النحو، يجعله تلاميذه ويغالون في فضله. ونبغ بعده ابن خروف وابن عصفور، حتى كانت لهما آراء في النحو ينفردان بها، وجاء بعد ذلك ابن مالك؛ إذ رحل إلى مصر ودمشق، وأخذ العلوم الشرعية، وتبحر فيها، واشتهر شهرة عظيمة، واشتهرت ألفيته التي حفظها أكثر المتعلمين في الشرق والغرب بالإضافة إلى مؤلفاته الأخرى؛ مثل: الكافية الشافية، والتسهيل، ولامية الأفعال، والمفتاح في أبنية الأفعال، وغيرها كثير. وجاء بعده أبو حيان الغرناطي؛ وهو لغوي عربي، عدّه الكثير من أكبر علماء النحو في الأندلس، وهو بربري الأصل، تنقل في البلاد بعد أن تعلم على علماء الأندلس، وكان ظاهرياً على مذهب ابن حزم، نحويًا ومفسراً ومحدثاً وشاعراً، بلغت مصنّفاته في العلوم المختلفة أكثر من ستين تأليفاً، لم يصلنا إلا نحو عشرة كتب، وكان لغويًا يعرف لغات كثيرة؛ فقد ألف كتاباً في الفارسية، وآخر في اللغة التركية، وآخر في اللغة الحبشية.

10- تطور الدرس النحوي في الأندلس:

من طبيّة أي علم أن يمرّ بمراحل تدريجية خلال نشأته الأولى، فتداوله عواملٌ تساعده على الازدهار والنمو، والسير نحو الاكتمال والنضج؛ وعوامل أخرى تسهم في انحطاطه وتراجعها. وعلم النحو في الأندلس كان له حضور قوي وانتشار كاسح، وصولاً وجولة، ولم يعرف علم من العلوم في الأندلس هذا التطور الذي عرفه النحو، وكان لهذا التطور عوامل كثيرة تضافرت فحققت هذا التطور، نذكر منها:

أولاً: الرحلات العلمية:

تنقسم رحلات علماء الأندلس إلى ثلاثة أقسام: رحلة كبرى إلى بلاد المشرق العربي من أجل لقاء العلماء المشاركة، وأخذ العلم عنهم، ورحلة وسطى إلى بعض المناطق القريبة من الأندلس كالقيروان، من أجل تبادل المعارف والعلوم، ورحلة صغرى محدودة في بلاد الأندلس. ولهذا لم يكتف العلماء برحلات الحج التي كانت فرصة للقاء العلماء في موسم الحج، بل أصبحت الرحلة من أجل العلم هدفاً بحدّ ذاته. فدأب الأندلسيون على لقاء العلماء المشاركة، وأخذ

¹ - هو علي بن إبراهيم بن سعيد، أبو الحسن الحوفي، نحوي، من العلماء باللغة والتفسير، توفي في 430هـ. ينظر: الأعلام، ج 04، ص 250.

² - ينظر ترجمته: الأعلام، ج 05، ص 62.

الفصل الثاني ----- ابن الطراوة واجتهاده التّحويّ.

اللّغة عنهم، والحضور إلى مجالسهم، ونقل كتبهم إلى الأندلس. فالنحو دخل إلى الأندلس عن طريق رحلات العلماء الأندلسيين إلى المشرق¹.

ثانيا: الهجرة إلى الأندلس:

مع نهاية القرن الهجري الرابع تضاعف عدد الرّحلات إلى المشرق؛ وذلك بسبب قدوم علماء مشاركة إلى الأندلس، ومنهم أبو علي القالي، فاستغنى بعض الطلبة عن الرّحلة، واكتفوا بالجلوس إلى هؤلاء العلماء المشاركة، إلا أنّ هذا العامل -أي رحلة المشاركة إلى الأندلس- لم يكن ذا أثر كبير مثلما كان لرحلات الأندلسيين إلى المشرق، فهؤلاء العلماء الذين رحلوا إلى الأندلس لم يحدثوا تلك الفائدة العلمية التي كانت تقوم بها الرحلات إلى المشرق، وذلك راجع لعدّة أسباب، أهمها:

- قلة المهاجرين إلى الأندلس، إذ أنّ عددهم كان قليلا جدّا، إذا ما قيس بالذين كانوا يتركون الأندلس، ويتجهون نحو المشرق طلبا للعلم.
 - طبيعة هؤلاء العلماء المهاجرين، فلم يكونوا من العلماء الأعلام، أمثال ثعلب والمبرد وابن جنّي، وغيرهم من العلماء الأفاضل، بل كانوا علماء على درجة متواضعة نسبيا من العلم والإطلاع.
 - هدف تلك الرّحلات، فقد كان الهدف العام لتلك الرّحلات ليس من أجل طلب العلم؛ لأنّ المشاركة كانوا يعدّون أنفسهم أعلى مرتبة علمية من أهل الأندلس، ولم يكن الهدف أيضا نشر العلم، بل كان في الأعمّ الغالب من أجل التّجارة والتّكسّب، لما ذاع في ذلك العصر عن بلاد الأندلس وخيراتها².
- وعلى الرّغم من هذه العوامل، فإنّ الهجرة إلى الأندلس ساعدت على إحياء حركة النّحو في الأندلس وتطوره.

¹ - ينظر: جهود نحاة الأندلس في تيسير النحو العربي، فادي صقر أحمد عسيّدة، ص 27، 28، جامعة النّجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، نابلس، فلسطين، 2006م، رسالة ماجستير.

² - ينظر: المرجع نفسه، ص 28، 29.

ثالثا: المناظرات النحوية:

لقد أسهمت هذه المناظرات في تطور النحو ونموه، ووصله إلى قمة الدقة؛ لأن هذه المناظرات كانت تعتمد "الدقة والنظر، وسرعة البديهة، وطلاقة اللسان، والاحتجاج القوي والتعليل السليم، والقياس المنطقي"¹. فالمناظر يضطر إلى قراءة عدة كتب، والتبحر في مسائل عديدة، حتى يلج ميدان المناظرة. وكانت هذه المناظرات تتمظهر في عدة أشكال؛ إما بين الطالب ومؤدبه، أو بين نحوي ونظيره. كل ذلك أثرى الساحة العلمية، وارتقى به النحو في الأندلس، حتى أصبح النحوي في الأندلس يرد على الجماعة من النحاة المشاركة، الذين يُعدون من أرباب الصنعة.

رابعا: دور الحكام والملوك:

كان بعض حكام الأندلس على درجة عالية من العلم فشجعوا العلم، وأكرموا أهله؛ لأنهم علماء يحبون العلم، وحتى الحكام غير العلماء شجعوا العلم وعملوا على نشره، وذلك في عدة أشكال منها: إنشاء المكتبات التابعة للقصر، فلا يكاد يخلو قصر من قصورهم من مكتبة عظيمة تكون محجاً للعديد من العلماء، وطلاب العلم. وكذلك تشجيعهم للعلماء والمؤلفين على التأليف وإغداق العطايا عليهم، فكثير من مؤلفات الأندلس نجدها باقتراح حاكم أو أمير، وكذلك إشرافهم ودعمهم لعملية تدقيق الكتب، وأكثروا من مجالستهم، بل كانوا يتنافسون في ذلك².

خامسا: المدرسة النحوية المصرية:

ليس من عَرَضِ الكلام التعرّيج على المدرسة النحوية في مصر؛ ذلك أنه عن طريق هذه المدرسة دخلت رواية ورش إلى الأندلس، على الرغم من أنّ المدرسة الأندلسية أسبق زمنا من المدرسة المصرية؛ ذلك أنّ المدرسة المصرية إنّما تطوّرت من رحلة بعض أعلام المدرسة الأندلسية، كابن مالك الجياني؛ الذي يعدّ شيخ المدرسة المصرية، حتى أنّي وجدت بعضهم من يسميها: مدرسة ابن مالك النحوية³. فبعد أن رحل جودي بن عثمان الموروري -وهو أول نحاة الأندلس- إلى المشرق، وتتلّمذ على يد الكسائي والفراء، وأدخل كتب الكوفيين إلى الأندلس؛ كان

¹ - جهود نحاة الأندلس في تيسير النحو العربي، ص 30.

² - ينظر: المرجع نفسه، ص 31-34.

³ - ينظر: تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، ص 311.

الفصل الثاني ----- ابن الطراوة واجتهاده النحوي.

معاصرُهُ أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن الصنائع كذلك يتردّد على المشرق، وهو الذي أخذ عن عثمان بن سعيد المصري المعروف بورش¹، روايته² لقراءة نافع³، وأدخلها إلى الأندلس⁴. وبعد أن سقطت بغداد، وتوالى النكبات على الأندلس، استقطبت مصر مجموعة من علماء النحو، على غرار ابن مالك، وأبي حيان، اللذين عمّ علمهما أرجاء مصر، فبرز من أتباعهما: ابن هشام، والمرادي⁵، وابن عقيل⁶، وغيرهم. ثمّ ظهر أتباعهم من أمثال: الدماميني⁷ والسيوطي، والأشموني⁸، "وبهؤلاء استكملت مدرسة ابن مالك صورتها النهائية؛ التي انتقلت فيما بعد إلى الحواضر المغربية، والمحاضر الشنقيطية"⁹. وأهمّ ما ميّز هذه المدرسة ارتكاز دراساتها على أصول ابن مالك، وبروز ظاهرة التفسير النحوي للقرآن العظيم، وكذا محاولة تطبيق القواعد النحوية على الأحكام الفقهية¹⁰.

1 - ينظر ترجمته: الأعلام، ج 04، ص 205.

2 - جاء في بعض كتب اللغة لفظة (قراءة ورش)، وكذا وجدت شوقي ضيف في كتابه: المدارس النحوية. وهذا مخالف لما صحّ عند القراء، فليس الإمام ورش من القراء، وليست له قراءة في القرآن خاصة به، وإنما هو أحد رواة الإمام نافع، صاحب القراءة المشهورة، وأحد القراء السبعة، وقراءته هي قراءة أهل المدينة، والإمام ورش هو ثاني اثنين من رواة قراءة نافع، فلنافع راويان: ورش وقالون، ولرواية ورش طريقان مشهوران: طريق الإمام الأزرق وطريق الإمام الأصبهاني، كذا اتفقت جميع كتب القراءات قاطبة. ينظر مثلاً: الإقناع في القراءات السبع، ابن الباذش ج 01، ص 55 تح: عبد المجيد قطاش، دار الفكر، دمشق، سورية، ط 01، 1403هـ. وربما ذكر شوقي ضيف ورشا بالقارئ على سبيل الوصف والتجوّز لا على العلمية والتعيين، فيقبّل، على أنّ التحرّز أولى.

3 - ينظر ترجمته: وفيات الأعيان، ج 05، ص 368.

4 - ينظر: المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص 288، 289.

5 - هو الحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي المصري، أبو محمد، بدر الدين، المعروف بابن أم قاسم، مفسر أديب مولده بمصر وشهرته وإقامته بالمغرب، توفي في 749هـ. ينظر: الأعلام، ج 02، ص 211.

6 - هو عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد القرشي الهامشي، بهاء الدين ابن عقيل، من أئمة النحاة (694-769 هـ). ينظر: الأعلام، ج 04، ص 96.

7 - هو محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد، المخزومي القرشي، بدر الدين المعروف بابن الدماميني عالم بالشريعة وفنون الأدب (763 - 827 هـ). ينظر: الأعلام، ج 06، ص 57.

8 - هو علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني، نحوي، من فقهاء الشافعية، أصله من أشمون (بمصر) ومولده بالقاهرة (838 - نحو 900 هـ). ينظر: الأعلام، ج 05، ص 10.

9 - تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، ص 321.

10 - ينظر: المرجع نفسه، ص 321.

الفصل الثاني ----- ابن الطراوة واجتهاده النحوي.

وكما نقلت بعض الروايات، فإنّ ابن ولاد هو أول من أدخل كتاب سيبويه والنحو عموماً إلى البلاد المصرية، وكان بصري المنشأ¹، وأبوه ولاد؛ هو أول نحوي حمل بمصر راية النحو بمعناه الدقيق، فقد لقي الخليل، وسمع منه، وعاد إلى مصر محاضراً ومعلماً². وأبو جعفر النحاس؛ وهو أحد أعلام المدرسة المصرية، كان له أثر بليغ في إرساء قواعد النحو في الأندلس، فقد رحل إليه من الأندلس جمعٌ من الطلاب كثير، وفي مقدّماتهم محمد بن يحيى الربّاحي؛ الذي حمل عنه كتاب سيبويه روايةً، ودرّسه لطلابه بقرطبة، وظلّ نحاة الأندلس من بعده يتوارثون رواية نسخته، "وبذلك كان للنحاس فضلٌ بثّ دراسة كتاب سيبويه في الأندلس وما رافقها هناك من نهضة الدّراسات النحوية"³. وغير هذا العلم كثير، ممّن كان لهم الأثر البالغ في الدّراسات النحوية بالأندلس كابن هشام.

وأما ابن الطراوة فإنّ منبع علمه يمتدّ إلى المدرسة المصرية، وهو الذي بيّنه إبراهيم البنا في ترسيمه، بيّن فيها المنبع الذي استقى منه شيوخه الأندلسيون⁴:

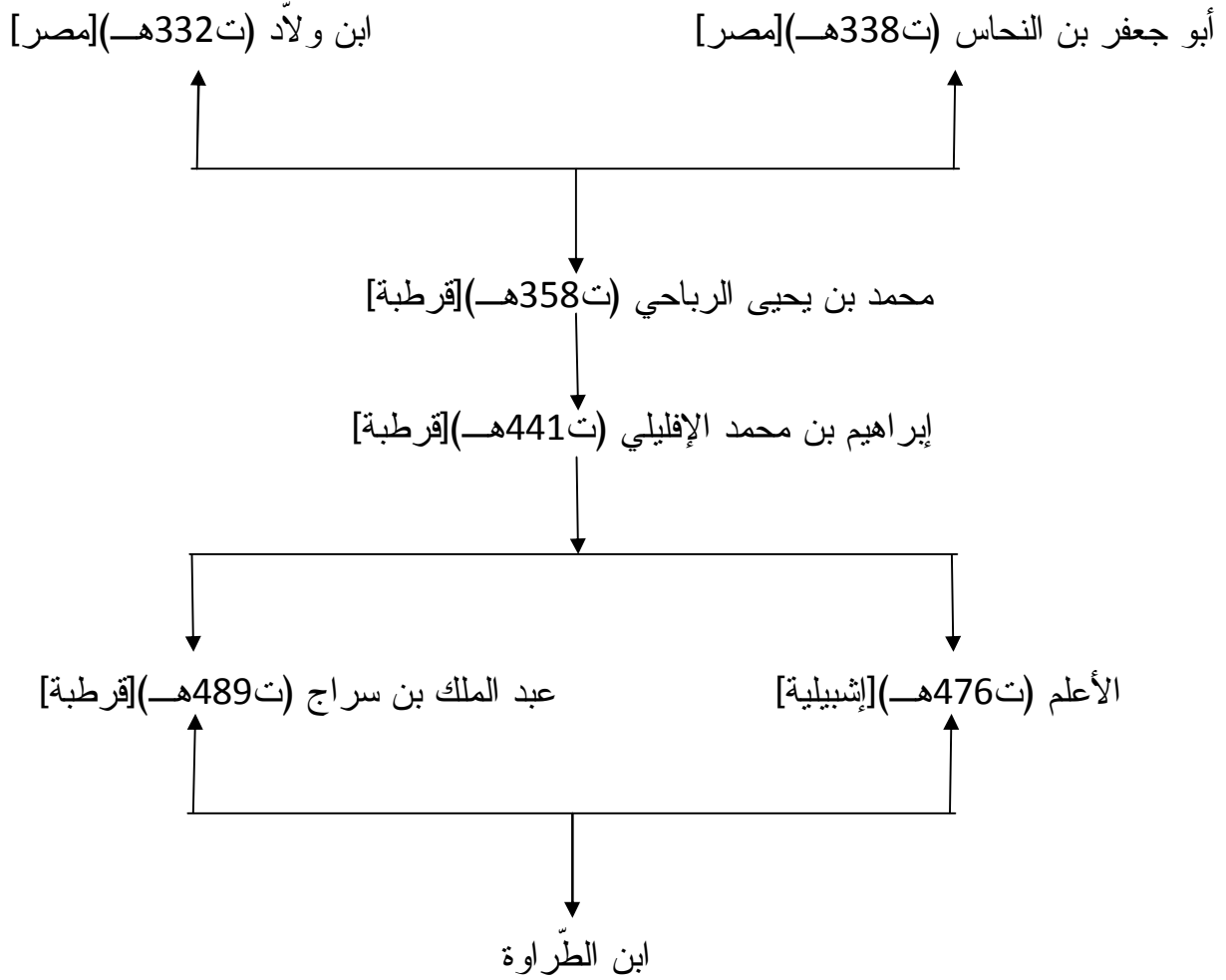
¹ - ينظر: مراكز الدراسات النحوية، عبد الهادي الفضلي، ص 60، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط 01 1406هـ/ 1986م.

² - ينظر: المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص 327، 328.

³ - المرجع نفسه، ص 332.

⁴ - ينظر الترسيمه في: أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو، ص 24.

الفصل الثاني ----- ابن الطّراوة واجتهاده النّحويّ.



11- المدرسة النّحويّة الأندلسيّة:

كانت البدايات الأولى بعد الفتح الإسلامي لانتشار العلم ومجالس العلماء محتشمة؛ وما فتئ بعد ذلك ينتشر المدّ العلمي والنحوي خاصة، وأوّل نحاة الأندلس بالمعنى الدقيق لكلمة نحوي، هو جوديّ بن عثمان الموروري؛ الذي رحل إلى المشرق وتعلّم على الكسائي والفراء وهو أول من أدخل إلى الأندلس كتب الكوفيين، وأوّل من صنّف في النّحو. وظلّ يدرّس إلى أن توفّي سنة 198هـ. وعاصره أبو عبد الله محمد بن عبد الله¹؛ الذي رحل أيضا إلى المشرق ولقي عثمان بن سعيد المصري المعروف باسم ورّش، وأخذ عنه قراءته وأدخلها الأندلس. وكان إلى جانب ذلك بصيرا بعلم العربية، وتكاثر بعد ذلك القراء والمؤدّبون بدايةً من القرن الهجري الثالث إلى ما يليه².

¹ - ينظر ترجمته: بغية الوعاة، ج 01، ص 127.

² - ينظر: المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص 288.

الفصل الثاني ----- ابن الطّراوة واجتهاده التّحويّ.

والرّائي المتفحص لمسيرة النّحو في الأندلس يرى أنّ الأندلسيين قد تأخروا في العناية بالنحو البصري، إذ صبّوا جلّ اهتمامهم بادئ الأمر بالنحو الكوفي، ودامت الحال كذلك إلى أن جاء الأفشين محمّد بن موسى بن هاشم، وأدخل إلى الأندلس كتاب سيبويه، فانكبّ عليه الأندلسيون دراسةً وشرحاً وتحليلاً وتفسيراً. وجاء بعده أبو علي القالي البغدادي، الذي نزل الأندلس سنة 330هـ، وقاد فيها نهضةً لغويّةً ونحويّةً خصبة. وكان اعتماده فيها على ذخائر اللغة والشعر والنحو التي حملها معه من المشرق. وكان ممّا حمله كتاب سيبويه؛ الذي أخذه عن ابن درستويه عن المبرد، وكان يجنح إلى المذهب البصري، ويحتجّ له، وينافح عنه مناظراً ومجادلاً، وخلف جيلاً من المعلّمين والطلّبة. وبعد شيوع المذهبين النّحويين: البصري والكوفي في الأندلس، إذا هم ينتهجون نهج البغداديين في الاختيار من آراء نحاة البصرة والكوفة ويضيفون إلى ذلك اختيارات من آراء البغداديين، وأبي علي الفارسي وابن جني خاصة. ولا يكتفون بذلك بل يسيرون في اتجاههم -من كثرة التعليقات والنّفوذ إلى دقائق المسائل- إلى بعض الآراء الجديدة، وبذلك يتيحون لمنهج البغداديين ضروباً من الخصب والنّماء¹.

ومن أشهر أعلام هذه المدرسة نجد الأعلام الشنتمري الذي يعدّ أول من تغوّص في العلل والتعليقات، فلا يكتفي بقوله كلّ مبتدأ مرفوع، بل يذكر علّة كون المبتدأ مرفوعاً لا منصوباً. وفي هذا يقول ابن مضاء القرطبي: "وكان الأعلام -رحمه الله- على بصره بالنحو مولعاً بهذه العلل الثّواني، ويرى أنّه إذا استنبط منها شيئاً فقد ظفر بطائل"². وكان يعاصر الأعلام ثلاثة من أعلام النّحو في الأندلس، عاشوا جميعاً في عصر المرابطين؛ وهم: أبو محمّد ابن السيد البطليوسي، وابن الباذش، وابن الطّراوة. فأما ابن السيّد البطليوسي فكان يقرئ الطّلاب في قرطبة ثمّ في بلنسية النّحو، وعني بكتاب الجمل للزجاجي. وأما ابن الباذش فقد كان ذا معرفة واسعة بعلم العربيّة، وصنّف شروحاً على كتب مختلفة للبصريين والبغداديين؛ مثل كتاب سيبويه، ومقتضب المبرد، وأصول ابن السراج، وجمل الزجاجي، وإيضاح الفارسي. وأما ابن الطّراوة فقد كان تلميذاً للأعلام، وقد تجوّل في الأندلس معلّماً يُقبل عليه الطّلاب من كلّ فجّ وانفرد بآراء في النّحو حتى صار له مذهب وحده³.

1 - ينظر: المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص 289.

2 - الرّدّ على النّحاة، ابن مضاء القرطبي، ص 137، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، مصر.

3 - ينظر: المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص 294، 295.

الفصل الثاني ----- ابن الطراوة واجتهاده النحوي.

وتوالى النحاة بعد ذلك؛ كابن الرّمّك¹؛ وهو تلميذ ابن الطراوة، والأفليشي²، وجابر الإشبيلي الحضرمي³؛ تلميذ ابن الرّمّك، وتلميذه أبو بكر محمد ابن طلحة⁴، وكان يميل إلى آراء ابن الطراوة، ويحتجّ لها. وأنبأ من هؤلاء أبو بكر ابن الطاهر (ت 580هـ) ، وأبو القاسم السّهيلي، والجزولي⁵، وابن خروف، وعمر بن محمد الشلّوبين، وابن هشام الخضراوي⁶ وجهود الأخيرين هؤلاء في النحو لا تخفى⁷.

وجاء بعدهم ابن مضاء القرطبي، الذي ثار ثورته المشهورة على بعض ما كان سائدا عند النحاة؛ من نظرية العامل، إلى القياس العقلي الجدلي، إلى العلل الثواني والثالث، وكذا التمارين غير العملية في التصريف. وجاء بعده ابن عصفور؛ الذي حمل لواء العربية في زمانه بالأندلس، وله في النحو والتصريف مصنفات مختلفة. وكذلك ابن مالك؛ إمام النحاة واللّغويين في عصره، أخذ العربية عن علماء كثيرين، ورحل إلى المشرق متعلّماً على أفاض علمائها كابن الحاجب⁸، وابن يعيش⁹ وغيرهما. وله تصانيف عديدة نالت شهرةً كبيرة. ثمّ توالى بعده عدّة نحاة كان لهم أثر نو بال في إرساء قواعد المدرسة النحوية في الأندلس، نذكر منهم: ابن الحاج¹⁰ وابن الضائع، وابن أبي الربيع، دون أن ننسى أبا حيان الأندلسي وجهوده النحوية¹¹.

1 - ينظر ترجمته: بغية الوعاة، ج 02، ص 86.

2 - ينظر ترجمته: الأعلام، ج 01، ص 197.

3 - ينظر ترجمته: بغية الوعاة، ج 01، ص 484.

4 - ينظر ترجمته: بغية الوعاة، ج 01، ص 121.

5 - ينظر ترجمته: بغية الوعاة، ج 02، ص 236.

6 - ينظر ترجمته: الأعلام، ج 07، ص 138. بغية الوعاة، ج 01، ص 267.

7 - ينظر: المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص 299.

8 - ينظر ترجمته: الأعلام، ج 04، ص 211.

9 - ينظر ترجمته: الأعلام، ج 08، ص 206.

10 - ينظر ترجمته: بغية الوعاة، ج 01، ص 423.

11 - ينظر: المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص 304.

12/- منهج ابن الطراوة في النحو:

لقد كان ابن الطراوة من أوائل النحاة الأندلسيين الذين تخصصوا بالنحو، وكتبوا فيه كتابةً متخصصة، محاولاً ابتكار الجديد من خلال التنبه على ما أخطأ المتقدمون فيه، أو التذكير بما أغفلوه، أو الإشارة إلى ما غلطوا في تفسيره أو تأويله، إذ كان النحاة في الأندلس قبل ابن الطراوة إما شارحين لأقوال المتقدمين، وإما رواةً لأرائهم، وقلَّ أن يكون منهم من يحاول الاستقلال برأي، أو الإتيان بجديد، أو الثورة على قديم متجذر. لقد كان ابن الطراوة من النحاة الذين حاولوا الخروج من شرنقة التبعية، وربقة التقليد الذي عرفته مسيرة النحو، وتجاوز ذلك التقديس المبالغ فيه على آراء سيبويه، وآراء النحاة قبله، فتراه يعضد بعض آراء سيبويه ويشفعها بأدلة وحجج، وتراه في موضع آخر يردّ عليه ويحاججه ويناجزه.

وإن كان رأى كثير من النحاة الذين عاصروه في ذلك تجاسراً؛ كابن الباذش وابن الضائع وابن خروف وابن أبي الربيع، إلا أنه كان يرى أن للحق قداسة أعلى من قداسة الرجال، وهذا الذي جعله إمام النحو بمالقة في عصره، وجعل الطلبة يلتفون حوله، ويتبنون آراءه، وينافحون عنها، ويعلمون أنهم على مذهب ابن الطراوة، والمذهب لا يعني رأى رجل واحد، وإنما هو اجتماع جماعة من العلماء على آراء معينة، فيشكل هذا الاجتماع مذهباً أو مدرسةً أو اتجاهًا، ولهذا نقول: المذهب البصري أو المذهب الكوفي، ونعني به جملة من نحاة البصرة أو الكوفة، أما وإن قلنا: مذهب ابن الطراوة في النحو، فهذا يعني أنه تفرّد عن غيره بآراء جديدة، خالف بها الجمهور، وتبنّى هذه الآراء من خلفه تلاميذه ومريدوه، والمنتصرون له¹. وهذا الجديد الذي جاء به ابن الطراوة لم يكن بدعا من القول يخالف العرف النحوي، وإنما هي محاولة لتطویر بعض المسائل، وإعادة النظر فيها من أجل تيسير فهم النحو.

إنه من الصعب أن نحيط بمنهج ابن الطراوة من خلال كتاب واحد هو الأثر الوحيد الذي بقي من آثاره، ولكن هذا لا يعني أن نغفل عن تلك الآراء التي كانت ترد أحياناً في مصنفات طلبته وتلاميذه، وأحياناً على لسان خصومه الذين اجتهدوا في نقض آرائه، وهذا يدل على مكانة هذا العلم المتمكن من أصالة التفكير، وجرأة الحكم.

لقد كان ابن الطراوة يميل كثيراً إلى آراء الكوفيين والبغداديين، وكان في كتابه (المقدّمات) ينتقي من آراء المدرستين ما يعارض بهما آراء سيبويه والبصريين عامّة، فقد اختار -مثلاً- أن المعرفة أصل والنكرة فرع، مع أن سيبويه والجمهور يذهبون إلى أن النكرة أصل

¹ - ينظر: أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو، ص 26.

الفصل الثاني ----- ابن الطراوة واجتهاده التحوي.

والمعرفة فرع. وكذلك وافق الكوفيين في قوله بجواز أن يكون التمييز معرفة¹، وأن (من) الجارة تأتي لابتداء الغاية مطلقاً؛ أي زماناً ومكاناً، في حين خصّها البصريون بالمكان. وهذا لا يعني أنه لم ينتصر لسيبويه، بل نراه في كتابه (الإفصاح) يحثّ على دراسة كتاب سيبويه والاهتمام به، ويوافقه في كثير من آرائه، فهو القوام على كتاب سيبويه كما وصفه القاضي عياض، إلا أن لابن الطراوة منهجا يختلف عن بعض نحاة الأندلس ومنه أنه يستشهد بالحديث النبوي الشريف².

لقد قلنا إن ابن الطراوة بفكره هذا جمع حوله كثيرا من المعارضين؛ وذلك لأنه كان حريصا على حرية رأيه، وعلى معقولية القواعد النحوية، فقد كان قواما على كتاب سيبويه ولكنه مع ذلك لا يدعي العصمة لإمام النحاة، ورأى أنه لا تثريب عليه في مخالفته سيبويه في اليسير من نظره، وليس في شيء من نقله. دون أن ننسى كذلك أنه ردّ على علمين بارزين من علماء النحو غير سيبويه، ألا وهما: أبو علي الفارسي، وابن جنّي. وبعد أن دخل كتاب أبي علي الفارسي، وكتاب ابن جنّي إلى الأندلس، وتفقّهما الطلبة، وشاع تدريسهما في المجالس نقضها ابن الطراوة نقضا شديداً؛ لأنها لا تستحقّ في رأيه - تلك العناية التي عنيت بها، وتلك المكانة التي حظيت بها، والأولى والأجدر بالطلبة أن يصرفوا همهم إلى كتاب سيبويه، أو جمل الزجاجي، أو الكافي لابن النحاس، وهذا الموقف أثار حفيظة مجموعة من النحاة الأندلسيين المتعصبين للفارسي وابن جنّي، فضلا عن مخالفته لجمهور النحاة في جملة من الآراء. وإن نظرة عجلي إلى كتاب البسيط لابن أبي الربيع، تبين أنه لم يذكر ابن الطراوة إلا في موضع الردّ عليه وتخطئته. إلا أن هذا لم يمنع أن يتبعه بعض النحاة في بعض آرائه، مثلما فعل ابن مالك. كما أن ابن أبي الربيع نراه في كتابه "فرض على نفسه نقض جميع الآراء التي أوردها عن ابن الطراوة، مدّعيًا أنه خرق إجماع النحاة، وخالف أقيستهم، وأنه لم يفهم مواقع الاستعمال اللغوي، فأتى بحجج مخيطة وليست ثابتة، لا تستند على سماع موثوق، أو قياس صحيح والملاحظ كذلك أن انتقاد ابن أبي الربيع كان في مجمله دفاعا عن منهج أستاذه أبي علي الشلوبين"³.

1 - ينظر: أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو، ص 93.

2 - ينظر: المرجع نفسه، ص 99.

3 - تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، ص 239.

الفصل الثاني ----- ابن الطراوة واجتهاده التحوي.

ومن خلال ما سبق، نستشف أنّ منهج ابن الطراوة كان منهجا انتقائيا اختياريا في بعض المواضع، أو اعتراضيا في مواضع ثانية، أو اجتهاديا ابتكاريا في مواضع أخرى. فإما تراه ينتقي من آراء النحاة المتقدّمين، فيختار آراء سيبويه دون آراء ابن جني أو الفارسي، وإما تراه يختار آراء الكوفيين أو البغداديين دون البصريين وهكذا. أو يبني آراءه على الاعتراض على آراء من سبقه، كاعتراضه على بعض آراء سيبويه، وابن جني، والفارسي، بل حتى جمهور النحاة، أو يجتهد في ابتكار آراء جديدة معتمداً على القياس مرة، وعلى السماع مرة ثانية، وعلى القياس والسماع مرة أخرى. ثمّ وسّع من دائرة استشهاده، لتشمل الحديث النبوي الشريف وبعض الشواهد التي نقلها سيبويه، إذ قبل منه الشواهد وأعاب عليه فهمها، أو مواطن استعمالها والاستشهاد بها. هذه إذن بعض ملامح منهج ابن الطراوة في النحو، ومع تطرّقنا إلى باب السماع والقياس والاستشهاد عنده يتّضح الأمر جلياً.

13/- السماع عند ابن الطراوة:

يعدّ السماع أحد القواعد الراقية، والركائز الثابتة التي قام عليها النحو العربي، فقد اتفق النحاة على أنّ يختاروا في أول الأمر أرقى النصوص في سلم البلاغة؛ ألا وهو القرآن العظيم واهتمّوا بسماع قراءته على تعدّدها، واعتمدوا منها ما هو أقرب ممّا سمعوه ويسمعونه من فصحاء العرب وأقحاحهم، كما أنّهم حدّدوا بعد ذلك الزمان والمكان، فقد استشهدوا بعرب الجاهليّة إلى غاية أواخر القرن الهجري الثاني؛ لأنّه في بداية القرن الهجري الثالث بدأت تفسد السنة بعض القبائل العربية، فقد كان إبراهيم بن هرمة المتوفى سنة 150هـ؛ آخر من استشهد به سيبويه، هذا من حيث الزمان، أمّا من حيث المكان فقد حصّره النحاة في وسط الجزيرة، بين صحراء السّماوة وأعالي نجد وتهامة والحجاز، مبتعدين عن لغة أطراف القبائل التي خالطتها الفرس في أعلى العراق وعمان، ومازجتها الروم في الشام¹.

وتباينت اللّغة المسموعة عن العرب بين المنظوم والمنثور، فقد جمعوها ودرسوها وتعرّفوا على بنيتها التركيبيّة، وصور أدائها. وبعد عمليّات استقرائيّة خلصوا إلى القواعد النحويّة المعروفة. ونلاحظ أنّ المادّة الخام الأولى للسماع عند النحاة كانت القرآن العظيم أوّلاً ثمّ كلام فصحاء العرب. مستثنين بذلك الحديث النبويّ، ممتنعين عن الاستشهاد به؛ لزعيم أنّه

¹ - ينظر في هذا الباب: المزهري في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، ج 01، ص 212، تح: محمد أحمد جاد المولى بك وآخران، دار التراث، القاهرة، مصر، ط 03.

الفصل الثاني ----- ابن الطراوة واجتهاده التحوي.

روي بالمعنى لا باللفظ، ويدلّ على ذلك اختلافات الروايات للحديث الواحد. إلا أننا نرى أنّ هذا الامتناع جاء عن طريق الصدفة؛ لأنّ "سيبويه الذي دوّن النحو في كتابه، واستمرت شواهد سارية في المصنّفات، لم يكن ذا معرفة بالحديث، وقد يمكن أن يقال إنه بقيت في نفسه عقدة من تعلم الحديث؛ لأنّه طلبه أولاً ولحن فيه، فانصرف إلى النحو وابتعد عن الحديث"¹. ويبقى هذا خبراً تاريخياً لا يُعرف خيطه الأبيض من الأسود. إلا أنّ النحاة بعد سيبويه قلّده في "عدم الاستشهاد بالحديث؛ لأنّ قليلاً منهم كانوا من أهله، ثمّ صاروا فيما بعد يبحثون عن الحجج لعدم الاحتجاج به، فادّعوا أنّه روي بالمعنى، وأنّ روايته كانوا من الأعاجم"². وهذه الحجج وغيرها لا تكاد تكون إلا كلاماً لا يقيم دليلاً عند من استشهد بالحديث، "والحقيقة أنّ هؤلاء الرواة سواء أكانوا عربياً أم موالياً، يحرصون حرصاً شديداً على تتبّع ألفاظ الحديث؛ مخافة أن يكذبوا على رسول الله ﷺ... واختلاف اللفظ في الحديث الواحد لا يعني بالضرورة أنّه روي بالمعنى؛ ذلك أنّ الرسول ﷺ كان يكرّر كلامه ثلاث مرّات ليُسمع، ويجوز أن يكون هذا التكرار بصيغ مختلفة، كما أنّه في بعض الأحيان يمكن إعادة الحديث في مناسبات أخرى"³. ولهذا نرى ابن الطراوة لم تقنعه هذه الحجة، ولم يتحرّج قطّ من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف.

ولا بأس في هذا الموضوع أن نُقل مقتطفاً من استشهاد ابن الطراوة بالحديث النبوي الشريف، على سبيل التمثيل والإشارة لا الحصر. يقول ابن الطراوة في (باب الإضافة غير المحضة) معترضاً على الفارسي: "...وذكر إضافة الاسم إلى الصّفة وضعفه، ووجه ما جاء في القرآن منه إلى غير وجهه... وقد بيّنتُ هذا الفصل في (المقدّمات) وهو إضافة التّخصيص ومنه: (بسم الله) و(مكر السيئ) وقوله ﷺ: {يا نساء المؤمنات}..."⁴ ويمضي في نقض رأي الفارسي معتمداً على شاهده من الحديث النبوي الشريف. وأما إذا ألقينا نظرة على استشهاده بالمسموع من قرآن وشعر، فنرى أن كتابه الإفصاح زخر بعدد وفير منها، إذ جاء في كتابه نحو أربعين آيةً، ونحو أكثر من مئة شاهد شعريّ.

1 - تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، ص 29.

2 - المرجع نفسه، ص 29.

3 - المرجع نفسه، ص 30.

4 - رسالة الإفصاح، ص 93.

الفصل الثاني ----- ابن الطراوة واجتهاده التحوي.

وابن الطراوة في كتابه نراه كثيرا ما يحتج بما سُمعَ عن العرب؛ أي أنه كان يعتمد السَّماع في الاحتجاج لبعض أحكامه وآرائه. وهذه بعض النماذج على ذلك: قال في باب حدّ الإعراب: "زعم أن ألف (كلا) بمنزلة الألف في (مسلمان) تغيّرها العوامل من حال إلى حال. وهذا لا يُعذرُ فيه من له أدنى حظٍّ من صناعة الإعراب؛ لبُعده من الصّواب، ومفارقتة نصّ الكتاب"¹. ويقول أيضا في باب إعراب الأسماء: "جميع ما يأتي بعد هذا الباب إلى باب الفاعل مفتقر إلى الإصلاح، خارج عن سنن الصّواب، فمنه ما لا يُعهدُ في اللسان، ومنه ما يُخالف نصّ القرآن"². ويقول في موضع آخر: "ومع أن سيبويه لم يذهب من هذا الباب الذي سمّوه الإخبار إلا فيما تكلمت فيه العرب، وأتى في الأشعار والخطب"³. ويقول في باب الفعل المبني للمفعول راداً على الفارسي: "أجاز في هذا الباب (أضربتُ زيداً عمرا) ويُفاسُ عليه (أقبلتُ خالدا بكرا) و(أنصحتُ سلمى حبلا)، ونحوه مما لم يرد به نظمٌ ولا نثر، ولا التبسَ به فكرٌ، إلا حملا على ما ليس من باب"⁴. وكثيرةٌ هي الأمثلة التي يعود فيها ابن الطراوة إلى السَّماع، ومع تعرّضنا إلى آرائه واعتراضاته بالتفصيل يتّضح الأمر ويجلو.

14/- القياس عند ابن الطراوة:

بدأ التعليل اللغوي مع الخليل وسيبويه، ثم تطوّر إلى تعليلٍ منطقيٍّ في عهد ابن السراج وعلى يد الزجاجي، ثم التعليل الأصولي مع ابن جنّي وابن الأنباري ثم السيوطي. ولا بأس في أول الأمر أن نتطرّق إلى جانب نظريٍّ معرفيٍّ عام عن القياس والعلة في النحو، ندلف بعده إلى الحديث عن أقيسة ابن الطراوة وتعليلاته.

القياس في اللغة: تقدير شيء على مثال شيء، وتسويته به، وهو أيضا الجمع بين الأصل والفرع. والقياس في النحو هو حمل غير المنقول على منقول في معناه، وهو معظم أدلّة النحو والمعوّل في غالب مسائله، حتّى قيل: "إنما النحو قياس يتّبع". ولهذا قيل في حدّ النحو: إنّه علّم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب. وللقياس أركان أربعة: الأصل (المقيس عليه) والفرع (المقيس)، والحكم، والعلة الجامعة بين الأصل والفرع. فإذا بنينا فعلا لما لم يسمّ

1 - رسالة الإفصاح، ص 24.

2 - المصدر نفسه، ص 32.

3 - المصدر نفسه، ص 36.

4 - المصدر نفسه، ص 38.

الفصل الثاني ----- ابن الطراوة واجتهاده التحوي.

فاعله، فإن نائب الفاعل ارتفع - وهو المقيس - قياسا على الفاعل - وهو المقيس عليه - فيصير الفاعل أصلا، ونائبه فرعاً، فينتج الرفع، وهو الحكم الذي أوجدته العلة المتمثلة في الإسناد.

1- المقيس عليه:

وهو الأصل الذي لا ينبغي أن يكون شاذاً خارجاً عن سنن القياس، فإن كان كذلك امتنع القياس عليه، كمن قال في (استحوذ) أو (استنوق) إنها صحيحة، والصواب أنها معلولة. وكما لا يقاس على الشاذ نطقاً لا يقاس عليه تركاً، ومعنى قولنا (نطقاً)؛ أي لا يقال: استنوق قياساً على استحوذ، ومعنى قولنا (تركا)؛ أي تركهم ماضي (يدع، ويذر) فلا يقاس عليه ماضي (يترك) أو غيره. وليس من شرط المقيس عليه الكثرة، فقد يقاس على القليل لموافقته القياس، ويمتنع على الكثير لمخالفته؛ فمثال الأول قولهم في باب النسب إلى (شئوءة): (شئئي)، فإنه جاز أن نقول: (ركوبة: ركبي) و(قتوبة: قتبني)، قياساً على (شئئي). ومثال الثاني قولهم في (تقيف، وقريش وسليم: تقفي، وقريش، وسليمي)، فهو - وإن كان أكثر من شئئي - يراه سبويه أضعف في القياس، ولا يقال في سعيد: سعدي، ولا في كريم: كرمي¹.

والقياس على أربعة أقسام: حمل فرع على أصل، وحمل أصل على فرع، وحمل ضد على ضد، وحمل نظير على نظير. وشرط هذا الأخير ألا يكون أحدهما أصلاً للآخر أو فرعاً له، ويسمى حمل الفرع على الأصل، وحمل النظير على النظير: قياس المساوي؛ أي للمساواة بين المحمول والمحمول عليه. ويسمى حمل الأصل على الفرع: قياس الأولي؛ لأنه إذا ثبت الحكم للفرع، فالأصل أولى به. ويسمى حمل الضد على الضد: قياس الأدون؛ لأنه نقيض وشأن النقيض المباينة في الحكم لا الموافقة. فمثال حمل الفرع على الأصل: إعلال الجمع وتصحيحه حملاً على المفرد في ذلك؛ لأن المفرد أصل والجمع فرع، وذلك في قولنا: (قيم وديم في: قيمة وديمة). ومثال حمل الأصل على الفرع: إعلال المصدر لإعلال فعله وتصحيحه لصحته؛ لأن المصدر أصل والفعل فرع منه، وذلك في قولنا: (قاومت قواماً) و(قمت قياماً). ومثال حمل النظير على النظير: اسم التفضيل و(أفعل) في التعجب، فقد منعوا (أفعل) التفضيل أن يرفع الظاهر لشبهه بـ(أفعل) في التعجب وزناً وأصلاً؛ أي مأخذاً. يعني أن الشروط التي تحضر في ما يبني منه (أفعل) التفضيل مشروطة الحضور في التعجب أيضاً، وهذا الذي قبله

¹ - ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي، ص 203 وما بعدها، تع: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1426 هـ/2006م.

الفصل الثاني ----- ابن الطراوة واجتهاده التحوي.

نظير باعتبار المعنى، وإفادة المبالغة باعتبار المعنى؛ لأنّ المقصود من النّظير أن تكون المشابهة في اللفظ والمعنى. ومثال حمل الضدّ على الضدّ: النّصب بـ(لم) حملا على الجزم بـ(لن)، فإنّ الأولى لنفي الماضي، والثانية لنفي المستقبل. كما يجوز تعدّد الأصول المقيس عليها لفرع واحد مثل: (أيّ) في الاستفهام وفي الشرط، فقد أُعربت حملا على نظيرتها (بعض) وعلى نقيضتها (كل)¹.

2- المقيس:

مدار الحديث عن المقيس هو: هل يُعدّ المقيس من كلام العرب؛ لأنّه صيغ في قوالهم، وجاء على كلامهم، ونُسيج على منوالهم، أم لا يُعدّ من كلامهم؛ لأنّ العرب لم تتكلّم به فلا يُنسب إليها؟. والجواب عن السؤال هو ما ساقه السيوطي من كلام المازني الذي قال: "ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب"².

3- الحكم:

ما هو معروف أنّه يقاس على حكم ثبت استعماله عند العرب، فهل يجوز بعد ذلك أن نقيس على ما ثبت بالقياس والاستنباط؟ والجواب: نعم. يقول ابن جني: "ومن الاعتلال بأفعالهم أن نقول: إذا كان اسم الفاعل -على قوّة تحمّله للضمير- متى جرى على غير من هو له صفة أو صلة أو حالا أو خبرا- لم يحتمل الضمير كما يحتمله الفعل، فما ظنك بالصفة المشبهة باسم الفاعل"³. فإنّ الحكم الثابت للمقيس عليه -أي إبراز مرفوع اسم الفاعل عند جريانه على غير من هو له- إنّما هو بالاستنباط والقياس على الفعل الرافع للظاهر، حيث لا تلحقه العلامات. والمراد من كلام ابن جني أن عدم تحمّل الوصف للضمير حال جريان الوصف على غير من هو له، حكم مأخوذ بالقياس على رفع اسم الفاعل للظاهر، فإنّه لا فاعل فيه مضمّر؛ بدليل عدم اتصال علامة التنثية والجمع به، فاستنتج أنّه لا فاعل له مستترا إلا ذلك الظاهر، وكذلك الصفة المشبهة به. وقد اختلف في القياس على الأصل المختلف في حكمه، فأجيز بالنظر إلى أنّ المختلف فيه إذا قام الدليل عليه صار متّقا عليه أو بمنزلة المنفق عليه، ومنع بالنظر إلى أنّ

¹ - ينظر: الاقتراح، ص 220.

² - ينظر: المصدر نفسه، ص 239.

³ - الخصائص، ج 01، ص 213.

الفصل الثاني ----- ابن الطراوة واجتهاده التحويلي.

المختلف فيه فرعٌ لغيره، فكيف يكون أصلاً؟ لكنّ الأقرب للصواب أنه يجوز أن يكون الفرع لشيء أصلاً لشيء آخر، فاسم الفاعل -مثلاً- فرعٌ عن الفعل وأصلٌ للصفة المشبهة، كما قال بذلك ابن يعيش¹.

4- العلة الجامعة بينهما:

لقد اطرّد للنحاة في فكرهم مبدأ العليّة، "فكلّ حكم نحوي يُعلّل، وكلّ ظاهرة نحوية كليّة أو جزئية لا بدّ لها من علة عقلية، ولم يكتفوا بالعلل القريبة، فقد ذهبوا يغيصون في كوامن العلل وخفيّاتها، ودفائناتها، وكلّ نحوي بصري أو كوفي أو بغدادي يجرب ملكاته الذهنية"² فاصطبغت بذلك جلّ القواعد النحوية بصباغ العلل.

العلّة لغةً عبارة عن معنى يحلّ بالمحلّ، فيتغيّر به حال المحلّ بلا اختيار، ومنه يُسمّى المرض علةً؛ لأنّه بحلوله يتغيّر حال العليل من القوّة إلى الضعف. وقيل هي ما يتوقّف عليه وجود الشيء، ويكون خارجاً مؤثراً فيه. وتتوّعت العلة على اعتبارات مختلفة، فالعلّة التامة هي ما يجب وجود المعلول عندها، والعلّة الناقصة بخلاف ذلك. وعلّة الشيء ما يتوقّف عليه ذلك الشيء، وهي إمّا علة الماهية؛ أي ما تقوم به الماهية من أجزائها، وإمّا علة الوجود؛ أي ما يتوقّف عليه اتّصاف الماهية المتقوّمه بأجزائها بالوجود الخارجي³.

وأما العلة النحويّة الجامعة بين الأصل والفرع؛ فهي التي عليها حُمِلَ الفرع على الأصل، أو على حكم الأصل، وغير مدخولة بالنقض والإبطال، ولا مُتسمّح في عدم التنبّت فيها عند القدرة على ذلك. وقد بدأ البحث عن العلة في لغة العرب وأساليبهم منذ القرن الهجريّ الثاني، ويُقال إنّ أوّل من تحدّث بتوسّع في العلل النحويّة هو عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي. ثمّ ظهرت العلل في أوضح صورها وأشدّها توسّعاً عند الخليل وسيبويه، إلاّ أنّ هذه الفترة -أي القرن الهجريّ الثاني- شهدت بداية دخول كتب المنطق والفلسفة ونقلها إلى العربيّة، ممّا كان لها تأثيرها الكبير الواضح في علوم العربيّة، ومنها النحو، وظهر فيه تأثير المنطق جليّاً في

¹ - ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش، ج 06 (اسم الفاعل: ص 68) (الصفة المشبهة: ص 81).

² - الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزّجاجي، ص (ب) من مقدمة شوقي ضيف، تح: مازن المبارك، دار النَّفائس بيروت، لبنان، ط 03، 1399هـ/ 1979م.

³ - ينظر: التعريفات، الشّريف الجرجاني، ص 253- 255، تح: نصر الدّين تونسي، شركة ابن باديس، الجزائر، ط 01، 1430هـ/ 2009م.

الفصل الثاني ----- ابن الطراوة واجتهاده التحويي.

العلل¹. ولعلّ أوّل من تأثر بالفلسفة من علماء النحو الفراء الذي كان قريباً من الاعتزال، ممّا دفعه إلى الاطلاع على كتب الفلسفة والطب والنجوم، وفي القرن الهجريّ الرابع بلغت العلة النحويّة أوجّ نضجها مع أبي القاسم الزجاجيّ في كتابه (الإيضاح في علل النحو). إذ قسم العلل ثلاثة أقسام رئيسة هي: العلل التعليميّة، والعلل القياسيّة والعلل الجدليّة النظريّة. وجاء السيرافيّ بعده شارحاً كتاب سيبويه، فكانت علل النحو عنده قائمة على التعليل العقليّ، والحجاج المنطقيّ.

والعلة على نوعين: **علة مظهره حكمة** وسماها بعضهم **علة العلة** أو **متمم العلة**؛ أي بإظهار حكمتها، فهي شرح لها يصح الاستغناء بها، كأن يُقال في علة رفع زيد: لأنه فاعل فيقال في حكمة ذلك: إنّما ارتفع الفاعل لأنه أُسند إليه. وقد تكون الحكمة صالحة لتنتميم العلة والحكمة؛ كتعليل رفع الفاعل بالفرق بينه وبين المفعول. و**علة موجبة لطرده كلامهم**، وسوقه على قانون لغاتهم، وهي الأكثر استعمالاً والأشدّ تداولاً².
وعلل النحو - كما قال أبو القاسم الزجاجي - على ثلاثة أضرب:

أ/ - العلة التعليميّة:

وهي التي يتوصّل بها إلى تعلّم كلام العرب؛ لأننا لم نسمع كلّ كلامها لفظاً، وإنّما سمعنا بعضه فقسناه على نظيره؛ فمن هذا النوع من العلل قولنا (إنّ زيداً قائمٌ) فإن قيل: بم نصبتم زيدا؟ قلنا: بأن؛ لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر، وكذلك (قام زيدٌ) إن قيل: لم رفعتم زيدا؟ قلنا: لأنه فاعل اشتغل فعله به فرفعه، فهذا وما أشبهه من نوع التعليم، وبه ضُبط كلام العرب³.

ب/ - العلة القياسيّة:

وتسمّى **علة العلة**، ويرى ابن جنّي أنّ تسمية هذا النوع من العلل بعلة العلة ضرب من التجوز في اللفظ، فأما الحقيقة - كما يقول - فإنّها شرحٌ وتفسيرٌ وتنتميمٌ للعلة⁴ وهي أن يُقال لمن

¹ - ينظر: ترشيح العلل في شرح الجمل، القاسم بن حسين الخوارزمي، ص 97، 98، تح: عادل محسن سالم العميري جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ط 01، 1419هـ/ 1998م.

² - ينظر: المختصر في أصول النحو، يحيى بن محمّد الشاوي، ص 80، 81، تح: أحمد طه حسانين سلطان، مكتبة دار الكتاب العربيّ، دمشق، سورّيّة، 1426 هـ/ 2005 م.

³ - ينظر: الإيضاح في علل النحو، ص 64.

⁴ - ينظر: الخصائص، ج 01، ص 200.

الفصل الثاني ----- ابن الطراوة واجتهاده التحويلي.

قال: نصبتُ زيدا يانِّ -في قوله (إنَّ زيدا قائمٌ)-: ولمَّ وجب أن تتصب (إنَّ) الاسم؟ فالجواب في ذلك أن يقول: لأنها وأخواتها ضارعتُ الفعل المتعدّي إلى مفعول، فحُمِلت عليه وأُعملت إعماله لمَّا ضارعته، فالمنصوب بها مشبّه بالمفعول لفظا، والمرفوع بها مشبّه بالفاعل لفظا، فهي تشبه من الأفعال ما قدّم مفعوله على فاعله؛ نحو (ضربَ أخاك محمداً)¹.

ت/- العلة الجدليّة النظرية:

هي كلّ ما يُعنلُّ به بعد هذا الذي سبق؛ مثل أن يقال في باب (إنَّ) مثلا: فمن أيّ جهة شابته هذه الحروفُ الأفعال؟ وبأيّ الأفعال شبّهتموها: أبالماضية، أم المستقبلية، أم الحادثة في الحال، أم المتراخية، أم المنقضية بلا مهلة؟ وحين شبّهتموها بالأفعال، لأيّ شيء عدلتم بها إلى ما قدّم مفعوله على فاعله؟ وهلا شبّهتموها بما قدّم فاعله على مفعوله؛ لأنه هو الأصل وذلك فرع منه؟ فأبى علة دعتمكم إلى إلحاقها بالفروع دون الأصول؟ وأيّ قياسٍ إطرّد لكم في ذلك؟ وغير ذلك من الأسئلة التي يكون كلّ جوابٍ يعنلُّ به المسؤول عنها داخلا في الجدل والنظر².

ويجوز في العلة التعليلُ لحكم واحد بعنلتين؛ لأنّ المعاني لا تتزاحم، والعلل توضيح وتعريف. ويجوز أيضا تعليل حكمين بعلة واحدة، سواء تضادا أم لم يتضادا، كما يجوز أيضا التعليل بالأمر العدمية؛ كتعليل بناء الضمير باستغنائه عن الإعراب باختلاف صيغته، لحصول الامتياز بذلك. وهذه الأقسام الثلاثة التي سبق ذكرها هي ما اصطُح على تسميتها بالعلل الأوائل والثواني والثالث، واحتج بعضهم على ما يلي الأوائل من تعليلات. وكثر الاستخفاف بهذه التعليلات، حتى قال أحمد بن فارس³:

مَرَّتْ بِنَا هَيْفَاءَ مَجْدُولَةٍ *** تُرْكِيَّةٌ تَنْمَى لِتُرْكِيٍّ
تَرْبُو بِطَرْفٍ فَاتِرٍ فَاتِنٍ *** أَضْعَفُ مِنْ حُجَّةٍ نَحْوِيٍّ⁴

فيرد السيوطي قائلا: "وأما ما ذهب إليه غفلة العوام من أن علل النحو تكون واهية ومنتحلة واستدلّاهم على ذلك بأنها أبدا تكون هي تابعة للوجود، لا الوجود تابعا لها، فبمعزل عن الحق⁵ ذلك أن هذه الأوضاع والصيغ -وإن كنا نحن نستعملها- فليس ذلك على سبيل الابتداء

1 - ينظر: الخصائص، ج 01، ص 200.

2 - ينظر: الإيضاح في علل النحو، ص 65.

3 - ينظر ترجمته: الأعلام، ج 01، ص 193.

4 - البيتان واردان في: وفيات الأعيان، ج 01، ص 119.

5 - أي أن رأيهم بعيد عن الحق ومعزول عنه.

الفصل الثاني ----- ابن الطراوة واجتهاده التحويي.

والابتداع، بل على وجه الاقتداء والاتباع، ولا بدّ فيها من التوقيف، فنحن إذا صادفنا الصيغ المستعملة والأوضاع بحال من الأحوال، وعلمنا أنّ كلّها أو بعضها من وضع واضع حكيم - جلّ وتعالى - تطلبنا بها وجه الحكمة لتلك الحال من بين أخواتها، فإذا حصلنا عليه فذلك غاية المطلوب¹. ويقول أيضا ابن جنّي: "اعلم أنّ علل النحويين أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفهمين؛ وذلك أنّهم يحيلون على الحسّ، ويحتجّون فيه بثقل الحال، أو خفتها على النفس وليس كذلك علل الفقه؛ لأنّها إنّما هي أعلام وأمّارات لوقوع الأحكام، وكثير منه لا يظهر فيه وجه الحكمة، كالأحكام التبعديّة، بخلاف النحو، فإنّ غالبه أو كلّه ممّا تُدرَك علته وتظهر حكمته"². ويقول أيضا: "لا شكّ أنّ العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها³... ألا ترى إلى اطراد رفع الفاعل، ونصب المفعول، والجرّ بحروفه، والنصب بحروفه، والجزم بحروفه، وغير ذلك من التثنية، والجمع، والإضافة، والنسب، والتحقير، وما يطول شرحه؛ فهل يحسنُ بذي لبّ أنّ يعتقد أنّ هذا كلّ اتّفاق وقَع، واتّجاه اتّجه؟"⁴.

ودفاعا عن القياس يقول ابن الأنباري: "اعلم أنّ إنكار القياس في النحو لا يتحقّق؛ لأنّ النّحو كلّ قياس، ولهذا قيل في حدّه: النّحو علم بالمقاييس المستنبطة من كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النّحو، ولا يُعلم أحد من العلماء أنكره؛ لثبوته بالدلالة القاطعة، وذلك أنّا أجمعنا على أنّه إذا قال العربي: (كتب زيدٌ) فإنّه يجوز أن يُسند هذا الفعل إلى كلّ اسمٍ مسمّى تصحّ منه الكتابة؛ نحو: عمرو، وبشر، وأزدشير، إلى ما لا يدخل تحت الحصر، وإثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النّقل محال... فلو لم يجز القياس، واقتصر على ما ورد في النّقل من الاستعمال لبقّي كثير من المعاني لا يمكن التعبير عنها لعدم النّقل، وذلك منافٍ لحكمة الوضع، فوجب أن يوضع وضعاً عقلياً لا نقلياً، بخلاف اللغة؛ فإنّها وُضعت وضعاً نقلياً لا عقلياً، فلا يجوز القياس فيها، بل يُقتصر على ما ورد به النّقل، ألا ترى أنّ القارورة سُمّيت بذلك لاستقرار الشيء فيها ولا يسمّى كلّ مُستقرٍّ فيه قارورة، وكذلك سُمّيت الدّارُ داراً لاستدارتها، ولا يسمّى كلّ مستديرٍ داراً"⁵.

¹ - الاقتراح، ص 249-251.

² - الخصائص، ج 01، ص 100.

³ - يقول سيبويه: "وليس شيءٌ ممّا يضطرونّ إليه إلّا وهم يحاولون به وجهها". الكتاب، ج 01، ص 32.

⁴ - الخصائص، ج 01، ص 238.

⁵ - الاقتراح، ص 206، 207.

الفصل الثاني ----- ابن الطراوة واجتهاده التحويلي.

وقد يكون القياس جليًا واضحًا لوضوح جامعية علته للأصل والفرع، كقياس حذف النون من المثني في صلة الألف واللام - وهو لم يُسمع - على حذف النون من الجمع فيها، كما يكون خفيًا؛ وهو الذي خفي معناه، فلم يُعرف إلا بالاستدلال. إلا أن كل تلك القواعد الضابطة للقياس لم تمنع من اضطراب النحاة فيه اضطرابًا شديدًا، فثبتته بعضهم أحيانًا، وبغية آخرون، ويرى بعضهم الشاهد اللغوي الواحد قياسًا، ويرى الآخر أنه ليس كذلك، وربما وجّه الشاهد الواحد توجيهات مختلفة، وكل منها في نظر الموجه مقيس، وقد تختلف وتتعارض، فيذهبون إلى الترجيح أو التأويل.

ويُرفضُ القياسُ ولا يُقبلُ إذا ما تعارض مع السماع؛ لأنَّ السماع والمسموع هو الغاية وإنما القياسُ وسيلةٌ في غياب المسموع؛ يقول ابن جنّي في هذا الباب: "إذا تعارض [أي السماع والقياس] نطقت بالمسموع على ما جاء به، ولم تقسه على غيره؛ وذلك نحو قوله تعالى: ﴿أَسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ﴾ [المجادلة: 19] فهذا ليس بقياس، لكنه لا بدّ من قبوله؛ لأنك إنما تتطرق بلغتهم، وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم"¹. وفي هذا الباب يرد مصطلح الاستحسان؛ وهو أن نترك القياس، ونأخذ بما هو أرفق للناس، إلا أن ابن جنّي رأى أن علة ضعيفة غير مستحكمة.

وابن الطراوة في كتابه نلحظه كثيرًا ما يحتجّ بالقياس على ما سمع من كلام العرب الفصحاء، فكما رأينا يعتمد السماع أساسًا لاحتجاجاته، فقد تغيب المسموعات عن بعض القضايا فنراه يلتجئ إلى طريقة القياس، ليستقيم له عود قضايا وآرائه، وأمثلة الأقيسة التي جاء بها كثيرة يصعب حصرها، وتكاد تحضر في جميع الأبواب التي درجها في مؤلفه. بل قد نراه يعتمد القياس فيما جاء فيه سماع، ومن أمثلة ذلك أنه منع وقوع (أن) ساكنة النون، وما بعدها في تأويل مصدر مضافا إليه، جاء في همع الهوامع: "وقال ابن الطراوة: لا يجوز أن يضاف إلى أن ومعمولها؛ لأن معناها التراخي، فما بعدها في جهة الإمكان، وليس بثابت، والنية في المضاف إثبات عينه، بثبوت عين ما أضيف إليه، فإذا كان ما أضيف إليه غير ثابت في نفسه فإن ثبوت غيره محال"². وما منعه ابن الطراوة جاء في القرآن العظيم كثيرًا؛ يقول محمد عزيمة: "وردنا على خيالات ابن الطراوة أن نقول له: إن المؤول من (أن) والفعل، جاء مضافا إليه في ثلاثة وثلاثين موضعا من القرآن الكريم"³. وقد يستعمل ابن الطراوة في بعض المواضع

¹ - الخصائص، ج 01، ص 156.

² - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، ج 02، ص 285، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 01، 1418هـ/ 1998م.

³ - دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عزيمة، ج 01، ص 441، دار الحديث، القاهرة، مصر.

الفصل الثاني ----- ابن الطراوة واجتهاده التحويي.

السماع والقياس، ومنها أنه خالف جمهور النحاة، فذهب إلى جواز مجئ الحال من النكرة بلا مسوغ، وقد أبان عن رأيه تلميذه السهيلي إذ قال: "حق النكرة إذا جاءت بعدها صفة أن تكون جارية عليها ليتفق اللفظ، أما نصب الصفة على الحال فيضعف عندهم؛ لاختلاف اللفظ من غير ضرورة، هذا منتهى قول النحويين"¹. ثم بعد ذلك ينقل رأي ابن الطراوة قائلاً: "وكان شيخنا أبو الحسين -رحمه الله تعالى- يرد هذا القول بالسماع والقياس"²، ثم يفصل قياساً وسماعاً، ولا ندري، هل التفصيل من عمله أم من عمل شيخه نقله عنه؛ يقول: "أما القياس: فكما جاز أن يختلف المعنى في نعت المعرفة والحال منها إذا قلت: جاءني زيد الكاتب، وجاءني زيد كاتباً وبينهما من الفرق في المعنى ما تراه، فما المانع من اختلاف المعنى كذلك في النكرة، إذا قلت: مررت برجل كاتب، أو برجل كاتباً؟ وإذا كان كذلك، فلا بد من الحال إذا احتيج إليها"³. ويقول: "وأما السماع: ففي الحديث: {صلى خلفه رجال قياماً}... والذي قاله الشيخ صحيح"⁴. ثم يستدرك قائلاً: "ولكن أكثر الكلام على ما قاله النحويون، إيثاراً لاتفاق اللفظ، ولتقارب ما بين المعنيين في النكرة، وتباعد ما بينهما في المعرفة؛ لأن الصفة في النكرة مجهولة عند المخاطب حالاً كانت أو نعتاً، وهي في المعرفة بخلاف ذلك"⁵. فقد شبه اختلاف المعنى في نعت النكرة باختلاف المعنى في نعت المعرفة، وجعل ذلك قياساً، وأتى بالحديث النبوي الشريف سماعاً. وأمّا في التعليل، فقد اعترض ابن الطراوة على عدد من علل النحاة؛ منها: علّة المضارعة بين الاسم والفعل المضارع⁶، وقياس الشبه في الإعراب والعمل⁷، وعلل المنع من الصرّف⁸.

¹ - نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم السهيلي، ص 182، تح: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 01، 1412هـ/ 1992م.

² - المصدر نفسه، ص 182.

³ - المصدر نفسه، ص 182.

⁴ - المصدر نفسه، ص 182، 183.

⁵ - المصدر نفسه، ص 183.

⁶ - ينظر: رسالة الإفصاح، ص 49.

⁷ - ينظر: المصدر نفسه، ص 27، 49، 98.

⁸ - ينظر: المصدر نفسه، ص 97.

15/- اجتهاداته التحوية:

أ * الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف:

الاستشهاد هو استحضار الشاهد المتفق على صحته من حيث زمانه ومكانه وقائله، من أجل الاستدلال على قاعدة نحوية ما. ومن أبرز القضايا التي طرحت في ساحة الاستشهاد عند النحاة قديماً وحديثاً، هي قضية الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، وانتشعب النحاة إزاء ذلك شعباً، فمن رافضٍ ومن متقبلٍ. فما حقيقة هذا الخلاف؟

لم يكن معروفاً الخلاف في الاستشهاد بالحديث في المرحلة الأولى من مراحل القياس في النحو، فقد سكت العلماء عن الاستدلال به، ولم يشذّ منهم أحد. وأمّا في مرحلة متأخرة ظهرت فيها الحاجة الواضحة إلى مصادر جديدة للمادة اللغوية، فقد التجأ العلماء إلى الحديث يلتمسون فيه ما يؤيد أقيستهم، ويعضد أحكامهم، في الوقت الذي رفض آخرون، وتوسط آخرون. ولهذا فقد ميّز الدارسون بين ثلاثة اتجاهات: اتجاه يرفض الاستشهاد بالحديث والاحتجاج به، وأعني جملة من النحاة المتقدمين؛ الذين وقفوا من الحديث موقفاً سلبياً، فامتنعوا عن الاحتجاج به، دون أن يحاولوا تعليل هذا الامتناع، وعلى رأسهم: أبو عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل وسيبويه، والكسائي، والفراء، والمبرد، والمازني، وعلي بن المبارك الأحمر¹، وهشام بن معاوية الضرير². وكذلك بعض النحاة المتأخرين من أمثال: ابن الضائع وأبو حيّان الأندلسي. وأمّا الاتجاه الثاني؛ فإن أصحابه يرون بصحة الاحتجاج بأحاديث النبي ﷺ في النحو، وعلى رأسهم: ابن مالك، والرّضي³. فابن مالك له منهج تيسيري، فربما اتجه إلى الأحاديث لتشهد له في بعض ما قرّر من أحكام. وأمّا الرّضي فإنّ منهجه في القياس والتعليل هو الذي فرض عليه أن يلجأ إلى الحديث النبوي، علّه يرجح ما انتهى إليه من أحكام لتسلم له القياسات والتعليلات. وقد تبعه جمهور النحاة؛ منهم: ابن خروف، وابن هشام، والدّماميني، والخطيب البغدادي وغيرهم⁴.

ولعلّ المجيزين للحديث من النحاة يستندون أولاً إلى ما حدث من أسلافهم من اللّغويين من الاحتجاج بالحديث في اللّغة، وهو الاصطلاح القديم الذي يعني المعاجم، وإنّ نظرة واحدة

¹ - ينظر ترجمته: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، ص 213. بغية الوعاة، ج 02، ص 158.

² - ينظر ترجمته: بغية الوعاة، ج 02، ص 328.

³ - ينظر ترجمته: الأعلام، ج 06، ص 86.

⁴ - ينظر: أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم، ص 135 وما بعدها، منشورات الجامعة الليبية، كتيبة التربية 1392هـ/1973م.

الفصل الثاني ----- ابن الطراوة واجتهاده التحويي.

إلى معاجم (التّهذيب) و(الصّاح) و(المخصّص) و(المجمل) و(مقاييس اللّغة) و(الفائق) لتكفي للتأكد من أنّ الأزهرى¹ والجوهري² وابن سيّده وابن فارس والزّمخشري³ ممّن يحتجّون بالحديث في الاستدلال على معاني الكلمات العربية. ويستندون ثانياً إلى أنّ احتمال الرواية بالمعنى لا يلزم عنه عدم صحّة النقل؛ ذلك أنّ الحديث قسمان: قسمٌ مدوّن، وتدوين الأحاديث وقع قبل فساد اللّغة. وقسمٌ غير مدوّن، وتطرّق احتمال الرواية بالمعنى إلى هذا القسم لا يلغي حجّية الاستشهاد به؛ وذلك لأنّ الأصل في المرويّ أنّ يُروى باللفظ الذي سُمع من الرّسول ﷺ والرواية بالمعنى - وإن جازت - فإنّما تكون في بعض كلمات الحديث المحتمل لتغيير اللفظ بلفظ آخر يوافقه، إذ لو جوزنا ذلك في كلّ ما يُروى لارتفع الوثوق عن جميع الأحاديث بأنّها بلفظ الرّسول ﷺ وهذا أمرٌ لا يجوز توهمه، فضلاً عن أنّ يُعتقد وقوعه. وأمّا الاتجاه الثالث فهو اتّجاه وسط، مثله الشّاطبي⁴ في شرحه للألفية المسمى بـ(المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية) حيث قال ما ملخصه في باب الاستثناء: لم نجد أحداً من النحويين استشهد بحديث رسول الله ﷺ، وهم يستشهدون بكلام أحلاف العرب التي فيها الفحش والخنا، ويتركون الأحاديث الصحيحة؛ لأنّها تنقل بالمعنى، وتختلف رواياتها وألفاظها، بخلاف كلام العرب وشعرهم، فإن رواته اعتنوا بألفاظها، لما يبني عليه من النحو، ولو وقفت على اجتهادهم قضيت منه العجب، وكذا القرآن ووجوه القراءات⁵. ثمّ بيّن أنّ الأحاديث على قسمين: قسم يستشهد به وقسم لا يستشهد به. مفصلاً عن اتّجاهه في الاستشهاد بالحديث، ومن ثمّ قال بأنّ الحديث على قسمين: قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان، وقسم عرف

1 - ينظر ترجمته: الأعلام، ج 05، ص 311.

2 - ينظر ترجمته: الأعلام، ج 01، ص 313.

3 - ينظر ترجمته: بغية الوعاة، ج 02، ص 279.

4 - ينظر ترجمته: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، ج 01، ص 02، 03، تح: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط 01، 1428هـ/2007م.

5 - ينظر: المصدر نفسه، ج 03، ص 401، 402.

الفصل الثاني ----- ابن الطراوة واجتهاده التحوي.

اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص، كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته صلى الله عليه وسلم ككتابه لهمدان¹ وكتابه لوائل بن حجر²، والأمثال النبوية، فهذا يصح الاستشهاد به في العربية³.

وابن الضائع هو أول من صدر منه ردٌّ على الاستشهاد بالحديث في الأندلس؛ لأنه عني بتبّع ابن الطراوة، ونقض اعتراضاته على سيبويه، ولما كان ابن الطراوة يستشهد بالحديث ويردّ به على سيبويه، أراد ابن الضائع أن يُضعف من حججه، ويوهّن أدلته، فبسط القول عن ذلك في شرحه الجمل. ومن أمثلة ذلك ما نُقلَ عنه أنه قال يردّ على ابن الطراوة إثر استشهاده بالحديث {كُنْ أَبَا خَيْثَمَةَ فَكَانَهُ}⁴: "وقد تقدّم غيرُ مرّةٍ أنّ الحديث وقع في روايته تصحيف كثير ولحن، هذا مع أنّهم يجوّزون النّقل بالمعنى، وعليه حدّاق الأئمة، وإن كان المحدثون أخيراً قد تجنّبوا هذا كثيراً وحافظوا عليه، ولكن لم تبق ثقةٌ مع تجويز من تقدّم ذلك"⁵. ويقول في موضع آخر، بأنّ السبب في ترك الأئمة كسيبويه الاستشهادَ على إثبات اللغة بالحديث، معتمدين القرآن والنقل الصريح عن العرب، هو تصريح العلماء بتجويز نقل الأحاديث بالمعنى، وإلا فهو الأولى في إثبات فصيح اللّغة، لأنّ من المقطوع به أنّ محمداً صلى الله عليه وسلم أفصح العرب. وكذلك يردّ ابن الضائع على ابن خروف قائلاً: "وابن خروف يستشهد بالحديث كثيراً، فإن كان على معنى الاستظهار والتبرّك بما روي عنه صلى الله عليه وسلم فحسن، وإن كان يرى أنّ من قبله أغفل شيئاً وجب استدراكه، فليس كما رأى"⁶. ولهذا فيرى أنّ ابن الضائع إنّما كان ينتصر لسيبويه في حملته على المنتصرين للاستشهاد بالحديث النبوي الشريف.

1 - قبيلة همدان، وهي إحدى بطون كهلان، ولهم خبر في كتب السيرة، إذ أرسلوا وفدهم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم. ينظر: الرّحيق المختوم، صفى الرحمن المباركفوري، ص 384، دار الوفاء، المنصورة، مصر، ط 20، 1430هـ/ 2009م.

2 - ينظر ترجمته: معجم الصحابة، لأبي الحسين عبد الباقي بن قانع، ج 03، ص 181، تح: أبو عبد الرحمن صلاح بن سالم المصراطي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، 1418هـ.

3 - ينظر: الأصول النحوية عند المدرسة الأندلسية، عبد العزيز عبد العزيز المرسي الحداد، ص 190، جامعة الأزهر كلية اللغة العربية بالزقازيق، 1426هـ/ 2005م، رسالة دكتوراه.

4 - الحديث: ((كن أبا خيثمة فإذا هو أبو خيثمة الأنصاري)). ينظر: صحيح مسلم بشرح النووي، ج 17، ص 90 المطبعة المصرية بالأزهر، ط 01، 1349هـ/ 1930م.

5 - أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو، ص 99.

6 - المرجع نفسه، ص 100.

الفصل الثاني ----- ابن الطراوة واجتهاده التحوي.

وإني أرى أنه من الصواب ومن العلميّة تجنّب التعميم والإجمال في المسألة؛ إن قبولاً وإن رفضاً، فمثلما أنّ هناك أحاديث رويت بالمعنى، أو أنّ في سندها ضعفاً، وفي منتها وهنا فإنّه من الضيم أنّ نَعْمَطَ حَقَّ أحاديثٍ أُخِرَ، لا يُخْتَلَفُ في صحتّها، ودقّة نقل لفظها عنه صلى الله عليه، إذ هناك أحاديث تواترت عن رواة مختلفين ذات لفظ متشابه. ولذا فإنّي أرى أنّ نجتب التعميم والأسلم أنّ يؤخذ ببعض ممّا اتفقت عليه جماعة علماء الحديث، وما رواه الشيخان خاصّة، ثمّ يُنظر فيما اختلف لفظه، أو بان في سنده أو منته ضعف. ولا ينبغي التّهجم على من رأى بقبول الاستشهاد بالحديث، بداعي التّعصّب لرجال معيّنين، ولكأنّي هنا أذكر ما قاله أبو حيان الأندلسي معارضا ابن مالك الذي استشهد بالحديث، وما كانت معارضته تلك إلا انتصارا لرجال تقدّموا ولو على حساب الحق: "لقد لهج هذا المصنّف في تصانيفه كثيراً بالاستدلال بما وقع في الحديث في إثبات القواعد الكليّة في لسان العرب بما روي فيه، وما رأيت أحداً من المتقدّمين ولا المتأخّرين سلك هذه الطريفة غير هذا الرّجل" إنن؛ فما كانت حجّته إلا أنّ المتقدّمين كان هذا صنيعهم، ولم يأت بحجّة من صلب القضية والمسألة، ويظهر هذا جلياً في قوله في موضع آخر: "إنّ علماء العربيّة الذين استنوا قوانينها وقواعدها لم يبنوا أحكامهم على ما ورد في الحديث... وجاء هذا الرّجل متأخراً في أواخر قرن سبعمائة، فزعم أنّه يستدرك على المتقدّمين ما أغفلوه وينبّه الناس على ما أهملوه، والله درّ القائل: لن يأتي آخر هذه الأمة بأفضل ممّا أتى به أولها"¹ وهذا هو الغلوّ بعينه.

وابن الطراوة كان من الذين يرون بالاستشهاد بالحديث النّبويّ الشّريف، ولا يتحرّجون من أنّ يجعلوه أحد الأصول السّماعيّة؛ كاستشهاده بحديث {يا نساء المؤمنات} في معرض حديثه عن إضافة الاسم إلى الصّفة، واستشهاده بحديث: {صلّى رسول الله صلى الله عليه قاعداً، وصلّى خلفه رجالاً قياماً} وذلك في معرض استدلاله لجواز مجيء الحال من النّكرة.

ب * الدّعوة إلى إلغاء ما لا يفيد نطقاً:

كان ابن الطراوة يعدّ المعنى هو الأساس والركيزة في لسان العرب، إذ هو الذي يحكم في الجملة، وإذا عرف المرء المعنى فلا داعي للغوص في متاهات الإعراب، ونقل ابن أبي الرّبيع قول ابن الطراوة في هذا الباب؛ إذ قال: "وأما ابن الطراوة فقال: إذا فهم المعنى فإرفع ما شئت، وانصب ما شئت، وإنما يُحافظ على رفع الفاعل ونصب المفعول إذا احتمل كل واحد

¹ - القولان نقلهما علي أبو المكارم في كتابه (أصول التّفكير النّحوي) ص 137.

الفصل الثاني ----- ابن الطراوة واجتهاده التحويي.

منهما أن يكون فاعلا؛ وذلك نحو: ضرب زيدٌ عمرا، لو لم ترفع زيدا وتتصب عمرا لم يُعلم الفاعل من المفعول¹. وهذا يدل على أن ابن الطراوة تحرر من بعض القيود التي فرضها النحاة الأولون، ومنها العلة النحوية، ونظرية العامل، فهو يرى أن الإنسان إذا استطاع أن يميز الصحيح من الخطأ، والصواب من العي في كلامه، فقد نحا سمت العرب في كلامهم، "فاللغة عنده موافقة لما سُمع عن العرب، وليست ابتداعا وتجديدا واختراع قياس، وجملا لم يُسمع بها من قبل"².

ومن الأمثلة التي دعا إليها في ترك التعليل والقياس، قضية المضارعة والمشابهة بين الاسم والفعل المضارع؛ إذ أنكر ما قاله النحاة في هذه القضية، وعدّه باطلا، فقال: "إن ما خاض فيه النحويون من المضارعة بين أسماء الفاعلين، والأفعال، ووجوب العمل والإعراب باطل لا وجه له"³. وفي باب الممنوع من الصّرف كانت دعوته أكثر وضوحا وبيانا، إذ أعاب على النحاة تغورهم في علل المنع من الصّرف، وبيّن فساد رأيهم في ما ذهبوا إليه من تعليل فقال: "زعموا أن وزن الفعل علة، والتأنيث والصّفة، وهذه (أرملة) مصروفة، وقد اجتمع فيها ثلاث علل مما يمنع من الصّرف، وزعموا أن التعريف علة؛ لأن المعرفة بعد النكرة قد صار ثانيا من هذه الجهة، ولم يحتجوا من التعريف إلا بالاسم العلم... وبيّنوا أن تعريفه قبل تكثيره فلا يصير ثانيا من هذه الجهة"⁴. إن كلام ابن الطراوة هذا واضح يبيّن طعنه في آراء النحاة في العلل، ولو وصلت إلينا آراؤه كاملة لكانت دليلا على ثورته على جوانب كثيرة من نظرية العامل والتعليل والقياس، فقد دعا إلى تخليص النحو من آثار المنطق، وسلطان العقل الجدلي.

ت * تعريفه للنحو:

لابن الطراوة تعريف للنحو خاصّ به، فقد عارض الفارسي في تعريفه النحو، قال ابن الطراوة: "قال يعني الفارسي- النحو علم بالمقاييس المستتبطة من استقراء كلام العرب والصّواب: النحو تسديدُ الذّهن للتمييز بين الاستقامة في الكلام والإحالة"⁵. ويقول محمد إبراهيم

¹ - البسيط في شرح جمل الزّجاجي، ابن أبي الرّبيع، ص 262، تح: عياد بن عيد الثّبيتي، دار الغرب الإسلامي بيروت، لبنان، ط 01، 1407هـ/ 1986م.

² - جهود نحاة الأندلس في تيسير النحو العربي، ص 127.

³ - رسالة الإفصاح، ص 49.

⁴ - المصدر نفسه، ص 97.

⁵ - المصدر نفسه، ص 103.

الفصل الثاني ----- ابن الطراوة واجتهاده اللغوي.

البناء معلقاً على هذا التعريف: "وكأنه ينبّه الدارسين إلى أنّ مهمّة النّاحي ليست وقفاً على العلم بالقوانين، وإنما هي في نظره أعمق وأبعد حين تمتدّ إلى مدارس النصوص، بحثاً عن منهج اللغة وطرائقها في التعبير، ومن خلال هذه المدارس يتكوّن لدى الدارس الحسّ اللغويّ الذي يّفقه على ما يكون به الكلام مستقيماً وصواباً، ويكون بدون مستحيلاً وخطأ"¹.

ث * الاحتكام إلى كلام العامة:

ذُكر أنّ ابن الطراوة كان يستشهد بألفاظ أهل زمانه، ويحتجّ بها ولها، وربما قصد من ذكر ذلك أنّه كان يستشهد بأشعار المولّدين، ولم أرَ هذا من ابن الطراوة في كتابه، ومخرج الأمر أنّه كان يفيد ممّا يسمع في توجيه لغة العرب الفصحى، لا أنّ يبني القواعد على ألفاظ العامة. وذكر آخرون أنّه كان يحتكم إلى كلام العامة، وقد قال محمد إبراهيم البناء معلقاً على ذلك "وذلك شيء غير مستغرب من أمثاله من أئمّة النحو الذين كانوا يعيشون اللّغة واقعا منطوقا ولغةً حيّةً يتفاهم بها النّاس، ومن كان هذا شأنه يعرف أنّ النّاس لا يتفاهمون بلغةً منطقيّة كما يتصوّر دارس النّحو، وأنّ هذا الذي يجده في كتب النّحو، إنّما هو قواعد للّغة التنزيل الحكيم وللّغة شعر عكف أصحابه على صنعته وتجويده، كما يدرك قيمة الإشارة، والنبرة، والنغمة، في التعبير عن المعاني المختلفة"²، ولعلّ في ذلك بذور الإرهاصات الأولى لظهور أبحاث اللّغة الوظيفيّة، أو ما أصبح يسمّى النّحو الوظيفي، وهو النزول بالقواعد النّحويّة إلى الواقع الفعلي والبعد عن التجرّد.

ج * القصد إليه:

هو عامل من العوامل المعنويّة، انفرد به ابن الطراوة، ولم يُسبق إليه. ونرى كثيراً من النّحاة ينسبون هذا العامل إلى ابن الطراوة، وهو عامل نصب. قال ابن الطراوة في الإفصاح: "ومن المنبّه عليه والمقصود إليه وأنّ لكلّ واحد منهما معنى على حياله، نظراً يحسن من الشاهد عليه من القرآن ومنظوم كلام العرب ومنثوره في (المقدّمات) ما يلزم الإقرار به، والتّسليم له إن شاء الله تعالى"³، وهي إشارة عابرة من ابن الطراوة، نبّه فيها إلى هذا العامل. وهو يبيّن فيها

1 - أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النّحو، ص 66.

2 - المرجع نفسه، ص 67.

3 - رسالة الإفصاح، ص 37.

الفصل الثاني ----- ابن الطراوة واجتهاده التحويلي.

أنَّ الاسم إذا قُدِّم وكان مرفوعاً يكون منبهاً عليه، وإذا قُدِّم وكان منصوباً يكون مقصوداً إليه. ويقول تلميذه السهيلي متأثراً بشيخه في القول بهذا العامل: "فالحدث على ثلاثة أضرب: ضرب يحتاج إلى الإخبار عن فاعله، وإلى اختلاف أحوال الحدث، فيشتق منه الفعل دلالة على كون الفاعل مخبراً عنه، وتختلف أبنيته دلالة على اختلاف أحوال الحدث. وضرب يحتاج إلى الإخبار عن فاعله على الإطلاق من غير تقييد بوقت ولا حال، ولا تختلف أبنيته نحو ما ذكرناه من الفعل الواقع بعد التسوية، وبعد (ما) الظرفية. وضرب لا يحتاج إلى الإخبار عن فاعله، ولا إلى اختلاف أنواع الحدث، بل يحتاج إلى ذكره خاصة على الإطلاق مضافاً إلى ما بعده، نحو (سبحان الله) فإن سبحان اسم ينبنى عن العظمة والتنزيه، فوق القصد إلى ذكره مجرداً عن التقييدات بالزمان أو بالأحوال، ولذلك وجب نصبه كما يجب نصب كل مقصود إليه بالذكر نحو: (إياك)، ونحو: (ويل زيدٍ وويحه)، وهما أيضاً مصدران لم يشتق منهما فعل، حيث لم يحتج إلى الإخبار عن فاعلهما، ولا احتيج إلى تخصيصهما بزمن، فحكمها حكم سبحان الله ونصبها كنصبه؛ لأنه مقصود إليه. ومما انتصب لأنه مقصودٌ إليه بالذكر: (زيداً ضربته) في قول النحويين، وهو مذهب شيخنا أبي الحسين¹. ويقول كذلك في موضع آخر: "والمنادى منصوب بالقصد إليه وإلى ذكره"². وذكر أبو حيان هذا العامل، ونسبه لابن الطراوة إذ قال: "وأجاز ابن الطراوة النصب بالقصد، وذلك في باب الاشتغال نحو: زيداً ضربته"³. وأشار إلى هذا العامل السيوطي، دون أن يذكر صاحبه، وذلك حين حديثه في باب المنادى إذ قال: "وذهب بعضهم إلى أن الناصب له معنوي؛ وهو القصد"⁴.

¹ - نتائج الفكر في النحو، ص 65، 67.

² - المصدر نفسه، ص 61.

³ - ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، ج 03، ص 1077، تح: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط01، 1418هـ/1998م.

⁴ - همع الهوامع، ج 02، ص 25.

الفصل الثاني ----- ابن الطراوة واجتهاده التحوي.

ح * ومن بين اجتهاداته أيضا، تقديمه للمسموعات، ودرجها تحت قواعد تخرجها عن الشذوذ فقد "كان لا يتسرع في الحكم على الشواهد بالشذوذ، أو القول بأن هذا الأمر مرجعه السماع، و كان يحاول تقديم هذه المسموعات وإن قلّت، واستنباط أحكام جديدة، ما دام القياس يؤيد هذا السماع، والمثل لذلك مجيء الحال نكرة، وإلغاء كان وظنّ وبابهما متقدمتين"¹ وغير ذلك من الاجتهادات التي انفرد بها.

¹ - أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو، ص 101.

الفصل الثالث

الاعتراضات

النجدية

بادئ ذي بدء، وقبل الولوج إلى الموضوع، أريد التنبيه إلى المنهج الذي اعتمده في عرض هذه الاعتراضات ودراساتها؛ إذ سنعمل -إن شاء الله- على تقسيمها كما قسمها ابن الطراوة في كتابه، ونُقي لكل قسم العنوان الذي ارتضاه، على أن نذكر في كل مسألة من المسائل النحوية قول أبي علي الفارسي، موضحين موضعه في الإيضاح أو تكملته، ثم نردفه قول ابن الطراوة في رسالة الإفصاح، ثم نذكر من بعد ما تحتاج إليه المسألة من تعضيد أو تفنيد، معتمدين ما ثبت عن النحاة القدماء، وما وصل إليه النحاة المحدثون، على أن نحاول ما وسعنتا القدرة والاستطاعة التحلي بالموضوعية العلمية في المفاضلة بين الآراء، ودراساتها وتحليلها. وقد نراه يذكر بعض القضايا والمسائل النحوية عرضاً، ويناقشها بيسير من القول، معارضاً فيها سيبويه، أو ابن جني، أو غيرهما، أو جمهور النحاة، ولم نعرض لها في بحثنا؛ لأنها ليست من اعتراضاته على أبي علي الفارسي، وليست بسبيل ما نحن نقصده. ليبقى أن ننبه في الأخير إلى أن الزلل والخطأ من لوازم البشر، وما التوفيق إلا من الله.

01- أقسام الكلم:

قال الفارسي في الإيضاح: "الكلام يتألف من ثلاثة أشياء: اسم وفعل وحرف"¹. نقل ابن الطراوة هذا القول على هذا النحو: "وقال مؤلف كتاب الإيضاح: الكلم يتألف..."²، وقد نقل ابن الطراوة مع ذلك قول سيبويه: "الكلم اسم وفعل وحرف"³. وبناءً على قول سيبويه، اعترض ابن الطراوة على كلام أبي علي الذي رآه ناقضاً لكلام سيبويه، يقول ابن الطراوة معترضاً: "فما زعمه سيبويه منقسماً إلى ثلاثة زعمه المؤلف ملتئماً من ثلاثة، وهذا نقض الأول ضرورة، إلا أن ما زعمه سيبويه معقول مقول"⁴. يرى هنا ابن الطراوة أن الشيء الذي يتألف من الاسم والفعل والحرف هو الكلام وليس الكلم؛ لأن الكلم عنده "منقسم إلى غيره، لا مؤلف من غيره"⁵؛ أي لا يمكن أن يُعقل أن يكون الشيء الواحد في الحال الواحدة منقسماً ومؤلفاً، ولهذا يرى ابن

1 - الإيضاح، ص 71.

2 - الإفصاح، ص 17.

3 - الكتاب، ج 01، ص 12.

4 - الإفصاح، ص 17.

5 - المصدر نفسه، ص 17.

الفصل الثالث ----- الاعتراضات النحويّة

الطّراوة أنّه لا يُسأل عن الكلم: ممّ يأتلف؟ لأنّه يجمع الثلاثة، وليست هي التي تجمعها. ثمّ يضيف قائلاً: "فإنّ ائتلفت هذه الثلاثة على نظامٍ نحو قولك: قد قام زيد، كان كلاماً مفيداً مقولاً، لا كلاماً، وإنّ ائتلفت على غير نظامٍ نحو قولك: قام قد زيد، كان كلاماً غير مفيدٍ لا كلاماً، فالصّواب ما قاله سيبويه"¹.

ومنشأ الخلاف في المسألة أنّ رواية ابن الطّراوة اختلفت عن النّصّ الأصلي؛ إذ أنّ ابن الطّراوة نقل الكلام غير ما نقله غيره، فالقول المثبت في الإيضاح كان بلفظ (الكلام) لا (الكلم)، والقول الذي نقله ابن الطّراوة عن الفارسيّ كان بلفظ (الكلم). لكن يستدرك ابن الطّراوة المسألة، وكأنّي به قد شكّ في العبارة؛ فيقول: "فإنّ زعم زاعم أنّ الرواية في الكتاب² إنّما هي: الكلام يأتلف من ثلاثة أشياء، فالحمل بإذنه؛ لأنّ من الكلام ما يفضل هذا الحصر عنه، ومنه ما وقع ذلك الحصر دونه، فقولك: زيد قائم، كلام مفيدٌ خالٍ من فعلٍ وحرف... أمّا ما يقع ذلك الحصر دونه، فقولك: لم يضرب زيدٌ عمراً"³. ومعنى كلام ابن الطّراوة أنّه إذا جاز أن تكون الرواية: الكلام يأتلف من ثلاثة أشياء فإنّ هذا لا يصحّ؛ لأنّ الكلام قد يأتلف من غير شرط أن يحضر الثلاثة؛ أي قد يكون الكلام من اسمين فقط، أو اسمٍ وفعل، دون حرف، أو قد يكون أكثر من الثلاثة؛ كأنّ يكون من حرفٍ وفعلٍ واسمين، أو غير ذلك ممّا يزيد في العدد على الثلاثة. ويبدو أنّ ابن الطّراوة قد فهم من قوله (يأتلف) معنى الحصر؛ أي أنّ الكلام مكوّن ضرورةً من اسم وفعل وحرف، واجب حضورها معاً، ولا أظنّ أنّ الكلمة (يأتلف) تحمل بالضرورة معنى الحصر في حضور هذه الثلاثة، سواءً أحضرت كلّها أم غاب بعضها، أم تكرّر بعضها، لكن لا يخرج عنها إلى جنسٍ رابع، لهذا فإنّنا نرى أنّ عبارة الفارسي لا تحمل على ما حملها عليه ابن الطّراوة.

وأما اعتراض ابن الطّراوة في أول المسألة معتمداً القول بلفظ (الكلم)، فإنّنا يجب أن نبيّن الفرق بين الكلم والكلام. قال السّيرافي معلقاً على عبارة سيبويه: "وقوله: ما الكلم، لم يقل: الكلام؛ لأنّه للكثير، والكلم: جمعُ كلمةٍ، ولم يقل كلمات؛ لأنّ الكلم أخفّ ولأنّ الكلم اسم ذات، والكلام المصدر"⁴. ومعناه أنّ الكلم جمع كلمات، فلو صح عن

¹ - الإفصاح، ص 17.

² - يقصد إيضاح الفارسي.

³ - الإفصاح، ص 17، 18.

⁴ - الكتاب، ج 01، ص 12.

الفصل الثالث ----- الاعتراضات النحويّة

الفارسي قوله: الكلم يأتلف من ثلاثة أشياء، لجاز هذا القول كذلك؛ لأنه يُحمل على معنى الأفراد، أي كأنه قال: الكلمات هي أسماء أو أفعال أو حروف. وأمّا عبارة سيبويه التي اختار فيها الكلم على قوله الكلام، فإنّ السيرافي أجاب على ذلك في معرض شرحه كتاب سيبويه قائلًا: " فقد يسأل السائل فيقول: لم لم يقل: الكلام، أو الكلمات. الجواب أنّ الكلام يقع على القليل والكثير، والواحد والاثنين والجمع، والكلم جماعة كلمة... وإنما أراد سيبويه أن يبيّن الاسم والفعل والحرف؛ وهي جمعٌ، فأراد أن يعبر عنها بأشكّل الألفاظ بها وأشبهها بحقيقتها. ولم يقل الكلمات؛ لأنّها جمعٌ مثل الكلم، والكلم أخفّ منها في اللفظ، فاكتفى بالأخفّ عن الأثقل؛ إذ لم يكن في أحدهما مزيّة على الآخر¹. وفي هذا القول تعضيدٌ لما رأيناه من رأي، في أنّ قول الفارسي بأنّ الكلام يأتلف من ثلاثة أشياء، لا يناقض مجيء الكلام من اثنين منها، أو واحد، أو أكثر؛ لأنّ معنى الكلام يحتمل كل ذلك.

02- الاسم أعمّ من الفعل:

قال الفارسي: "فالاسم في باب الإسناد إليه والحديث أعمّ من الفعل"²، ويقول ابن الطّراوة معترضًا: "ففاضل بين الاسم والفعل في الإخبار عن كلّ واحدٍ منهما، والفعل لا يُخبر عنه، ولا يُسندُ إليه البتّة، وإنما يُفاضلُ بين الشّيئين إذا اجتمعا في وصفٍ، وكان أحدهما أفضل من الآخر في ذلك الوصف، وهما جميعًا يحلّانه؛ نحو قولك: زيدٌ أطولُ من عمرو، فكلاهما طويل، ولزيد على عمرو فضل في الطّول"³. وهذا الذي رآه ابن الطّراوة معقولٌ إذا حملناه على المفاضلة بين الاسم والفعل في الإسناد إليه، أمّا إذا حملناه عبارة أبي علي على المفاضلة بينهما في الإسناد، أي كونهما مسندًا، إلا أنّ الاسم يزيد عنه بالإسناد إليه دون الفعل؛ فهذا يجيز عبارة أبي علي، وربّما هذا ما قصده أبو علي في عبارته؛ لأنّه أردف هذه العبارة -التي بترها ابن الطّراوة ولم يكمل القول، ولكأنّي به لو أتمّ عبارة أبي علي لتمّت له في ذهنه صحّة العبارة- بقوله: "فالاسم في باب الإسناد والحديث عنه أعمّ من الفعل؛ لأنّ الاسم كما يجوز أن يكون مخبرًا عنه، فقد

¹ - شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، ج01، ص 49، تح: رمضان عبد التّوّاب وآخرون، الهيئة العامّة للكتاب، 1986.

² - الإيضاح، ص 72.

³ - الإفصاح، ص 20.

الفصل الثالث ----- الاعتراضات النحوية

يجوز أن يكون خبراً؛ في قولك: زيدٌ منطلقٌ، والله إلهنا. والفعل في باب الإخبار أخص من الاسم؛ لأنه يكون أبداً مسنداً إلى غيره، ولا يُسند غيره إليه¹. وكأنَّ الإسناد - بطرفيه - يشترك فيه الاسم والفعل، إلا أنَّ الاسم أعم منه لأنه يحصل في الطرفين والفعل دونه؛ لأنه لا يكون إلا مسنداً.

وعلى هذا؛ فعبرة أبي علي سليمة، ولعلَّ مَكَمَن الاعتراض عند ابن الطراوة هو أنه كذلك روى العبارة محرقة عن الأصل، ففي الإفصاح قال: "قال المؤلف: الاسم في باب الإسناد إليه والحديث عنه أعم من الفعل"²، ولو كانت عبارة أبي علي على هذا النحو، لصحَّ اعتراض ابن الطراوة، لكنَّ العبارة غير ذلك، إذ أنَّ ابن الطراوة زاد لفظة (عنه) بعد لفظة (الحديث)، والصواب أنَّ أبا علي قال "والحديث" بلفظ العموم، وبهذا يتحقَّق شرطُ أن يكون هناك وصفٌ جامعٌ بين الاسم والفعل حتى تصحَّ المفاضلة بينهما. أما تخريج قول أبي علي "الإسناد إليه" فهو أنه إنَّما كان المقصود من العبارة: الاسم أعم من الفعل في الإسناد إليه، أي أنه يزيد عنه بالإسناد إليه، وكأنَّه ذكر الصفة الفارقة بينهما، وليس الجامعة.

ثمَّ يعترض ابن الطراوة على عبارة الفارسي في لفظة (أعم). يقول ابن الطراوة: "وقوله: أعم من الفعل، ليس للعموم والخصوص هنا متعلِّقٌ يليقُ بالمخبر عنه ولا المخبر به، ولو كان هذا الكلام صحيحاً، فوضع مكان (أعم): أمكن، أو (أعرف) كان صواباً"³، ولعلَّ أبا علي لم يقصد من كلمة (أعم) ما فهمه ابن الطراوة من معنى نحويٍّ وكأنَّني بأبي علي لم يقصده مصطلحاً علمياً باللفظ الحديث عندنا، وإنَّما كان يقصد العموم بين طرفي الإسناد أو الإخبار، وليس العموم في اللفظ الواحد؛ أي أنَّ أبا علي لم يقصد بأن الاسم في ذاته وبذاته أعم من الفعل، وإنَّما عنى - والله أعلم - أنَّ الاسم أعم في مجيئه مسنداً ومسنداً إليه من الفعل الذي أبداً يجيء مسنداً.

1 - الإفصاح، ص 72.

2 - الإفصاح، ص 20.

3 - المصدر نفسه، ص 20.

03- الفعل ينقسم بانقسام الزمان:

قال الفارسي: "والفعل ينقسم بأقسام الزمان"¹ وجاء في مخطوطة أخرى من مخطوطات الإيضاح: "بانقسام"؛ وهي التي اعتمدها ابن الطراوة، ورد معترضاً: "ولو قال: والفعل ينقسم بانقسام الحدث، كان مصيباً"²، ويستدل بقول سيبويه: "وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائنٌ لم ينقطع"³. ثم يستدل كذلك يقول سيبويه: "فالأسماء المحدث عنها، والأمثلة دليلاً على ما مضى، وما لم يمض من المحدث به عن الأسماء وهو الذهاب والجلوس والضرب، وليست الأمثلة بالأحداث، ولا ما يكون منه الأحداث وهي الأسماء"⁴، ويعلق قائلاً: "فهذا جلاءً واضحٌ، وبيانٌ قاطعٌ على أنّ الأمثلة إنّما اختلفت صيغها لاختلاف أحوال المحدث في وجوده وعدمه"⁵.

ونرى أنّ عبارة ابن الطراوة تحتاج نظراً؛ ذلك أنّنا نراه يلغي تأثير الزمان في تقاسيم الفعل، وهذا إفراطٌ في الرأي؛ إذ يقول ابن الطراوة محتجاً: "فقولك: قعد؛ دليلٌ على قعود انقضى بعد وجود، وسيقعد؛ دليلٌ على قعود يأتي، وهو الآن في العدم، ويقعد دليلٌ على قعودٍ في حال حديثك"⁶. فعلى الرغم من أنّ تقسيمه هذا أغفل فيه فعل الأمر وأباح لنفسه أن يجعل للمضارع حدثين، ولم يبح للفارسي أن يجعل له زمنين، إذ رأى ابن الطراوة أنّ الزمن له ثلاثة تقسيمات، والمضارع فيه زمان؛ إذن، فنردّ على ابن الطراوة أنّ المضارع مثلما جاز له أن يحمل حدثين، جاز له أن يحمل زمنين، وتكون عبارة أبي علي صحيحة؛ فللماضي الزمن الماضي، وللمضارع الزمن الحاضر والمستقبل، وللأمر الزمن المستقبل.

ولا يخلو كلام ابن الطراوة من مخالفة للمعقول، فكيف يقسم الفعل بحسب الحدث إلى ما ليس فيه حدث، أو هو معدم الحدوث كما سمّاه. غير أنّنا لو قسمناه بحسب الزمن لجاز؛ إذ أنّ الزمن يحضر في الأقسام الثلاثة. بل إنّ حجة ابن الطراوة نفسها تحمل

¹ - الإيضاح، ص 72.

² - الإيضاح، ص 21.

³ - الكتاب، ج 01، ص 12.

⁴ - المصدر نفسه، ج 01، ص 34.

⁵ - الإيضاح، ص 22.

⁶ - المصدر نفسه، ص 21.

الفصل الثالث ----- الاعتراضات النحويّة

الزّمن أكثر من حملها للحدث، فقولُ ابن الطّراوة "قعد: دليلٌ على قعود انقضى بعد وجود" معناه أنّ زمن القعود انقضى وهو ماضٍ، وكذلك المضارع: قعودٌ في زمن حاضر راهن، أو آتٍ مستقبل، وكذلك الأمر؛ هو قعودٌ في الزّمن القادم. وهذا الذي عناه سيبويه بتقسيمه: "بنيت لما مضى" وهو الفعل الماضي، و"لما يكون ولم يقع" وهو المضارع المستقبل والأمر، و"ما هو كائن لم ينقطع" وهو المضارع الدّال على الحال.

ومما يدلّ كذلك أنّ الفعل ينقسم بأقسام الزّمان لا الحدث، أنّ الزّمن لا يغيب عن هذه الأقسام، على عكس الحدث الذي قد يغيب، مثل الأفعال الناقصة، فالفعل (كان) كيف لنا أن نقسّمه إلى ماضٍ ومضارع وأمر، وهو خالٍ من الحدث تمامًا؟ من هنا يظهر لنا أنّنا سنقسّمه بحسب الزّمان لا الحدث، فنقول: كان، ويكون، وسيكون، وكن.

وأما لفظة "أحداث" في كلام سيبويه، فإنّ سيبويه لم يقصد أحداث الفعل التي فهمها ابن الطّراوة، وإنّما كان يقصد بالأحداث المصادر، بدليل قوله: "أخذت من لفظ أحداث الأسماء". وأستدلّ على رأيي بقول السيرافي الذي قال شارحا هذا القول: "وقال: أخذت من لفظ أحداث الأسماء؛ يعني أنّ هذه الأبنية أخذت من المصادر التي تحدثها الأسماء"¹. ثمّ يصرّح السيرافي بالرّأي الذي رأيناه: "وأما قوله: وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، ولما هو كائن لم ينقطع؛ اعلم أنّ سيبويه ومن نحا نحوه، يقسّم الفعل على ثلاثة أزمنة: ماضٍ، ومستقبلٍ، وكائن في وقت النّطق، الذي يقال عليه الآن الفاصل بين ما مضى ويمضي"². وآخر حجّة نقدّمها، هي أنّ الفعل عندما يعرفه جمهور النّحاة يقرنونه بالزّمان، وهذا لا يغيب عن عاقل مطلع على كتب الأولين والآخرين.

04- ما إذا ائتلف من هذه الكلم الثلاث كان كلاما مستقلا:

يقول أبو علي في باب ما إذا ائتلف من هذه الكلم الثلاث كان كلاما مستقلا: "فالاسم يأتلف مع الاسم فيكون كلاما مفيدا؛ كقولنا: عمروٌ أخوك، وبشرٌ صاحبك ويأتلف الفعل مع الاسم فيكون كذلك كقولنا: كتب عبد الله، وسرٌّ بكرٌ، ومن ذلك: زيدٌ في الدّار، ويدخل الحرف على كلّ واحدة من الجملتين، فيكون كلاما؛ كقولنا: إنّ زيدا أخوك، وما بشرٌ صاحبك، وهل كتب عبد الله؟ وما سرٌّ بكرٌ، ولعلّ زيدا في الدّار. وما

¹ - شرح كتاب سيبويه، ج 01، ص 54.

² - المصدر نفسه، ج 01، ص 57.

الفصل الثالث ----- الاعتراضات النحوية

عدا ما ذُكرَ ممّا يمكن اتّلافه من هذه الكلم، فمطرَحٌ، إلا الحرف مع الاسم في النداء نحو: يا زيدُ، ويا عبد الله، فإنّ الحرف والاسم اتّلفَ منهما كلامٌ مفيد في النداء¹.

ويعترض ابن الطّراوة على أمثلة أبي علي قائلا: "ذكر: زيدٌ أخوك، وقرن به: زيد في الدار، ولا بدّ في هذا من اعتقاد فعل ينضاف إلى الدار، فهذا أكثر من قولك: زيد أخوك، ولو كان مكان (أخوك) (أبو فلان) كناية لا بُنوةً، كان أضبط لما قصد إليه من اتّلاف الجملة من اسمين"². وأصل الاعتراض أنّ ابن الطّراوة فهم من كلام أبي علي أنّه يقصد اتّلاف اسم واحد مع اسم واحد، أو فعل واحد مع اسم واحد، لا ثاني لأحدهما. وكلام أبي علي قد يُحمل على الوجهين؛ أي أنّه قصد ما فهمه ابن الطّراوة وبذلك يكون اعتراضه صحيحا سليما، وإمّا قصد أنّ الاسم يصحّ أن يُشكّل مع اسم في جملة ما كلاما، أو مع فعل كذلك، وقد تزيد الجملة عن الاسمين أو عن الاسم والفعل ويكون بذلك كلام أبي علي سليما. ولكن بعد إمعان النظر في تتمّة كلام أبي علي نبصره يعني القصد الأول، وذلك في قوله: "إلا الحرف مع الاسم" فنفهم أنّه قصد أن ينفرد الحرف بالاسم، وأخرج بذلك انفراد الفعل بالفعل وانفراد الحرف بالفعل. وهنا يمكن لابن الطّراوة الاعتراض عليه، وكان على أبي علي أن يقول: (عمروٌ أبو فلان) أو (زيدٌ أبو فلان) - كما قال ابن الطّراوة - على الكنية لا البُنوة، فيكون الكلام من اسمين، وليس كما قال أبو علي: (عمرو أخوك)؛ فالكلام هنا يحتوي ثلاثة أسماء. وكذلك قول أبي علي: (زيدٌ في الدار)؛ فالكلام - وإن كان فيه اسمٌ وفعلٌ مقدرٌ - زيدٌ فيه اسمٌ آخر وحرف. وكان على أبي علي أن يتحرّر من كلّ شبهة في أمثلته الأخرى التي قالها، فيبدل: (بشرٌ صاحبك) بـ(بشرٌ منطلق) و(كتب عبد الله) بـ(كتب عمرو) إلا أن يقصد العَلَمِيَّة لا الإضافة.

وكذلك يُعترضُ على أبي علي في أمثلة اتّلاف الحرف مع الاسم والفعل، فقوله: (إنّ زيدا أخوك) كلامٌ فيه حرفٌ وثلاثة أسماء، لا اسمين، وكقوله: (وما بشرٌ صاحبك) كذلك، وقوله: (لعلّ زيدا في الدار) يريد اتّلاف الحرف مع الفعل والاسم، إلا أنّ هذا المثال يزيد عن ذلك بحرف آخر واسم آخر. وقد أصاب في قوله: (هل كتب عبد الله) و(ما سرٌّ بكرٌ). ثمّ يعترض ابن الطّراوة على مثال الحرف والاسم في قول أبي علي:

¹ - الإيضاح، ص 72، 73.

² - الإفصاح، ص 22، 23.

الفصل الثالث ----- الاعتراضات التحوّية

(يا زيد) إشارة إلى أنّ (يا) بمنزلة (من، وهل، ولم) ممّا له معنى في غيره؛ يقول: "وليس الأمر فيه على ما توهم، ولكنه [أي الحرف (يا)] بمنزلة الأصوات"¹، ويستدلّ بقول سيبويه في باب النداء: "جعلوه بمنزلة الأصوات نحو حوب"². وتخريجُ كلام سيبويه لا يتفق مع حجة ابن الطراوة، فكأنّ ابن الطراوة قال: الحرف (يا) في هذا المثال هو حرف صوت وليس حرف نداء، بدليل قول سيبويه. وسيبويه لمّا أورد هذا القول أوردته في معرض حديثه عن (زيد) المنادى المفرد المبني على الضمّ، لا عن حرف (يا)، وقال إنّه بُني تشبيهاً بالصوت (حوب)، وذلك بدليل قوله: "فأمّا المفرد إذا كان منادى، فكلّ العرب ترفعه بغير تنوين؛ وذلك لأنّه كثر في كلامهم، فحذفوه وجعلوه بمنزلة الأصوات؛ نحو حوب وما أشبهه" وهذا القول هو تنمة القول الذي استشهد به ابن الطراوة، ولعمري لو أنه نقله تاماً غير مبتور لتبين له من المعنى ما تبين لنا؛ إذ أنّ حروف النداء في الأصل حروف أصوات، غرضها تنبيه المنادى، وسيبويه شبه (حوب) بزيد في البناء على الضمّ، ولا مكان في كلام سيبويه عن (يا)، وفي هذا يقول أبو علي تعليقا على كلام سيبويه: "الأصوات مبنية غير معربة، فالمفرد مثلها في أنّه مبني"³؛ أي المنادى المفرد مثل الأصوات مبني. ويمضي ابن الطراوة بعد ذلك سارداً جملة من الحجج يردّها بها على سيبويه، ظاناً أنّه يشبه (حوب) بـ(يا) راثياً أنّه لو اختار (ياه) لكان أشبه بـ(يا) وليس كلام سيبويه إلا بائناً عن هذا الفهم بونا كبيراً.

ثمّ يعترض كذلك قائلاً: "ويزيدك بيانا أنّ قولك: (يا زيد) خارج من المعاني الثلاثة التي هي: الدعاء، والسؤال، والخبر، فلا يكون (يا زيد) رغبة؛ لأنّ (يا فاسق) ونحوه يقع بعده. ولا يكون أمراً؛ لأنّ الله تعالى يستقبل به، ولفظ الأمر والنهي يقترب به في أكثر أحواله. ولا يكون سؤالاً؛ لأنك لا تستعمل شيئاً تجهله أنت ويعمله. ولا يكون خبراً؛ لأنّ المخبر يأتي بالقوة إلى إخراج المخبر من جملة شيء، أو إيجابه، أو نفيه والمنادى غير ملتبس بشيء ممّا أنت بسبيله، فلم يكن إلا بمنزلة (غاق) ونحوه، من غير الناطق، دليلاً على اللفظ المتصل به، كدلالة غاق ونحوه، على الجنس المعهود منه"⁴. ولم أذكر كلام ابن الطراوة هذا كلّّه، إلا لأبيّن تكلف ابن الطراوة في الاعتراض على

¹ - الإفصاح، ص 23.

² - الكتاب، ج 02، ص 185.

³ - التعليقة على كتاب سيبويه، ج 01، ص 333.

⁴ - الإفصاح، ص 23، 24.

الفصل الثالث ----- الاعتراضات النحوية

مسألة لم أرَ لها في الوضوح نظيراً؛ ذلك أنّ معنى قولنا: (يا زيدُ) النداء، وهو المعنى الأصلي للنداء، أمّا ما ينجرّ عنه من معانٍ جزئية أو فرعية؛ كالدعاء والإخبار والسؤال فهذا ليس من شروط صحّة الجملة المُنادى بها، فحرف النداء جيء به لتنبية المنادى وحيء بالمنادى لتعيين من تتاديه، فيكون الغرض في الأخير النداء أو المناداة؛ الذي يجمع بين التنبية والتعيين.

05/- كلاً إذا أُضيفت إلى المضمَر:

يقول أبو علي الفارسي -في باب الإعراب، وفي معرض حديثه عن أنواع اختلاف أواخر الكلم، وعن اختلاف الآخر بالحروف في الأسماء-: "وكلاً، إذا أُضيفتُ إلى المضمَر؛ نحو قولهم: جاءني الرَّجلان كلاًهما، ورأيتُ الرَّجلين كليهما، ومررتُ بالرَّجلين كليهما"¹. ولم يقبل ابن الطّراوة هذا الرَّأي، واعترض قائلاً: "زعم أنّ ألف (كلاً) بمنزلة الألف في (مسلمان) تغيّرُها العوامل من حال إلى حال"². واستدلّ بقول سيبويه: "وسألْتُ الخليل عمّن قال: رأيتُ كلاً أخويك، ومررتُ بكلاً أخويك، ثمّ قال: مررتُ بكليهما؛ فقال: جعلوه بمنزلة: عليّك ولديك، في الجرّ والنّصب؛ لأنّهما ظرفان يُستعملان في الكلام مجرورين ومنصوبين، فجُعِل (كلاً) بمنزلتهما، حين صار في موضع الجرّ والنّصب"³.

ويرى ابن الطّراوة أنّ ألف (مسلمان) زائدة في الكلمة لغرض التّثنية، يقع التّغيير الإعرابي عليها، وأمّا ألف (كلاً) فهي بمنزلة ألف (معى) و(رحا) ونحوهما، ولا يقع التّغيير الإعرابي عليهما، "ولا يمكن فيهما إلا في هذا الموضع الذي شُبّهت فيه بـ (على) فكيف استقام لهذا الرَّجل توجيه الشّبه عليهما"⁴. ثمّ يستدلّ كذلك بقول سيبويه: "وأما كلٌّ وكلاً، فكلّ واحدةٍ من لفظ، ألا تراهُ يقول: رأيتُ كلاً أخويك، فيكون مثل معى ولا يكون فيه تضعيف"⁵، وبعده يمضي ابن الطّراوة في الحديث عن الفرق بين كلٌّ وكلاً حتى لا يتوهم واهم أنّ كلاً تثنية لكل.

¹ - الإيضاح، ص 74.

² - الإيضاح، ص 24.

³ - الكتاب، ج 03، ص 413.

⁴ - الإيضاح، ص 25.

⁵ - الكتاب، ج 04، ص 424.

إن يري ابن الطّراوة أنّ الإعراب الذي يلحق الأسماء المثنيات لا يلحق (كلا) وبأنّ (كلا) في قولنا: (بكليهما) انقلبت الألف ياء، مثلما انقلبت ألف (على) و(لدى) في قولنا: (عليك، ولديك) ولم يقع لها مثلما وقع للأسماء المرفوعة بالألف تثنية، والمنصوبة والمجرورة بالياء في التثنية كذلك، وعلى هذا الأساس نقول: (مررتُ بكلا الرجلين) ولا نقول: (مررت بكلي الرجلين)؛ إذ لو كان الإعراب يدخله حين الإضافة إلى المضمّر فما الذي يمنعه من الدّخول عليه حين الإضافة إلى غير مضمّر، أو حتى من غير إضافة.

ثمّ يعترض ابن الطّراوة على أبي علي في أنّه شبه الإعراب الدّاخل على ألف التثنية في الأسماء بالنّون في (يفعلان)، إذ يقول أبو علي بعد حديثه عن (كلا): "وفي الأفعال؛ نحو: يضربان، ويذهبون، وتضربين"¹. وفي هذا يقول ابن الطّراوة: "ومن العجب أنّه جعل نون (يفعلان) ونحوها، بمنزلة ألف التثنية، لوجود التّغيير فيها بالحذف والإثبات، أو زيّد الألف في (يفعلان) والواو في (يفعلون) والياء في (تفعلين)، ومن زعم أنّ الاختلاف للإعراب فقد باء بإفكٍ عظيم، ووقع من الخطأ في أمرٍ جسيم"²، مستدلاً بعبارة سيبويه: "واعلم أنّ التثنية إذا لحقت الأفعال المضارعة علامة للفاعلين، لحقتها ألف ونون، ولم تكن الألف حرف الإعراب؛ لأنك لم تُردّ أنّ تُثني (يفعل) هذا البناء فتضمّ إليه (يفعل) آخر، ولكنك إنّما ألحقته هذا علامة للفاعلين"³، ومستدلاً ثانياً بعبارة أخرى لسيبويه: "ولم يكونوا ليحذفوا الألف؛ لأنها علامة الإضمار والتثنية في قول من قال: أكلوني البراغيث"⁴. ثمّ يري ابن الطّراوة بأنّ الواو في (يفعلون) والياء في (تفعلين) لها حكم الألف فيما سبق من قول سيبويه.

ثمّ يقول ابن الطّراوة: "والنون عوض من الحركة الذّاهية من آخر الفعل، تُحذف في الجزم كما تحذف الحركة، إذ صارت عوضاً منها، والألف في (مسلمان) حرف الإعراب، بمنزلة الدالّ من (زيد) يتوجّه الإعراب عليها بما يحدث العامل فيها، فجعل هذا الرّجل تعاقب هذه الحروف في آخر الفعل لما يوجبه بناء الفاعل والمفعول به

¹ - الإيضاح، ص 74.

² - الإفصاح، ص 26.

³ - الكتاب، ج 01، ص 19.

⁴ - المصدر نفسه، ج 01، ص 19.

كالتغيير اللاحق في آخر الاسم لما يوجب الإعراب فيه¹. إلا أنّنا لا نفاضل بين الرأيين لأنّ المسألة متوسّعة فيها لدى النحاة قديماً وحديثاً، ومختلف فيها أيّما اختلاف.

ومن هنا يمكننا القول: إنّ مسألة (كلا) خاض فيها كثيرٌ من النحاة، وبسطوا فيها القول على أعنته، إلا أنه ممّا يجب أن يُعلم أنّ (كلا) مفردٌ لفظاً، مثناةٌ معنى، مضافةٌ أبداً لفظاً ومعنى إلى كلمةٍ واحدةٍ معرفةٍ دلالةً على اثنين²، فإنّ أضيفت إلى مظهر أُجريت بالألف، وإنّ أضيفت إلى مضمر نصباً أو جرّاً أُجريت بالياء، وهذا مذهب البصريين، وبعض العرب تجريها مع الظاهر مُجرّاهاً مع المضمر، وعزاها الفراء إلى كنانة³، وبعضهم يجريها معهما بالألف مطلقاً. وألف (كلا) منقلبةٌ عن (واو) أو (ياء) ووزنها (فعل) كمعَى، وأصلها بالواو: (كَلَوَى) وهو اختيار ابن جنّي، أو ياء، وهو اختيار أبي علي الفارسي.

وذهب الكوفيون إلى أنّ (كلا) مثناةٌ في اللفظ والمعنى⁴، وأنّ أصل (كلا) هو (كل) فخُففت اللام، وزيدت الألف للتثنية، والألف في (كلا) كالألف في (الزيدان) ولزم حذف النون من (كلا) للزومها الإضافة. وقد بسط أبو علي الفارسي القول في مسألة (كلا) واحتجّ لرأيه في كتابه (الشعر)⁵ بالنقل والقياس.

06- باب من أحكام أواخر الأسماء المعربة:

قال أبو علي الفارسي: "فالمعتلّ ما كان آخره ياءً أو واواً أو ألفاً، ولا يخلو ما قبل هذه الحروف المعتلّة من أنّ يكون ساكناً أو متحرّكاً، فإنّ سكن ما قبل الياء والواو جرّياً مجرى الصّحيح في تعاقب الحركات عليهما اعتقَابها على الصّحيح، وذلك قولهم: ظنّي، ونحيّ، وغزو، وحقوّ. والمدغم فيها كذلك؛ نحو قولهم: كرسيّ، ووليّ، ومرميّ وعدوّ، وغزو، والواو في عدوّ ومعزو كسكون الباء في ظنّي، والزاي في غزو. ويجري هذا المجرى: كساءٌ ورداءٌ وآيٌ ورأي⁶."

1 - الإفصاح، ص 27.

2 - ينظر: مغني اللبيب، ج 03، ص 126.

3 - ينظر: همع الهوامع، ج 01، ص 137.

4 - ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 355.

5 - كتاب الشعر، ج 01، ص 126.

6 - الإفصاح، ص 78.

الفصل الثالث ----- الاعتراضات النحويّة

وقد اعترض ابن الطّراوة على أبي علي حين رآه ذكر في هذا الباب أنّ الواو والياء يصحّان بعد الساكن أو المدغم، ثمّ قال بأنّ (رداء) و(كساء) يجري في هذا الباب. وصرّح معترضاً: "وهذا وهمّ لا يُستقال، كيف يجري مجرى غزوّ، وقد انقلبت الواو من كسوت ألفا لوقوعها بعد الألف، وهي والياء لا تسلم بعد الفتحة، والألف في ذلك بمنزلة الفتحة"¹. ويستدلّ بقول سيبويه في باب ما يخرج على الأصل إذا لم يكن حرف إعراب: "وإذا كان قبل الياء والواو حرف مفتوح، وكانت الهاء لازمة، لم تكن إلا بمنزلتها لو لم تكن هاء؛ وذلك نحو: العلاء"²، ويردّف قائلاً: "ومنقلّباً تقول: تُقلّب ألفا وإن لم تكن طرفاً لمكان الفتحة، فضلاً أنّ تكون طرفاً بمنزلة رداء وكساء، وتسلم إذا كان قبلها ضمةً أو كسرةً وإن لم تكن طرفاً؛ نحو: رضي، وسرّو، ولا يثبت أبداً في: رمى، وغزّا لمكان الفتحة"³، مستدلاً كذلك بقول سيبويه بعد ذلك: "وإذا كان قبلها أو قبل الياء فتحةً في الفعل أو غيره، لزمها الألف وأن لا تُغيّر"⁴.

ثمّ يعترض ابن الطّراوة -كذلك- قائلاً: "وأضف إلى هذا الوهم البعيد من الصّواب، إلحاق رأيي وآي بهذا الباب، وكسأ ونحوه، على القياس في سلامة العين لاعتلال اللام في باب رحى وعصاً ورمى ودعا، ورأيي وآي ممّا شذّ، فلم يقع إلا في أحرف يسيرة، لاعتلال العين وسلامة اللام، ومثّل هذا لا يكون في بناء الأفعال"⁵. ويذكر بعد ذلك قول سيبويه في باب ما جاء على أنّ فعلتُ منه مثلُ بعثتُ وإن كان لم يُستعمل في الكلام: "وهذا ليس بمطرّد؛ لأنّ فعله يكون بمنزلة خشيت ورميت، وتجري عينه على الأصل، فهذا شاذٌّ كما شذّ قودّ، وروغ، وحول، في باب: قلت. ولم يشذّ هذا في (فعلتُ)"⁶. وفهم ابن الطّراوة أنّ سيبويه يريد أنّ آياً وبابه، شذّ في اعتلال العين وأصله السّلامة كما شذّ (روغ) في سلامة العين وأصله العلة.

وتلخيص المسألة أنّ ابن الطّراوة لم يقبل من أبي علي تشبيهه كساء بغزو فسكون الزّاي في غزو أصلي، أمّا سكون الألف في كساء فغير أصلي؛ لأنّ الألف

¹ - الإفصاح، ص 28.

² - الكتاب، ج 04، ص 387، 388.

³ - الإفصاح، ص 28.

⁴ - الكتاب، ج 04، ص 388.

⁵ - الإفصاح، ص 28، 29.

⁶ - الكتاب، ج 04، ص 398.

الفصل الثالث ----- الاعتراضات النحويّة

منقلبةً عن واو. وفي رأي وآي: أنّ الياء معنّلة بعد الفتحة، والألف مثل الفتحة، ويستدلّ بقول سيبويه الأوّل، وبذلك أعاب عليه إلحاق رأي وآي بهذا الباب. وعبارة الفارسي في هذا الباب عليها اعتراضات، ذلك أنّه في قوله بأنّ ما قبل الحروف المعنّلة لا يخلو من أنّ يكون ساكناً أو متحرّكاً، هو تسامحٌ في العبارة، ذلك أنّ الألف لا يكون ما قبلها ساكناً، إذ الألف لا تتحرّك، وهنا يقول عبد القاهر الجرجاني: "فلو حقّق لقال: ولا يخلو ما قبل الواو والياء"¹، ثمّ يعود الجرجاني ليخرّج المسألة قائلاً: "هذا ولا نعدّ ذلك سهواً لأنّه يجوز أنّ يكون قصد الواوات والياءات فقال: (هذه الحروف) واستدرك بقوله بعد: (فإذا سكن ما قبل الواو والياء)"². ويعترض الجرجاني -كذلك- على عبارة الفارسي: "ويجري هذا المجرى: كساء ورداء"، ويرى أنّ قوله هذا "قريبٌ من السّهو؛ لأجل أنّ الهمزة حرفٌ صحيحٌ يجري عليه الإعراب، متحرّكاً كان ما قبله أو ساكناً"³، إلا أنّه يوافق أبا علي في (رأي) و(آي) من هذا الباب؛ لأنّ الياء فيهما لا تتحرّك إلا إذا سكن ما قبلها، ولهذا؛ فيردّد على رأي ابن الطّراوة الأخير بقول الجرجاني: "وأما آي ورأي فمن هذا الباب؛ لأنّ الياء لا تتحرّك إلا إذا سكن ما قبله؛ فأيّ بمنزلة ظبي؛ وهو جمع آية، وكذا رأي؛ لأنّه جمع راية، والرأي: الذي هو ما يؤدّي إليه الاجتهاد؛ لأنّ الغرض أنّ يكون ما قبل الياء ألفاً، فلا فصلٌ بين أنّ تكون منقلبةً عن الهمزة، وبين أنّ لا تكون كذلك، إلا أنّ الأحسن أنّ يُراد جمع راية؛ لأنّ القصد الألف، فما كان ألفه أخصّ فهو أشبه وأولى"⁴.

1 - المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، ج 01، ص 156، تح: كاظم بحر المرجان منشورات وزارة الثقافة والإعلام، العراق، 1982.

2 - المصدر نفسه، ج 01، ص 156.

3 - المصدر نفسه، ج 01، ص 159.

4 - المصدر نفسه، ج 01، ص 159.

07- باب التثنية والجمع المُسَمَّم:

اعترض ابن الطراوة على أبي علي الفارسي في باب التثنية والجمع السالم، إذ رآه ذكر جمع زید، وهو اسم علم، وأجراه في تثنيته وجمعه مسلماً نكرةً ومعرفةً مجرّياً واحداً مع صفته، وذلك حين مثل قائلاً: "وذلك قولك: هؤلاء المسلمون، وجاءني الصالحون، والزيدون والعمران"¹، أي أنّ أبا علي ثنى العلم وجمعه مسلماً مقروناً بلام التعريف، ولم يقبل ابن الطراوة ذلك قائلاً: "وليس الأمر فيهما على ما ذكر"².

وقد رأى ابن الطراوة أن في عبارة أبي علي شططا، فراح يُوغلُ في التعليل والاحتجاج لرأيه، كيما يؤيد ما خرج إليه من رأي، قائلاً: "لأنّ العلم لا يُشركُهُ غيره في وضعٍ فيدخلُ معه تحت عهدٍ واحد، ولام التعريف لا يمكن أن يُعطي بلفظٍ واحدٍ عهدين"³، ويستدلّ على ذلك بأنّ " (من) من قولك: (جئتُ من الدار) لا يُعطي ابتدائين ولا الباء من (مررتُ بالجبل) لا تعطي إضافتين، وكذلك التسمية العلمية، لا تُوجد في المُسمّى معنيّ فيشركُ مسمّى آخر في ذلك المعنى، فقد استحالت تثنيته وجمعه معرفةً"⁴. فقد مثل بمن التي لا تدلّ على ابتدائين لو تثبتت الدار، ولا الباء على إضافتين لو ثنى الجبل، لهذا يرى أنّه لا يمكن أن تجتمع أل مع العلم، ولا العلمية مع التثنية؛ ويستدلّ بعبارة سيبويه فيما يكون فيه الشيء غالباً عليه اسمٌ يكون من أمته: "فإن قلت: هذان زيدان منطلقان، لم يكن هذا الكلام إلا نكرة"⁵، ويستدلّ -كذلك- بعبارة أخرى لسيبويه في فصلٍ من أبواب اسم الفاعل التي يقول فيها: "لأنّ النون لا تُعاقبُ الألف واللام، ولم تدخل على الاسم بعد أن ثبتت فيه الألف واللام؛ لأنّه لا يكون واحداً معروفاً ثمّ يُثنى فالتثنية قبل الألف واللام؛ لأنّ المعرفة بعد النكرة"⁶. ورأى ابن الطراوة بناءً على هذا القول، أنّ الاسم لا يكون معرفةً ثمّ يُثنى؛ أي أنّ التثنية تلحق الاسم بعد تكثيره.

1 - الإيضاح، ص 84.

2 - الإيضاح، ص 30.

3 - المصدر نفسه، ص 30.

4 - المصدر نفسه، ص 30.

5 - الكتاب، ج 02، ص 103.

6 - المصدر نفسه، ج 01، ص 184.

الفصل الثالث ----- الاعتراضات النحويّة

ويستدلّ ابن الطّراوة بقول الحجاج¹ لما ورد عليه خبر وفاة أخيه محمّد في اليوم الذي مات فيه ابنه محمّد²: إنّ الله وإنّا إليه راجعون، محمّد ومحمّد في يومٍ واحد، ولم يقل المحمّدان، واستدلّ كذلك بالفرزدق³ في الواقعة هذه:

إنّ الرّزيّة لا رزيّة مثلها
فقدانٌ مثل محمّدٍ ومحمّد⁴

ثمّ يقول ابن الطّراوة: "فأمّا قولهم: القريبتين؛ في الأنبار والكوفة، والجبّالان؛ في أجّاسمى، والنسران؛ في الواقع والطائر، ونحوها؛ فإنّها وقعت تحت وضعٍ واحدٍ، فدخل كلّ واحدٍ منهما مع الآخر في عهدٍ واحد، أدّت لام التّعريف فيهما ما تؤدّيه في الواحد"⁵. ويرى أنّ هذا الجمع لا يكون في الأناسيّ وغيرهم، ممّا يتميّز بذاته ولا يلزم غيره، وأنّ ما ورد من تشبيه الأناسي فهو لا يكون إلا بالاشتراك الذي يقع بينهما؛ العمران - في أبي بكر وعمر - كأنه قال: العدلان، والقمران - في الشمس والقمر - كأنه قال: النيران والأبوين - في الأب والأم - تُقال لأنّهما اشتركا في الولادة، فيكون الاسم العلم كالترجمة عن تلك الحال، فأمّا أنّ يُحمَلَ عليه النّظر، ويطرّد فيه القياس؛ فلا"⁶.

ويُعتَرَضُ على ابن الطّراوة في بعضٍ من هذه المسألة بما قاله عبد القاهر الجرجاني: "...كما دخل على العلم المفرد؛ نحو: زيد، حين تُثني فقول: الزيدان، وذلك أنّ اللام إنّما دخل على الأعلام في التثنية والجمع، من حيث إنّك إذا تثبت العلم وجمعه زال عنه العلميّة التي صيغَ عليها، لتقديرك الشّياخ فيه؛ نحو: هذا زيد، وذلك زيد، ثمّ تقول: زيدان، كقولك: هذا رجل، وذلك رجل، ثمّ تقول: رجّالان، وإذا كان كذلك احتجّ إلى اللام ليستفاد التّعريف، كما يُحتاجُ إليه في الرّجّالان، وسائر أسماء الأجناس"⁷.

وتخريجُ المسألة أنّ اسم العلم إذا بقي على علميّة، ثمّ أُريدَ تثنيته، ضمّ إليه علم آخر، وعُطِفَ عليه، فنقول: جاءني زيدٌ وزيدٌ، فإنّ تنكّر جازت تثنيته، فنقول: زيدان

¹ - ينظر ترجمته: الأعلام، ج 02، ص 168.

² - ينظر القصة في: وفيات الأعيان، ج 02، ص 54.

³ - ينظر ترجمته: الأعلام، ج 08، ص 93.

⁴ - البيت في ديوان الفرزدق، ص 146، شرح: علي فاعور، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط 01 1407هـ/ 1987م.

⁵ - الإفصاح، ص 31.

⁶ - المصدر نفسه، ص 32.

⁷ - المقتصد في شرح الإفصاح، ج 01، ص 206.

الفصل الثالث ----- الاعتراضات النحوية

وقال جمهور النحاة: إذا ثبت العلم بعد التثنية، وأردت التعريف، أتيت بـ(أل) عوضاً عما سلب من تعريف العلمية، فقلت: الزيدان، وكذا في الجمع تقول: الزيدون¹. وأما من قال: إن لام التعريف لا تدخل على العلم ويبقى على حاله، فهو قول يردّه اجتماع كلام العرب على خلافه؛ وفي هذا يقول السيوطي: "والأجود إذا ثبت العلم أن يحلّى بالألف واللام عوضاً عما سلب من تعريف العلمية"²؛ لأن من شروط التثنية لديه التثنية، ولا يُجمع العلم باقياً على علميته، "بل إذا أُريد تثنيته وجمعه قُدّر تكثيره"³، وبهذا تُضاف إليه لام التعريف، عوضاً عن هذا الحذف المقدر للعلمية.

8/- باب إعراب الأسماء:

ذكر ابن الطراوة في هذا الباب اعتراضاً عاماً على كل المسائل التي تلي هذا الباب إلى باب الفاعل، ورآها بجانب الصواب، إذ قال: "جميع ما يأتي بعد هذا الباب إلى باب الفاعل؛ مفتقر إلى الإصلاح، خارج عن سنن الصواب، فمنه ما لا يعهد في اللسان، ومنه ما يخالف نص القرآن، ومنه مضمّر لا يجوز إظهاره، ولا يسوغ في العقول اختياره، وتناولُهُ من غير تلك الجهة أقرب"⁴. إلا أنه يرى أنه من الواجب التنبية إلى بعض هذه المسائل.

فمن هذه المسائل التي ذكرها ابن الطراوة معترضاً على أبي علي؛ قوله: "كامتناع ظروف الزمان من أن تكون خبراً عن الأجسام؛ لأنها تتضمن الجثث، إنما امتناعها لأنها لا تخلو من الجثث، فلم يقع للمخاطب فائدة كان بها جاهلاً"⁵. وكان قد قال أبو علي: "فأما ظروف الزمان؛ فتكون أخباراً عن الأحداث دون الأشخاص؛ وذلك نحو: الخروج غداً، والرحيل الساعة، ومقدم الحاج المحرم، ولو قيل: زيد غداً، وعمر أمس لم يستقم؛ لأن ظروف الزمان لا تكون أخباراً عن الجثث"⁶.

¹ - ينظر: ارتشاف الضرب، ج 02، ص 552.

² - همع الهوامع، ج 01، ص 142.

³ - المصدر نفسه، ج 01، ص 142.

⁴ - الإفصاح، ص 32.

⁵ - المصدر نفسه، ص 33.

⁶ - الإفصاح، ص 95، 96.

الفصل الثالث ----- الاعتراضات النحويّة

ومعنى الاعتراض؛ أنّ ابن الطّراوة يرى أنّ السّبب في امتناع ظروف الزّمان عن الإخبار عن الجثث هو عدم الإفادة، فالسّامع لا تحصل له فائدة كان يجهلها، ولهذا فقد نُقلَ عن ابن الطّراوة -في غير هذا الموضع- أنّه أجاز الإخبار عن الجثث بظروف الزّمان¹، وأظنه أجازها إذا أفادت؛ أي إذا سقطت علّة الامتناع. إلا أنّ هذه الفائدة المزعومة لا تكون بسبيل إباحة الإخبار، يقول أبو علي: "فأمّا قولهم: اللّيلة الهلال: فعلى معنى: اللّيلة حدوث الهلال، فحذف الحدوث، وأقام الهلال مقامه، ويجوز أنّ ترفع اللّيلة فنقول: اللّيلة الهلال، على تقدير: اللّيلة ليلة الهلال، فتحدّف المضاف؛ الذي هو: ليلة كما حدّفت الحدوث"²، هذا إذا قدرنا أنّ الهلال اسم جثّة. وقد ذكر النّحاة تقديرًا آخر وهو أنّ الهلال ليس جثّة، وإنّما هو تعبيرٌ عن حال من أحوال القمر، وأنّ القمر هو الجثّة، والهلال مرتبةٌ من مراتبه، أو حالٌ من أحواله، وبذلك ليس بجثّة، بل هو حدثٌ من الأحداث، وبذلك يجوز الإخبار عنه بظروف الزّمان، فيصحّ بذلك قولنا: اللّيلة الهلال؛ وكأنّ القائل الذي يقول: الهلال اللّيلة، قد قال: استتارة القمر اللّيلة، أو بدو القمر، أو ظهور النّور في القمر، وما أشبه ذلك؛ إذن فهو متضمّنٌ لمعنى الحدوث³ وتبطلّ حجة ابن الطّراوة.

ويعترض ابن الطّراوة -كذلك- في الباب نفسه- على تقدير أبي علي: "زيدٌ الخبزَ آكله"⁴، ويقول: "فلو اجتمعت الجنّ والإنس، وكان بعضهم لبعضٍ ظهيرا، ما فهموا هذا الكلام"⁵. ورأى العيب في حذف الضّمير العائد، وكذلك في التّرتيب الفاسد وهو يرى أنّ العرب لم تتطّق بذلك، ولا يجب الخروج عن استعمال العرب. إلا أنّ أبا علي ما ذكر المثال في السياق الذي فهمه ابن الطّراوة، وإنّما ذكره لبيّن التقدير بناءً على لغةٍ من اللّغات، فجاء بالتّقدير على هذا الأساس، ويوضح الأمر القول الكامل في الإيضاح: "فإنّ نصبتَ على قول من قال: زيدًا ضربته؛ قلت: زيدٌ الخبزَ آكله، ولم يلزم

¹ - ينظر: الأشباه والنظائر في النّحو، جلال الدين السيوطي، ج 05، ص 10، تح: عبد العال سالم مكرم مؤسسة الرّسالة، بيروت، لبنان، ط 01، 1407هـ/ 1985م.

² - الإيضاح، ص 96.

³ - ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح، ج 01، ص 290، 291.

⁴ - الإيضاح، ص 92.

⁵ - الإيضاح، ص 33.

إظهار الضمير¹، فقد نصبوا (زيداً) بإضمار فعل يفسره الظاهر، ونصبوا (الخبز) باسم الفاعل (آكل) وكأنهم قالوا: (زيدٌ آكلُ الخبز)²، والعبارة في ذؤابة الوضوح، وما أدري في أي شيء رأى الصعوبة ابن الطراوة.

9/- باب الابتداء بالأسماء الموصولة:

اعترض ابن الطراوة على قول أبي علي: "كلُّ رجلٍ يأتيني فله درهمٌ، وكلُّ رجلٍ في الدار فمكرمٌ [ومحمودٌ]"³4. وقال بأنّ "الفاء لا تجوز في (مكرم) البتة؛ لأنّ (في الدار) أمرٌ ثابتٌ، واستقرارٌ حاضرٌ، وإنّما تدخل الفاء مع توجّه الإمكان، ووقوع ما بعدها لكون ما قبلها؛ لأنّه مُشترطٌ فيه، فإنّ وُجِدَ الأوّل وجد الثاني لوجوده، وإنّ عُدِمَ عدم. وهذا لا يكون إلّا مع التصريح بلفظ الفعل؛ مثل قوله: (الذي يأتيني فله درهمٌ) فإنّه يجب الدرهم بوجود الإتيان، وإنّ تُركَ الفاء، كان له درهمٌ، أتى أو لم يأت، والفاء هنا رابطة لجواب الشرط؛ لأنّه إذا قال: (الذي) أو (كلّ) فكأنّه قال: (من) أو (ما) فحُمِلَ على ما لو تكلم به لم ينقص"⁵.

إنّ فاعتراض ابن الطراوة كان في عبارة (كلّ رجلٍ في الدار فمكرم) ورأى أنّ الفاء لا تفيد الشرط والجزاء هنا؛ لأنّ الفعل المقدّر في الجارّ والمجرور قد وقع واستقرّ حدوثه، وإنّما يكون الشرط والجزاء لما لم يقع، ويمكن أن يقع أو لا يقع، فيكون الجزاء على الوقوع، وعدم الجزاء على عدم الوقوع. وبهذا يكون اعتلال ابن الطراوة صحيحاً لكنّ عبارة الفارسيّ ليست كما فهمها ابن الطراوة، فأبو علي ذكرها في معرض حديثه عن دخول الفاء مع المبتدأ النكرة الموصوف، فقوله: (كلّ رجلٍ) مبتدأ، و(يأتيني) صفة وقوله: (له درهمٌ) في موضع الخبر. وعلى هذا فكذلك قولنا: (كلّ رجلٍ في الدار فمكرمٌ) "لأنّ المعنى: إن استقرّ في الدار رجلٌ فهو مُكْرَمٌ"⁶، ولا دليل حاليّ أو سياقيّ عند ابن الطراوة يدلّ على أنّ الفعل قد وقع فعلاً وحقيقةً.

1 - الإيضاح، ص 92.

2 - ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح، ج 01، ص 273.

3 - زيادة من ابن الطراوة.

4 - الإيضاح، ص 101.

5 - الإفصاح، ص 34.

6 - المقتصد في شرح الإيضاح، ج 01، ص 325.

الفصل الثالث ----- الاعتراضات النحويّة

ويعترض -بعد ذلك- ابن الطّراوة على مثال قدّمه أبو علي: "الذي يطيرُ الذّبابُ فيغضب زيداً"¹، ورأى أنّ هذه العبارة واهية؛ لأنّ الفاء إنّما تكون رابطة بين العلة والمعلول، ورأى أنّ المعنى في هذا المثال "سخيف؛ لأنّه جعل طيران الذّباب بطبعه علة أو سببا لغضب زيدٍ في نفسه"²، ورأى أنّه لو قال: (ينزل الذّباب على زيدٍ فيغضب) لكان جائزاً ممّا هو سببٌ لغضبه، "فإنّ جعلَ الفاءَ عاطفةً؛ حمَلَ جملةً على جملة وليست معها لمقامٍ واحد؛ نحو: (يقومُ زيدٌ من نومِهِ فيستوي الزّرعُ على سوقِهِ) وما أشبه هذا من برّد الكلام، وسخيف الخطاب"³. ولا يخفى عن ذي لبّ ما في قولنا: (الذي يطير الذّباب فيغضب زيداً) من تعقيد وتكلفٍ يُغلقُ الباب على الأذهان أنّ تفهّمه، وإنّ سلّمنا بصحّة ورود العبارة -وما هي بذاك- فلن يصحّ لنا فيها موقع الفاء؛ ذلك أنّ ما قبلها ليس هو المُسبّب فيما بعدها، إذ أنّه لا ينفكُ الذّبابُ عن الطّيران، ولا ينفكُ -مع هذا المعنى- زيدٌ يغضبُ، وبهذا المعنى تناقضٌ: فما الذّبابُ بقادرٍ قَلَعَ الطّيران، وما زيدٌ بصابرٍ على ديمومة الغضب، ولو أنّي به قال: (ينزلُ الذّبابُ على زيدٍ فيغضب) لحاز القبول، وجاز في العقول.

ثمّ اعترض ابن الطّراوة على أبي علي حين جعل في بعض هذه المسائل وما يليها؛ الألفَ واللامَ عائداً، وإنّما العائد -عند ابن الطّراوة- لا يكون إلا اسماً، ويرى أنّ جعلَ الألفِ واللامِ عائداً هو تسويةٌ بين الحرف والاسم، وذلك أبداً لا يكون. ثمّ رأى أنّ أبا عليّ خلط فيما أتى من المسائل بعدُ، فجعل الفاء عاطفةً في مواضع هي فيها رابطة. ثمّ اعترض -كذلك- على أبي علي حين جعل من (كان) وغيرها خبراً، وهي ممّا لا يكون كذلك عنده؛ قال أبو علي: "وتقول: (زيدٌ كان أبوه منطلقاً) فترفع زيداً بالابتداء، وكان وما بعدها في موضع رفعٍ بأنّه خبرٌ المبتدأ"⁴. إلّا أنّ المتمعّن لقول أبي علي هذا، لا يجد ما وجده ابن الطّراوة، إذ شكّلت كان وما بعدها جملةً فعليةً تصلح أنّ تكون في موضع الإخبار عن زيد، وليس في ذلك شططٌ في القول أو التقدير. ثمّ

¹ - الإفصاح، ص 34، ولم أجده عند أبي علي في الإفصاح.

² - المصدر نفسه، ص 34.

³ - المصدر نفسه، ص 35.

⁴ - الإفصاح، ص 117، 118.

الفصل الثالث ----- الاعتراضات النحويّة

اعترض كذلك حين قال أبو علي: "زيدٌ ضربتُ"¹، حيث أخبر هنا عن زيد، وقدر: الذي ضربته هو زيد، ويرى ابن الطراوة أنّ هذا سقط كلام.

ثمّ يعترض ابن الطراوة على قول أبي علي: "ومن إعمال الثاني قوله:

قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوْقَى غَرِيمَهُ وَعَزَّةٌ مَمْطُولٌ مُعْنَى غَرِيمِهَا"²

وكان أبو علي رأى أنّ (غريمها) معمولٌ (معنى) وكان قد تنازعه عاملان: (ممطول) و(معنى) فأعمل فيه الثاني بمقتضى التركيب العربي، وأمّا ابن الطراوة فقد اعترض وبيّن أنّ التقدير في البيت هو: "وغريمٌ عزةٌ ممطولٌ معنّى، وقدم اسمها تنبيها عليها"³ ثمّ قدّم الخبران؛ لأنّهما بمنزلته، ثمّ رأى أنّ هذا مثل قولنا: (كان زيدٌ منطلقٌ أبوه) إذا رفع: (زيدٌ منطلقٌ أبوه). ولا يبيح ابن الطراوة -كذلك- إعمال الأوّل، لأنّه سيضطرّ أنّ يُقدّر: (وعزةٌ ممطولٌ معنّى هو غريمها) لأنّ إعمال الأوّل يجعل من المعمول مقدّمًا في النية على العامل الثاني، وتقدّمه عليه يوجب إضماره في الثاني؛ مثل قولك: (زيدٌ ضربتُ وضربني أباه) إذا نصبتَ (أباه) بالفعل الأوّل، ولهذا فلا يجوز إعمال الأوّل؛ لأنّ (معنّى) قد جرى خبرًا على (عزة) وهو فعلٌ لغيرها، واسمُ الفاعل "إذا جرى على غير من هو له، أبرز ضميرُهُ؛ كقولك: (هندٌ زيدٌ ضاربتُهُ هي) فلو كان في (معنّى) ضميرٌ لوجبَ أنّ يبرز؛ فيقال: وعزةٌ ممطولٌ معنّى هو غريمُها"⁴، والجوابُ الشافي في هذه المسألة؛ هو على غير ما رأى ابن الطراوة، من الاعتراض على إعمال الثاني؛ إذ أتى بالدليل على عدم جواز إعمال الأوّل، وهو التعليل نفسه الذي سقناه لك، إلا أنّه لم يُعلّل لمنع إعمال الثاني إلا بتأوّلٍ في التقديم والتأخير، وليس الأمر على ذلك؛ يقول عبد القاهر الجرجاني: "فلمّا لم يكن في البيت هذا الضمير؛ علمت أنّ (غريمها) مرفوعٌ بالثاني، الذي هو (معنّى) وأنّ (ممطول) قد أُضمرَ له فاعلٌ، حتّى كأنه قيل: وعزةٌ ممطولٌ غريمُها معنّى غريمُها"⁵، وهذا إلى الصواب أقرب، وعليه رأي الجماعة. إلا أنّه

¹ - الإفصاح، ص 35. ولم أجده في الإيضاح، وربّما قصد ابن الطراوة (زيدٌ ضربتُهُ) وليس الذي أثبتته هنا لأنّه فيما بعد أثبت الهاء في تنمّة كلامه.

² - الإيضاح، ص 103. البيت في ديوان كُتِبَ عزة، ص 143، شرح: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت لبنان، 1391هـ/ 1971م.

³ - الإفصاح، ص 36، 37.

⁴ - المقتصد في شرح الإيضاح، ج 01، ص 340.

⁵ - المصدر نفسه، ج 01، ص 341.

الفصل الثالث ----- الاعتراضات التحوّية

قد يُخَفَّفُ الاعتراض على ابن الطراوة؛ لأنه في هذه المسألة، وفي غيرها من بعض المسائل، أشار إلى أنه شرحها في كتابه (المقدمات)، ولو أنه وصلنا هذا الكتاب لاشتقينا واكتفينا في كثير من المسائل؛ التي دخلها ابن الطراوة في كتابه (الإفصاح)، ثم لم يعلّل لها، وأحالها إلى (المقدمات)، إذ أننا رأينا أحال إليه في تسعة عشر موضعاً من الإفصاح.

10/- باب الفاعل:

سمّى ابن الطراوة هذا الباب بباب الفاعل، لكنه لم يُفرد الحديث عن مسألة من مسائل الفاعل يعترض بها على أبي علي، وإنما راح يلوم ويقع في أبي علي وكتابه وأنه غبن نفسه، وتكلم في ما لا يُرجى منه نفع، إذ لام طالب العلم الذي يترك كتباً مثل: جمل أبي القاسم الزجاجي، وكافي أبي جعفر النّحاس، وكتاب سيبويه، وينشغل بالإيضاح والشيرازيات والحليّات وتوالييف الفارسي الأخرى، ممّا رآه ابن الطراوة بأنّها اسمٌ يهولُ بلا جسم، وترجمةٌ تروق بلا معنى، راثياً أن صاحبها لم يكن له فيها إلاّ التّشذّق بالكتب، والإحالة على الصّحف¹. وهذا الاعتراض التعميمي رافق ابن الطراوة من أول صحيفة من كتابه إلى آخرها، ولعلّ هذا الشّعور أو هذه النزعة الهجومية نراها فوتت على ابن الطراوة الكثير من دقّة النظر في بعض المسائل.

11/- باب الفعل المبني للمفعول:

اعترض ابن الطراوة على أبي علي حين أجاز في هذا الباب قولنا: "أضربتُ زيداً عمراً"²، ويُقاسُ عليه: (أقبلتُ خالدًا بكرًا) و(أنصحتُ سلمى حبلاً). ويرى ابن الطراوة أنّ هذا "لم يرد به نظمٌ ولا نثر، ولا التبس به فكر، إلاّ حملاً على ما ليس من باب"³. ثمّ يستدلّ بعبارة سيبويه: "واعلم أنّك لا تقول: (دوني) كما قلت: (عليّ)"⁴ لأنّه

¹ - ينظر: الإفصاح، ص 37.

² - الإفصاح، ص 105.

³ - الإفصاح، ص 38.

⁴ - "أي لا تأمر نفسك بقولك: دوني، كما لا تأمر المخاطب بقولك: دونك، بخلاف (عليّ) فإنّها يجوز فيها ذلك". ينظر: هامش (2) الكتاب، ج 01، ص 252، وينظر المصدر نفسه، ج 01، ص 250.

الفصل الثالث ----- الاعتراضات النحوية

ليس كل فعلٍ يجيء بمنزلة (أولني) و(دونك) بمنزلة (خذ). لا تقول: آخذني درهمًا¹ ولا خذني درهمًا². ويرى ابن الطراوة أن هذا النص يدل على أنه لا ينتقل (ضربت) مثلما لا ينتقل (خذني). ثم يستفيض ابن الطراوة بعد ذلك، ويرى أن المسألة تخرج في ثلاثة أحوال: حال يجوز فيها النقل، ويُمنع الحذف؛ نحو قولنا: (أوليت زيدًا عمرًا) فلا يجوز السكوت عن: (ولي زيدًا). وحال ثانية يجوز الحذف فيها، والنقل لا يجوز؛ وهو قولنا: (ضربت) ونحوها، فيجوز أن نقول: (ضرب زيدًا) ونسكت، ولا يجوز: (أضربت زيدًا عمرًا). وحال أخيرة يجوز النقل فيها والحذف كلاهما؛ نحو: (عطا زيدًا درهمًا) و(أعطيتُهُ درهمًا) وفي الحذف قيل: (عاطٍ بغير أنواط)³.

إذن؛ اعترض ابن الطراوة على قياس أبي علي (أضربت) مع غيرها مما لا ينفاس بها. إلا أن مخرج الاعتراض هو أن ابن الطراوة رأى أبا علي قال: "وقد يُنقل الفعل الذي لا يتعدى إذا أُريدَ تعديته بالهمزة؛ فيقال: أذهبتُ زيدًا"⁴، ثم ذكر أبو علي أن ما يتعدى إلى مفعولٍ كذلك يُنقل بالهمزة، ليصل بالهمزة إلى التَّعدي إلى مفعولين؛ كقولنا (أضربتُ زيدًا عمرًا). لكن أبا علي لم يقس على هذا المثال المثالين الآخرين، بل إن ابن الطراوة هو من قاس عليه: (أقبلتُ خالدًا بكرًا) و(أنصحتُ سلمى حبلًا)؛ رائيًا أن مآل كلام علي إلى ذلك القياس؛ وما أظنه إلى ذلك آيل؛ لأنَّ المثال الأول الذي ساقه أبو علي واعترض عليه فيه ابن الطراوة؛ له في نفسه معنى يتم، وفي الفهم يستقيم؛ فإذا قلنا: (أضربتُ زيدًا عمرًا)؛ أي: "جعلته يضربُهُ، أو كلفته ذلك، ومثله قولهم: أحفرتهُ بئرًا؛ أي جعلته يحفرها"⁵. وأمَّا قياس ابن الطراوة فليس من هذا الباب؛ فالفعل (أقبل) لازمٌ أصلاً، والهمزة فيه لم تُضف للتَّعدية، فهو مهموز لازم؛ لأنه يجوز أن نقول: (أقبل زيدًا) ويحسنُ السكوت، إذ لو كان الأمر في (أقبلتُ) كالأمر في (أضربتُ) لما جاز لنا السكوت عن الفاعل، ولأننا لو حذفنا الهمزة من (أقبلتُ) لتغيَّر المعنى، عكس الحذف في

¹ - سقطت عبارة [آخذني درهمًا] من رواية ابن الطراوة لنص سيبويه.

² - الكتاب، ج 01، ص 252.

³ - مثل من أمثال العرب، يُضرب لمن يعطي ما ليس يملكه، أو يدعي أنه يعطيه. ينظر: كتاب الأمثال الإمام الحافظ أبو عبيد القاسم بن سلام، ص 208، تح: عبد المجيد قطاش، دار المأمون للتراث، دمشق وبيروت، ط 01، 1400هـ/1980.

⁴ - الإيضاح، ص 105.

⁵ - المقتصد في شرح الإيضاح، ج 01، ص 348.

الفصل الثالث ----- الاعتراضات النحوية

(أضربت) فإنه لا يتغير المعنى؛ لأنّ الهمزة إنّما أضيفت للتعدية لا للمعنى، فأما الهمزة في (أقبل) فأضيفت لتغير المعنى من (قبل) بمعنى: رضي، إلى (أقبل) بمعنى: أتى. وأمّا المثال الثالث: (أنصحتُ سلمى حبلاً) فمعناه أنّنا نصحناها بالحب، فكما يجوز لنا تعدية الفعل بالباء (نصحتُ سلمى بالحب) يجوز لنا تعديته بالهمزة؛ إذ التعدية لها ثلاثة أسباب: إمّا بالهمزة، أو بحرف الجرّ، وإمّا بالتضعيف، فنقول: (أفرحتُ زيداً، وفرحتُ بزيدٍ، وفرحتُ زيداً). وأمّا استدلال ابن الطّراوة بعبارة سيبويه، فلا وجه تعارض بين كلام سيبويه وبين كلام أبي علي، فأبو علي يتحدّث عن تعدية فعل بالهمزة، وأمّا سيبويه فتحدّث عن امتناع فعل لم تُزد فيه همزة التعدية، وتحدّث عن فعل مهموز متعدّ إلى مفعولين (أولني) ثمّ أخرج ما قد يكون على وزنه فيُظنُّ أنه متعدّ، وذلك تماماً مثل قولنا: (أقبل) فالهمزة هنا ليست للتعدية، أمّا إذا كان الغرض من زيادة الهمزة التعدية، فإنّ الفعل يتعدّى، وهذا ما رآه أبو علي الفارسي.

ثمّ اعترض ابن الطّراوة -بعد ذلك- على قول أبي علي: "فإن كان يتعدّى إلى مفعولين، فنقل بالهمزة، تعدّى إلى ثلاثة مفعولين"¹، وقال ابن الطّراوة: "وسيبويه قد قصر هذا الباب على سبعة أفعال، وشرط امتناع الاقتصار، وتلك السبعة: أعلم، وأرى وأخبر، وخبر، وأنبأ، ونبأ، وحدّث. وهذا الرّجل أطلق هذا على كلّ حال ممّا يتعدّى إلى منصوبين"². ومعناه أنّ سيبويه ذكر أنّ الفعل المتعدّي إلى ثلاثة مفاعيل لا يجوز أن يُقتصر فيه على مفعول منهم دون الثلاثة³، ثمّ ذكر -أي ابن الطّراوة- أنّ سيبويه ذكر سبعة أفعال، غير أنّ سيبويه في (الكتاب) لم يذكر إلا ثلاثة من السبعة؛ وهي: (أرى ونبأ، وأعلم). إلاّ أنه قد يفهم من كلامه أنه لم يطلق التعميم على أعنته، وأنه حصرها في أفعال الشكّ واليقين، وهو ما فهمه السيرافي⁴، وعليه كثير من النّحاة⁵.

¹ - الإيضاح، ص 105.

² - الإفصاح، ص 38، 39.

³ - الكتاب، ج 01، ص 41.

⁴ - ينظر: شرح كتاب سيبويه، ج 02، ص 327.

⁵ - ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه، الأعلام الشنتمري ج 01، ص 258، 259، تح: رشيد بلحبيب، مطبعة فضالة، المغرب 1420هـ/ 1999م.

الفصل الثالث ----- الاعتراضات النحوية

ثم اعترض ابن الطراوة -ثالثة- على أبي علي في قوله: "زيدٌ الدرهمُ أُعطيَهُ"¹. وقال ابن الطراوة: "وإذا جاز هذا جاز: (زيدٌ عمروٌ أُضربَتْهُ) فتقول من قولك: (زيدٌ عمراً ضربَ) "²، ولم يقبل ابن الطراوة هذا، وربما لأنه فهم تقديم نائب الفاعل، وبذلك يُقدِّمُ الفاعل إذا عُلِمَ، وهذا ما لم يقصده أبو علي، إذ أنه لما قدّم زيداً نبه إلى أنه ارتفع بالابتداء لا بالنيابة عن الفاعل، قال أبو علي: "فارتفع زيدٌ بالابتداء"³. ولهذا؛ فبناءً على رأي أبي علي، فإن قولنا: (زيدٌ الدرهمُ أُعطيَهُ): هو أنّ زيداً ارتفع بالابتداء، والدرهم ارتفع بالابتداء في جملته كذلك؛ إذ هو مبتدأ كذلك؛ لأنّ الفعل (أُعطيَ) قد استوفى نائب فاعله ومفعوله؛ فالضمير المستكن فيه العائد على زيد هو النائب، والهاء الملحقة به العائدة على الدرهم مفعوله. وأمّا قولنا: (زيدٌ عمراً ضربَ) فجائز؛ إذ هو تحصيلٌ سابق، فالفعل لما عُلِمَ ظهر فاعله، وهو زيد، ولما قدّم زيدٌ عمل فيه الابتداء، وناب عنه الضمير المستكن في الفعل المقدّر: هو، وعمراً: مفعوله المقدم.

12/- باب الأفعال التي لا تتصرف:

اعترض ابن الطراوة على أبي علي حين رفع الاسم بعسى والخبر عنه بالمصدر إذ قال: "عسى زيدٌ أن يخرج"⁴، فزيدٌ فاعل، و(أن يخرج) مصدرٌ في محلّ نصب واستدلّ أبو علي بقول الزبّاء: (عسى الغويرُ أبوساً)⁵. وكان أبو علي رأى أنّ فاعل (عسى) على ضربين: ضربٌ يكون فيه اسماً كزيد، وتلزم (أن) ما بعده؛ فتقول: (عسى عبدُ الله أن يفهم) ومثله قوله تعالى: ﴿فَعَسَىٰ اللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ﴾ [المائدة:25]. وموضع (أن) مع صلتها في محلّ نصب. وأمّا الضرب الآخر من فاعل عسى فهو: "أن تكون (أن) مع صلتها في موضع رفع؛ وذلك قولك: (عسى أن يذهب عمرو) فـ(أن يذهب) في موضع رفع بأنهما فاعل، وقال الله تعالى: ﴿وَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ

1 - الإيضاح، ص 106.

2 - الإيضاح، ص 39.

3 - الإيضاح، ص 106.

4 - المصدر نفسه، ص 108.

5 - مثلٌ عربي مشهور استدل به النحاة كثيراً، قالته الزبّاء بنت عمر. كتاب الأمثال، لأبي عبيد، ص 300.

لَكُمْ¹ [البقرة: 216]. وفي هذا اعترض ابن الطراوة قائلاً: "اقتصر في هذا الباب على الخطأ في رفع الاسم بعسى، والخبر عنه بالمصدر، فكأنه قال: زيدٌ أن يقوم، ثم أدخل عسى واستظهر على دعواه بقول الزبّاء: عسى الغوير أبوساً، أي تناسب بين هذا وما تقدّم؟!"² ورأى ابن الطراوة أن قول الزبّاء من الشاذ الذي لا حظ له في القياس وأنه حين قالته استدركت، وأعملت في بقية كلامها (صار) وكأنها قالت: (صار الغوير أبوساً)، وقد تأثر في هذا التخريج بظاهر ما نقله سيبويه عن بعض العرب الذين جعلوها بمنزلة (كان). ثم اعترض -كذلك- على تقديم أبي علي زيدا على (أن يقوم) بعد عسى وتأخيره عنها، وإسناده إليها لا لعسى، وقال: فيه نظر، و"لم نرَ أحداً خلصَ إليه، ولا شرَعَ لحالٍ فيه"³.

وقبل أن نوضح الرأي في المسألة نبين أنه يُعترض على ابن الطراوة في قوله: "فكأنه قال: زيدٌ أن يقوم، ثم أدخل عسى". ونقول: إن المثالين مُتَبَايِنِينَ ومُتَبَاوِنِينَ فقولنا: عسى زيدٌ أن يقوم، لم تكن قط قبل إدخال عسى: زيدٌ أن يقوم، وقد أوضحنا في قول أبي علي أن (أن) تدخل على خبر (عسى) معلولة بها؛ أي أن سبب دخول (أن) هو عسى، واستدل بقول الزبّاء؛ لأنه فيه دليل وإشارة إلى ذلك، فأبو علي يرى أن خبر عسى مصدرٌ مؤولٌ في محل نصب كما نصب (أبوساً) من قول الزبّاء، وقد ذكر سيبويه بأن العرب جعلت (عسى) هنا بمعنى (كان)⁴. وإنما لزم إلحاق (أن) خبر (عسى)؛ لأن (عسى) من أفعال المقاربة، و(أن) إذا دخلت على (يفعل) لم يصلح إلا للاستقبال، ولهذا لا يجوز قولنا: (عسى زيدٌ الخروج) لأنه لا دليل على أنك تريد خروجاً فيما يُستقبل، وقد قال الجرجاني موضحاً عبارة الفارسي: "واستدل بقولهم: عسى الغوير أبوساً، على أن (أن) مع صلتها في قولك: (عسى زيدٌ أن يخرج) منصوبة الموضع؛ وذلك أنهم رجعوا في هذا المثال إلى الأصل، وأجروا (عسى) مجرى (قارب) حتى قيل: قارب الغوير أبوساً"⁵. وليس في هذا المثال من الشذوذ المانع من الاقتياس

¹ - الإيضاح، ص 108، 109. سقطت الواو في الآية (وعسى) من قول أبي علي.

² - الإيضاح، ص 40.

³ - المصدر نفسه، ص 40.

⁴ - الكتاب، ج 01، ص 51.

⁵ - المقتصد في شرح الإيضاح، ج 01، ص 357.

فباب (عسى) ممّا مفعوله صريحٌ هو ممّا "يقوى في القياس، ويضعفُ في الاستعمال"¹ ولهذا فالسمعَ حَظَرَ أن نصرَحَ للمفعول المنصوب، إلا أن يؤوّل بأنّ والفعل بعدها. وللنّحاة توسّع كبيرٌ في هذا الباب²، وليس التّطرقُ إليه من باب ما نحن بصده من التعرّض لاعتراضات ابن الطّراوة على أبي علي.

13/- باب نعم:

لم يخصّص ابن الطّراوة في هذا الباب الذي وسمه هكذا؛ مسألةً من المسائل وإنّما اكتفى بالقول: "لم ينفرد في هذا الباب بشيء فنخصّصه بالردّ، ولكنّه امتثل ما سمع واحتمل على ما وجد، وفي الباب متعقّب سلّمناه لـ(المقدّمات)"³. وكان ابن الطّراوة ألزم نفسه الاعتراضَ على ما انفرد به أبو علي من آراء خالف بها سيبويه والجمهور. إلا أنّه قد يكون لابن الطّراوة آراءٌ في هذا الباب انفرد بها مخالفاً للجمهور وهذا ما يفهم من قوله آنفاً. وكان قد ذكرها في (المقدّمات)، إلا أنّه -فيما يذكر بعض الباحثين ممن جمعوا آراءه⁴- كانت له -في هذا الباب- آراءٌ انفرد بها؛ منها: أن قولنا: (نعم رجلاً زيداً) فإنّ سيبويه⁵ ويتبعه البصريون يرون في (نعم) ضميراً مستتراً هو فاعلها، وأنّ (رجلاً) انتصب تمييزاً للضمير؛ إلا أنّ ابن الطّراوة خالفهم، وذهب إلى أنّه لا إضمار في الفعل، وأنّ الفاعل محذوف⁶. وذهب الجمهور -كذلك- إلى أنّ (زيداً) في مثل قولنا: (زيدٌ نعم الرجل): مبتدأ، والجملة بعده في موضع الخبر، والضمير (هو) هو الرّابط المحذوف؛ إذ التقدير: (زيدٌ هو نعم الرجل). وأمّا ابن الطّراوة فقال: "(نعم الرجل): تحمّل الضمير الذي تحمّله، ومن قال بأنّ (أل) للعهد، جعل الرّابط تكرر المبتدأ باسم هو المبتدأ من حيث المعنى"⁷. ولمّا لم تكن هذه الآراء اعتراضاً على أبي

1 - الأشباه والنظائر، ج 02، ص 175.

2 - ينظر مثلاً: الكتاب، ج 03، ص 158، 159. ارتشاف الضرب، ج 03، ص 1228. الأصول في النحو، أبو بكر بن السّراج، ج 02، ص 207، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان ط 03، 1417هـ/ 1996.

3 - الإفصاح، ص 41.

4 - ينظر: أبو الحسين ابن الطّراوة وآراؤه في النّحو الصّرف، ص 78.

5 - ينظر: الكتاب، ج 02، ص 177، 178.

6 - ينظر: ارتشاف الضرب، ج 04، ص 2048.

7 - المصدر نفسه، ج 04، ص 2054.

علي؛ فإننا رأينا ذكرها على سبيل الإشارة والتمثيل، لا الدراسة والتفصيل، وفي الإيضاح¹ لم يخرج أبو علي عن رأي الجماعة.

14/- باب التعجب:

قال أبو علي -حين حديثه عن قولنا: (ما أحسن زيداً)-: "وزيداً وما أشبهه نصبٌ بأنه مفعول به"². واعترض ابن الطراوة على ذلك، وقال: "وإنما هو منصوبٌ لا مفعولٌ به، وهذا المنصوب يأتي على أربعة أوجه: مفعول به، ومضافٌ إليه، ومنقولٌ عنه ومسؤولٌ منه"³. ولم يوضح ابن الطراوة رأيه، أو يعلّله، ولا نفهم كيف سيعلّل للمسؤول ولا المنقول، ونعلم أنه ليس مضافاً إليه، وأخرج هو المفعول.

وقال الخليل ممثلاً: "إنه بمنزلة قولك: شيءٌ أحسنَ عبدَ الله، ودخله معنى التعجب"⁴؛ فزيد/ عبد الله هنا مفعول به؛ لأنّ (شيء) مبتدأ، ونابت عنها (ما) لإنشاء التعجب، و(أحسن) منقولٌ بالهمزة عن (حسن). وفي هذا يقول الجرجاني عبد القاهر: "ف(ما) في قولك: ما أحسن زيداً: مبتدأ، وأحسن: فيه ضميرٌ يعود إليه، وذلك الضمير هو الفاعل، وزيداً: منصوبٌ بأنه مفعول؛ فهو في حكم الإعراب كقولك: زيدٌ أذهبَ عمرًا"⁵. وهذا مذهب البصريين والكسائي⁶. ومعنى ما ذهب إليه ابن الطراوة؛ أنه وافق الكوفيين من غير الكسائي، وكذا الفراء⁷ -خاصةً- في القول بأن زيداً لم ينتصب مفعولاً، وإنما انتصب على حدّ ما انتصب في قولهم: (زيدٌ كريم الأب)⁸ فأصله في نحو: ما أحسن زيداً: زيدٌ أحسنٌ من غيره، إلا أنهم أتوا بـ(ما) فقالوا: ما أحسن زيداً

¹ - ينظر: الإيضاح، ص 110-114.

² - المصدر نفسه، ص 114.

³ - الإيضاح، ص 41.

⁴ - الكتاب، ج 01، ص 72.

⁵ - المقتصد في شرح الإيضاح، ج 01، ص 375.

⁶ - ينظر: ارتشاف الضرب، ج 04، ص 2065.

⁷ - ينظر رأي الفراء في: المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل، ج 02، ص 147، تح: محمد

كامل بركات، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط 01، 1402هـ/1982م.

⁸ - ينظر: همع الهوامع، ج 03، ص 37. وفيه: زيدٌ كريم الأب.

الفصل الثالث ----- الاعتراضات النحوية

على سبيل الاستفهام؛ نقلوا الصفة من زيد، وأسندوها إلى ضمير (ما)، وانتصب زيداً بأحسن؛ فرقاً بين الخبر والاستفهام¹.

ثم اعترض كذلك ابن الطراوة على قول أبي علي؛ بأن زيداً في قولنا: (أكرم زيد) فاعل، والباء بمنزلة الباء في قوله تعالى: ﴿كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾² [الإسراء: 96]. وقال ابن الطراوة: "وهذا قول لا وجه له؛ لأن حذف الباء في الآية يوضح معناها وحذفها في المسألة يمنع النطق بها، والصواب ما وجه ابن كيسان فيها"³. فقد فرق ابن الطراوة بين البائين في المثالين، فالباء في الآية لا يغير منها، وليست هي كذلك في المثال الأول. واحتج برأي ابن كيسان⁴؛ الذي ذهب مذهب الفراء والزجاج من أن الفعل (أكرم) فعل أمر لفظاً ومعنى⁵. وكان أبو علي قد رأى أنه فعل أمر لفظاً، وأمّا معناه فهو الإخبار؛ والتقدير: صار زيداً ذا كرم⁶، والباء زيدت للتعجب، وشبهت في ذلك بالباء في الآية⁷.

1 - ارتشاف الضرب، ج 04، ص 2066.

2 - ينظر: الإيضاح، ص 115.

3 - الإيضاح، ص 41.

4 - هو محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان أبو الحسن النحوي كان يحفظ المذهب البصري والكوفي في النحو؛ لأنه أخذ عن المبرد وثلعب. ينظر: بغية الوعاة، ج 01، ص 18.

5 - ينظر: شرح المفصل، ج 07، ص 148. ارتشاف الضرب، ج 04، ص 2067. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج 03، ص 27، 28، تح: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية.

6 - ينظر: الإيضاح، ص 115.

7 - ينظر المسألة بالتفصيل في: المقتصد في شرح الإيضاح، ج 01، ص 377.

15/- باب كان:

لابن الطراوة رأي مشهور في هذا الباب¹، إلا أنه اعترض على أبي علي قائلاً: "إلا أنه سمع² في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ تَكُنْ لَهُمْ آيَةً أَنْ يَعْلَمَهُ﴾³ [الشعراء: 197] أن يكون التأنيث لآية، فيحدثُ بالمعرفة عن النكرة، وأغفل قول سيبويه في قراءة بعضهم⁴: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾⁵ [الأنعام: 23] و ﴿تَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾⁶ [يوسف: 10] فلا يمتنع النصب في ﴿أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةً أَنْ يَعْلَمَهُ﴾ لأنَّ (أن يعلمه) هو الآية، وإذا لم يمتنع النصب فالرفع على ذلك التأويل إضماراً في (كان) أو إلغاءها، والقطع على الإلغاء ومنع الإضمار فيها مفسراً في (المقدمات) بما يُضطرُّ إلى الإقرار، ويُمنع في الإنكار بحول الله تعالى"⁷.

¹ - ينظر: أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو، ص 80. أبو الحسين بن الطراوة وآراؤه في النحو والصرف، ص 72.

² - ينظر: الإيضاح، ص 119.

³ - هي قراءة ابن عامر والجحدري؛ أي: (تكن) بالتاء، و(آية) بالرفع، وقراءة ابن عباس: (تكن - آية) بالتاء والنصب وقراءة الجمهور: (يكن) بالياء، و(آية) بالنصب. ينظر: الحجة للقراء السبعة، ج 05، ص 369. النشر في القراءات العشر، الحافظ أبو الخير ابن الجزري، ج 02، ص 336، تح: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان. الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد يوسف السمين الحلبي، ج 08 ص 552، تح: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، سورية. تفسير البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، ج 07، ص 39، تح: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد عوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 01 1413هـ/ 1993م.

⁴ - ينظر رأي أبي علي الفارسي في الحجة، ج 03، ص 287 - 290.

⁵ - قرأ أبو بكر وحمزة والكسائي ويعقوب (ثم لم يكن) بالياء على التذكير، وقرأ الباقر بالتاء على التأنيث وقرأ ابن كثير وابن عامر وحفص (فتنتهم) بالرفع، وقرأ الباقر بالنصب (فتنتهم) على أنها خبر (تكن) مقدّم واسمها (أن قالوا). ينظر: الإقناع في القراءات السبع، ج 02، ص 368. شرح طيبة النشر في القراءات العشر، شهاب الدين أبو بكر بن الجزري، ص 222، تح: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 02، 1420هـ - 2000م. النشر في القراءات العشر، ج 02، ص 257.

⁶ - قراءة الجمهور بالياء (يلتقطه)، وقرأ الحسن بالتاء (تلتقطه) وأجازه النحاة. ينظر: معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، ج 03، ص 93، تح: عبد الجليل عبد شلبي، عالم الكتب بيروت، لبنان، ط 01، 1408هـ/ 1988م.

⁷ - الإفصاح، ص 42.

الفصل الثالث ----- الاعتراضات النحوية

ومعنى هذه الكلام أنّ ابن الطراوة في الآية ﴿أَوْلَم تَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ﴾ رأى أبا علي جعل التانيث للآية، فجعل (آية) اسم كان، وهي نكرة، وهذا لا يكون، إلا أنّ الصواب غير ذلك، فأبو علي لم يقل هذا، وإنما ذكره عن غيره، ثم خرج إلى الرأي الذي رآه ابن الطراوة نفسه، وإليك قول أبي علي: "وعلى هذا قول من قرأ: ﴿أَوْلَم تَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ، عَلِمَتْهُ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾¹ ففي (تكن) ضمير القصة، و(آية) خبر ابتداء مقدم والجملة في موضع نصب، ولا يكون التانيث في (تكن) لآية؛ لما تقدّم من أنه إذا اجتمع معرفة ونكرة فالاسم المعرفة¹. ولهذا فأبو علي لم يخالف الجمهور. وتخريج القراءة في قوله تعالى: ﴿أَوْلَم تَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ﴾ قال الزجاج: "وإذا قلت (يكن) فالاختيار نصب (آية) ويكون (أن يعلمه) اسم كان، ويكون (آية) خبر كان... ومن قرأ (أول تكن لهم آية) -بالتاء- جعل (آية) هي الاسم، و(أن يعلمه) خبر (يكن)². وكلام أبي علي السابق هو ردّ على الزجاج، الذي جعل (آية) -وهي النكرة- اسما لكان، وهذا لا يكون؛ قال عبد القاهر معلقاً على كلام أبي علي: "وإنما أكد الشيخ أبو علي القول في هذه الآية ردّاً على أبي إسحاق الزجاج؛ لأنه قال: إنّ (آية) اسم (كان) وذلك سهوٌ منه بلا شبهة وليس أبو إسحاق ممن يعتقد ذلك مذهباً³. وهو الرأي الذي ذهب إليه الزمخشري⁴، إذ رأى أنه لا يكون (آية) اسماً لكان، وإنما في (تكن) ضمير القصة، و(آية أن يعلمه) جملة واقعة موقع الخبر. وعلى قول أبي علي: "ففي (تكن) ضمير القصة و(آية) خبر" اعتراض، فقد اعترض الأصبهاني قائلاً: "وهو سهوٌ؛ لأنّ (آية) وصفت بقوله (لهم) واختصت به، فلما تقدّم (لهم) على آية انتصب على الحال"⁵.

1 - الإيضاح، ص 119، 120.

2 - معاني القرآن وإعرابه، ج 04، ص 101.

3 - المقتصد في شرح الإيضاح، ج 01، ص 423.

4 - ينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، ج 04، ص 415، تح: عادل احمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، مكتبة العبيكان الرياض، المملكة العربية السعودية، ط 01، 1418هـ/ 1998م.

5 - الاستدراك على أبي علي في الحجة، أبو الحسين الأصبهاني الباقولي، ص 311، 312، تح: محمد أحمد الدالي، مكتبة البابطين المركزية للشعر العربي، لجنة نشر التراث العربي، الكويت، ط 01، 1428هـ- 2007م.

الفصل الثالث ----- الاعتراضات النحوية

وأما استشهد ابن الطراوة برأي سيبويه، فإنه يقصد قوله معلقاً على التأنيث في الآيتين: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ ﴿تَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾: "وإنما أنت لأنه أضافه إلى مؤنث هو منه، ولو لم يكن منه لم يؤنثه"¹. ويقول سيبويه قبل ذلك: "واعلم أنه إذا وقع في هذا الباب نكرة ومعرفة، فالذي تُشغَلُ به (كان) المعرفة"². وقد يجوز الإخبار عن النكرة في الشعر ضرورة³. وقال الزجاج في الآية الأولى: "إن شئت نصبت (فتنتهم) على خبر (يكن) ويكون (أن قالوا) هو الاسم، وأنت (تكن) وهو⁴ (إلا أن قالوا) لأن (أن قالوا) وهنا هو الفتنة. ويجوز أن يكون تأويل (أن قالوا) إلا مقاتلهم، ويجوز رفع الفتنة، وتأنيث (تكن) ويكون الخبر (أن قالوا) والاسم (فتنتهم). ويجوز: (ثم لم يكن فتنتهم إلا أن قالوا) فتذكر (يكن) لأنه معلق بأن قالوا، ويجوز (ثم لم يكن فتنتهم) بالياء ورفع الفتنة؛ لأن الفتنة والافتتان في معنى واحد⁵، وقال في الآية الثانية بأن النحاة أجازوا (تلتقطه) بالتاء، "وزعموا أن ذلك إنما جاز؛ لأن بعض السيارة سيارة، فكأنه قال: تلتقطه سيارة بعض السيارة"⁶.

وابن الطراوة في تنمة كلامه يرى بالغاء (كان)، وهذا رأي مشهور عنه، خالف فيه سيبويه والجمهور، إذ رأى أن (كان) تلغى إذا كان اللذان بعدها مرفوعين، "لأنه لا ارتباط لها بجزئي التركيب بعدها، وإنما بمضمون الجملة"⁷. وقد أجاز الإلغاء احتكاماً لنظرية العامل، ومما سُمع في ارتفاع الجزأين بعد كان:

إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ: شَامِتٌ وَآخِرُ مَثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ⁸

1 - الكتاب، ج 01، ص 51. ينظر: شرح كتاب سيبويه، ج 02، ص 394.

2 - الكتاب، ج 01، ص 47.

3 - ينظر: المصدر نفسه، ج 01، ص 48.

4 - اسم يكن: أي وهو يعود على المصدر في (أن قالوا).

5 - معاني القرآن وإعرابه، ج 02، ص 235.

6 - المصدر نفسه، ج 03، ص 94.

7 - أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو، ص 80.

8 - البيت للعجبر السلولي، ينظر: خزنة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، ج

09، ص 72، 73، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط 01 1420هـ-

2008م. وهو من شواهد الكتاب: ج 01، ص 71.

الفصل الثالث ----- الاعتراضات النحوية

إلا أن الجمهور جوّز ارتفاع الاسمين¹، وأنكره الفرّاء²، واختلفوا في توجيه الشاهد "فالجمهور على أن في (كان) ضمير الشأن اسمها³، والجملة من المبتدأ والخبر في موضع نصب على الخبر، ونُقِلَ عن الكسائي⁴ أن (كان) ملغاة، ولا عمل لها، ووافقه ابن الطّراوة⁵.

16/- باب ما:

اعترض ابن الطّراوة في هذا الباب على أبي علي في رفع (الماء) واعتقاد النّصب في (مرتوي)⁶ في قول الشاعر:

فَلَيْتَ كِفَافًا كَانَ خَيْرُكَ كُلُّهُ وَشَرُّكَ عَنِّي مَا ارْتَوَى الْمَاءُ مُرْتَوِي⁷

وقال بأنّ الرّفع لا ضرورة تدعو إليه⁸، وهذا الشاهد مشهور عن الفارسي، انفرد بتوجيهه، حتى ذكره أبو العلاء في رسالة الغفران⁹. ويرى ابن الطّراوة أنّ تقدير البيت حقيقةً هو: "فليت خيرك كله وشرك كفافا، فلما أولى الخبر (ليت) نصبه؛ لأنه حرف ناصب يلزم عمله؛ كالباء في ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الرعد: 43] تخفض ما وليها ولا ينقص¹⁰ عملها، وإن كان ما بعدها غير مضاف إليه، وإنما هو بحسبه محدّث عنه ورفع الاسم على جهة المعاقبة بينهما"¹¹.

1 - ينظر: همع الهوامع، ج 01، ص 353.

2 - ينظر: ارتشاف الضرب، ج 02، ص 951.

3 - ينظر: الكتاب، ج 01، ص 71.

4 - ينظر رأي الكسائي والكوفيين: همع الهوامع، ج 01، ص 353. ارتشاف الضرب، ج 03، ص 1195.

5 - همع الهوامع، ج 01، ص 354.

6 - ينظر: الإيضاح، ص 126. وأنبه إلى أنّ المحقق أثبت النصب للماء في نقل البيت، وهذا سهو منه.

7 - البيت من بحر الطويل، وهو ليزيد بن الحكم. ينظر: خزانة الأدب، ج 10، ص 472. الإنصاف، ص

157. معجم شواهد النحو الشعريّة، حنّا جميل حداد، رقم الشاهد: 3130، ص 679، دار العلوم، الرياض المملكة العربية السعودية، ط 01، 1404هـ/ 1984م.

8 - ينظر: الإيضاح، ص 43.

9 - ينظر: رسالة الغفران، ص 254، 255.

10 - أظنه يقصد: يُنْقَضُ.

11 - الإيضاح، ص 43.

ثم بين ابن الطراوة -فيما بعد- علة التقدير في البيت، وكيفية تخريجه، وكان قد بين أن أبا علي خالف الجمهور حين رفع ما نصبوا، وقد قال الجرجاني: "اعلم أن هذا البيت قد وقع في تفسيره تخليطاً من جهة النقل، فليس يُتصوّر منه شيء، والصحيح ما أذكره لك: اعلم أن (كفافاً) لا يخلو من أحد أمرين: إما أن يكون منصوباً ببيت، أو يكون خبراً مقدماً على (كان)، فإن جعلته خبراً لكان رفعت قوله: خيرك وشرك، فكأنك قلت: فليت كان -خيرك كله وشرك كفافاً عني، بمنزلة قولك: مكفوفين عني... ويكون في ليت إضمار الحديث والشأن؛ لأنك إذا نصبت كفافاً بكان نويت التأخير... وإذا وليه الفعل لم يكن بدّ من إضمار الأمر؛ نحو: ليته كان، وإن نصبت كفافاً بليت لم يكن من هذا الباب..."¹. وأمّا تقدير أبي علي رفع (الماء) فغلط، وهذا ما صرح به عبد القاهر: "فأما ما في هذا الكتاب² من التفسير فلا اعتماد عليه؛ لأنه مغلط"³. وفي هذا يقدر ابن الطراوة قائلاً: "و (مُرتَوٍ) هنا يجوز أن يُرادَ به معنى (من) فيكون الماء مضافاً إليه كأنه قال: من الماء، ويجوز أن يكون بحاله من باب الاتحاد والاكتساب، فيكون الماء مفعولاً به، ولا مُتوجّه له إلى غير هذين الوجهين"⁴. وهذا البيت أثار كثيراً من الأقوال والتوجيهات والتفديرات⁵؛ لعدم ائتمان اللبس الذي ساوره.

17- باب إن وأن:

لابن الطراوة في هذا الباب آراء ذات بال، خالف فيها غيره، وشهّرت عنه نعرض لها فيما بعد. وقد اعترض ابن الطراوة على مجمل ما جاء في هذا الباب من كتاب الإيضاح، وقال: "كلامه في هذا الباب واهي القواعد، عديم الفوائد، بعيد التأويل قليل التحصيل، لا يمكن التنبيه عليه إلا بالمشافهة فيه"⁶. ثم يفصل ما أجمل من اعتراض قائلاً: "إلا أنه شرع في التفرقة بين الكسر والفتح في قول العرب: أول قولي

¹ - المقتصد في شرح الإيضاح، ج 01، ص 466، 467.

² - يقصد كتاب أبي علي الإيضاح وتفسيره للبيت.

³ - المقتصد في شرح الإيضاح، ج 01، ص 467.

⁴ - الإيضاح، ص 44.

⁵ - ينظر: شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي، عبد الله بن بري، ص 115، تح: عيد مصطفى درويش، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، مصر، 1983م.

⁶ - الإيضاح، ص 45.

الفصل الثالث ----- الاعتراضات النحوية

أني أحمد الله؛ بفتح أن وكسرها؛ هذا نصٌ سيويوه¹، والفتح قبل الكسر². وكان أبو علي قد قال: "إِذَا وَقَعَ الْمَكْسُورَةُ وَالْمَفْتُوحَةُ فِي مَوْضِعٍ فَالْتَأْوِيلُ مُخْتَلَفٌ، تَقُولُ: أَوَّلُ مَا أَقُولُ إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ، فَتَكْسِرُ الْهَمْزَةَ مِنْ (إِنِّي) وَتَفْتَحُهَا، إِذَا كَسَرْتَهَا كَانَ قَوْلُكَ: أَوَّلُ مَا أَقُولُ: مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ الْخَبْرُ، تَقْدِيرُهُ: أَوَّلُ قَوْلِي إِنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ ثَابِتٌ أَوْ مُوجُودٌ، وَإِذَا فَتَحْتَ الْهَمْزَةَ مِنْ (أَنِّي) كَانَ التَّقْدِيرُ: أَوَّلُ قَوْلِي أَنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ؛ كَأَنَّهُ قَالَ: أَوَّلُ قَوْلِي الْحَمْدُ لِلَّهِ فَجَازَ لِأَنَّ الثَّانِي هُوَ الْأَوَّلُ، كَمَا تَقُولُ: أَوَّلُ شَأْنِي أَنِّي خَارِجٌ، فَتَفْتَحُ؛ لِأَنَّ الْخُرُوجَ شَأْنٌ وَأَمْرٌ"³. وتفسير هذا الكلام هو ما قاله أبو علي قبل ذلك: "وعمل أن المفتوحة كعمل إن المكسورة ومعناها مختلف؛ لأن المفتوحة مع ما بعدها في تأويل اسم... وأما المكسورة فإنها تقع في الموضع الذي يتعاقب عليه الابتداء والفعل"⁴. ومثل للمفتوحة بقوله: "بلغني بأنك منطلق؛ فيكون المعنى: بلغني انطلقك"⁵. ومثل للمكسورة بقوله: "فمن المواضع التي تُكسر فيها قولك مبتدئاً: إن زيدا منطلقاً، كسرت إن لأن الموضع للاسم والفعل"⁶.

وقد اعترض ابن الطراوة على تقديرات أبي علي قائلاً: "فقال: (إذا كسرتها كان قولك: أول قولي: مبتدأ محذوف الخبر، تقديره: إنني أحمد الله ثابت أو موجود) وأخبر مخاطبه أن قوله هذا الكلام ثابت، وكان يظنه غير ثابت، وأن آخره بخلاف ذلك، وقوله (أو موجود) فخير فيهما، فكأنه أخبر مخاطبه أن أول قوله هذا الكلام موجود، وآخره معدوم، فيدخل الآخر في العدم، وقد أثبتته بإضافته ضمير الكلام الموجود، فأما تناقض هذا الكلام، وتراكم هذا الظلام، وموقع هذا التحرير: (ثابت) و(موجود) واعتقادهما نائبين عن الخبر المفقود، وهذا الكلام دون هذا الإضمار صحيح المعنى، معقول المغزى، وإظهاره مغلَّباً به، ومخرج له عن معناه إلى ما لا يُعقل ولا يُحصَلُ"⁷. ومعنى ما ذهب إليه ابن الطراوة أن أبا علي حينما قدر في قولنا: (أول ما أقول إنني أحمد الله)

¹ - قال سيويوه: "أول ما أقول: أني أحمد الله؛ كأنك قلت: أول ما أقول الحمد لله، وأن في موضعه، وإن أردت الحكاية قلت: أول ما أقول: إنني أحمد الله". الكتاب، ج 03، ص 143.

² - الإفصاح، ص 45.

³ - الإفصاح، ص 128.

⁴ - المصدر نفسه، ص 127.

⁵ - المصدر نفسه، ص 127.

⁶ - المصدر نفسه، ص 128.

⁷ - الإفصاح، ص 45.

الفصل الثالث ----- الاعتراضات النحوية

حَذَفَ الخبر، وكان التقدير: (أول قولي إني أحمد الله ثابت أو موجود) وقع في تناقض إذ أنه أثبت بقوله: (ثابت أو موجود) أن أول كلامه وقوله ثابت وحاصل، فيكون بالضرورة آخره معدوماً غير حاصل، ويناقض هذا المعنى المحصل ضرورةً أنه أثبت آخر كلامه حين ألحق ضمير المتكلم بـ(قولي) فيكون تقدير الجملة عند أبي علي يحمل تناقضاً معيباً، ورأى ابن الطراوة -كذلك- أن الكلام تامّ المعنى، لا يعوز خبراً محذوفاً. فأبو علي قدر: أول قولي: مبتدأ، وقولنا: إني أحمد الله: معمول المصدر (قولي) وخبر (أول) محذوف، تقديره: ثابت أو موجود، إلا أن ابن الطراوة لم ير هذا التقدير، إذ الكلام عنده تامّ المعنى مستوفيه، فأول قولي: مبتدأ، والجملة المقولة: خبر، فلماذا التقدير وسيبويه يقول مقدراً: "أول ما أقول إني أحمد الله"¹ ولم يُقدّر سيبويه محذوفاً.

إلا أن ابن الطراوة فهم من الجملة الأولى ما قصده أبو علي في الجملة الثانية من فتح أن، فأبو علي إنما قدر على الحكاية، فقوله: إني أحمد الله، جملة محكية بعد القول، وكأنك قلت: أول قولي إن عمراً منطلقاً كان يوم الجمعة²، وأما إذا فتحنا الهمزة كان التقدير: أول ما أقول إني أحمد الله، فالجملة (إني أحمد الله) في موضع خبر، ولا تقدير في الكلام، وكأننا قلنا: أول شأنني إني خارجٌ. وأبو علي ذكر التقديرين؛ لأنّ الفتح والكسر في إن لا يجتمعان إلا عند اختلاف التأويل، وسيبويه في تقديره إنما تحدّث عن تقدير الكلام لا عن تقدير الإعراب، ولذا لم يذكر الخبر المحذوف، لأنه واجب الحذف وأشار إلى ذلك قائلاً: "وإن أردت الحكاية قلت: أول ما أقول إني أحمد الله"³. وأما قول ابن الطراوة: "ثم قال: (وإذا فتحت الهمزة من (أني) كان التقدير: أول قولي إني أحمد الله) فجعل إعادة قوله بلفظه تقديراً له وعبارةً عنه"⁴. ومعنى كلامه؛ أن ابن الطراوة قال إن أبا علي جعل خبر لفظ القول جملة المقول، أي لفظ المقول أو ألفاظ القول والتي هي: إني أحمد الله.

ثم يوضح ابن الطراوة رأيه محتجاً عليه قائلاً: "وصواب النظر في هذا الكلام أن تعلم أن لفظ الحدث يُحملُ بـ (ما) مع الفعل، فيكون بـ (ما) تقديران: أحدهما أن تكون (ما) مع ما بعدها بمنزلة الحدث، فيكون التقدير: أول تكلمي تحميداً لله، والتقدير الثاني:

¹ - الكتاب، ج 03، ص 143.

² - ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح، ج 01، ص 479.

³ - الكتاب، ج 03، ص 143.

⁴ - الإيضاح، ص 45.

الفصل الثالث ----- الاعتراضات النحوية

أن تكون [ما]¹ نكرة يلزمها النعت أو الوصل، فيكون التقدير: أول كلامي أو دعواي هذا الكلام الذي هو إني أحمد الله، وليس في الكلام حذف ولا إضمار ولو كان فيه حذف لوجد في بعض المواضع، واتساع موقعه للسامع². ثم يذكر ابن الطراوة أبوابا ذات صلة شبه قريبة بالبَاب، ليست من صلب الاعتراض على أبي علي، وإنما من باب الاتساع، إلا أنه أجمل القول ثانية معترضاً على باب (إنّ وأنّ) في الإيضاح، وقال إنه خالف سيبويه، وأنه شكّل القول وعجم المعنى، وهذه إشارة يسيرة فيما تنطوي عليها هذه الأبواب من وجوه النظر، وتزاحم المعاني عليها، وإنما لوحت لك بهذا ليكون منك بتوقّد وكيد، واعتناء شديد، فإنّ هذا الرّجل لفّ القول فيها على غرّه، ولم يفرق بين حلوه ومُرّه، وما اختصره سيبويه في صفحات كثيرة، بسطه في كلمات يسيرة، فصار الناظر فيه بين فوّت الرّاحة وعدم المعرفة، وكلام سيبويه أسهل للفكّ، وأجلى للشكّ وأقرب للمتأول، وأشرف للمحاول من هذه الخزعات، والأسماء المهولات³. وهذه الحدة في العبارة، والسخرية في الأسلوب، عرفت عن ابن الطراوة في جلّ أبواب هذا الكتاب.

ثمّ يعترض ابن الطراوة قائلاً: "وقال: (ما رأيتَه مذ أنّ الله خلقتي، فتفتّح أنّ بعد مذ)⁴ وذلك أصوب من قوله فتح الهمزة وكسر الهمزة⁵. وفي هذا الاعتراض نكتة لطيفة، ولفتة طريفة من ابن الطراوة، فقد اعترض على استعمال لفظة: فتح الهمزة وكسر الهمزة، وارتضى قولاً: فتح أنّ، وكسر إنّ، وقال بأنّ القول بفتح الهمزة أو كسر الهمزة كالقول في الطاء بضمّ الإطباق، وفي الصاد بفتح الصّفير، وفي الميم بكسر الغنة، فهو "يفصح عن كلّ واحد منها بطبعه، ويعدّل عن اسمه ووضع، فما أقبح بالرّجل [السوي]⁶، المتميّز باللسان العربيّ، أنّ يفوه بمثل هذه الحال، ويجول لسانه في هذا السّخف من المقال⁷. ثمّ يستدرك ويجيب على من قد يزعم أنّه إنّما فعل هذا بالألف

1 - زيادة يقتضيها السياق.

2 - الإيضاح، ص 46.

3 - المصدر نفسه، ص 46.

4 - ينظر: الإيضاح، ص 128.

5 - الإيضاح، ص 46.

6 - في الأصل: سري، وأظنه خطأ.

7 - الإيضاح، ص 46، 47.

الفصل الثالث ----- الاعتراضات النحوية

للالتهباس بهمزة فأرٍ وبئرٍ ونورٍ قائلًا: "شأنُ هذه المراتب ألا يلحقها هذا النوع من التغيير"¹.

ثم يعترض ابن الطراوة على قول أبي علي: "ولا بدّ من أن تقدّر حذف المضاف قبل أن جعلت مذ حرفاً أو اسماً"². فقد اعترض ابن الطراوة على أبي علي الذي شكّ أو خيّر، ثم يلتمس له العذر قائلًا: "ولسنا ننتقد هذا عليه، رحمه الله، اضطرب فيها تسع مرّات، فهذا الشكّ موضوعٌ عنه، ولكنه أساء التّأويل في تقدير الإضافة إلى (أنّ) وهذا ممتنع فيها ثقيلةً أو خفيفةً"³. وهو بهذا الرّأي خالف الجمهور، وقد صرّح بذلك قائلًا: "فأمّا حكاية سيبويه: (لحقّ إنّ منطلقاً)⁴ ففيه نظر، وبيّنّا القول عليه في الموضع الذي يختصُّ به"⁵. وهو بهذا لم يخالف أبا علي فقط، وإنّما خالف الجمهور أو البصريين خاصّة، إذ قال بمنع الإضافة إلى (أنّ) خفيفةً كانت أو ثقيلةً، وينقل عنه هذه الرّأي السيوطي قائلًا: "وقال ابن الطراوة: لا يجوز أن يُضَافَ إلى (أنّ) ومعمولها؛ لأنّ معناها التّراخي، فما بعدها في جهة الإمكان، وليس بثابت، والنّيّة في المضاف إثبات عينه بثبوت عين ما أُضيفَ إليه، فإذا كان ما أُضيفَ إليه غير ثابت في نفسه، فإنّ ثبوت غيره محال"⁶. وهذا الرّأي ليس ممّا خصّه من الاعتراضات على أبي علي.

¹ - الإفصاح، ص 47.

² - الإفصاح، ص 129. نقل محقق الإفصاح القول هكذا، ونقله محقق الإفصاح: "ولا أنّ تقدّر حذفَ المضاف قبل أن جعلت مذ حرفاً أو اسماً" الإفصاح، ص 47. وكلا النصّين فيه اضطراب، ولا يتفقان مع السياق، ولا يتحصّل معهما المعنى، وأظنّ ذلك سهواً من المحقّقين، والنصّ أظنّه: "ولا بدّ من أن تقدّر حذفَ المُضَافِ قبل، إنّ جعلت مذ حرفاً أو اسماً". وهذا ما يقتضيه سياق القاعدة النحوية.

³ - الإفصاح، ص 47.

⁴ - قال سيبويه: "وسمعا فصحاء العرب يقولون: لحقّ أنّه ذاهبٌ، فيضيفون، كأنّه قال: ليقين أنّ ذاهب، أي ليقين ذاك أمرك، وليست في كلام كل العرب". الكتاب، ج 03، ص 157.

⁵ - الإفصاح، ص 47.

⁶ - همع الهوامع، ج 02، ص 285.

18/- باب ظننت:

اعترض ابن الطراوة على أبي علي نَزَرَ القول في هذا الباب، وسرعة التعرّيج عليه، وقلة المكوث عنده؛ إذ عاب عليه عدم بسط القول في باب (ظننت) والباب محتاج إلى ذلك، مفنقراً إليه، مستشهداً بسببويه؛ الذي أعاد القول في هذا الباب أربع مرات في كتابه¹. فقال ابن الطراوة عن أبي علي: "ولفّه هذا الرجل في أسطر يسيرة المقدار سليمة من التطويل والإكثار، وهذا ما لا يصح"².

وفي هذا الباب أجاز أبو علي إعمال (ظن) حين يتقدّم عليها معمولاً لها؛ قال: "وإذا ابتدأت بهذه الأفعال فقلت: ظننت زيدا منطلقاً، أعملتها في المفعولين، وإن وسطتها أو أخرتها كنت بالخيار في الإعمال والإلغاء"³. واعترض ابن الطراوة على هذا الرأي: وقال: "وأجاز في هذا الباب نصب الاسمين متقدّمين اغترارا بجوازهما مرفوعين، وهذا مرفوع عنه؛ لأنّ غيره ألمّ به⁴، وقد أشرنا إلى منعه فيما مضى"⁵. فابن الطراوة يمنع تقديم المفعولين. ومما اشتهر عنه⁶ أنه إذا توسط الفعل، وتقدّم معمول وتأخّر معمول فإنّ المتقدّم منصوبٌ بالقصد إليه، لا بالفعل؛ لأنّه لا يجوز تقدّم معمول على عامله وأمّا إذا تأخّر الفعل، وتقدّم معمولان كلاهما، فإنّهما لا يُنصبان بالقصد إليه؛ لأنّ القصد إليه عاملٌ يتّجه إلى معمول واحد فقط، ومن ثمّ فإنّه يجب رفعهما على الابتداء والخبر وإلغاء الفعل، كذا قال ابن الطراوة.

وتخرج المسألة⁷ أنّ تقديم الفعل على المفعولين يوجب إعمال الفعل فيهما، فتقول وجهاً واحداً: ظننت زيدا منطلقاً، وإمّا وسطت الفعل بين المفعولين، فلك الإلغاء والإعمال؛ تقول: زيداً ظننت منطلقاً، وتقول: زيداً ظننت منطلقاً، وإنما تساويًا لأجل أنّ واحداً من المفعولين تقدّم، والفعل بينهما، فهو متأخّرٌ من وجه، ومتقدّمٌ من آخر، فتكون مرتبة الابتداء متساوية مع مرتبة الفعل، فالابتداء أقرب إلى المفعول الأول، الفعل أقرب

¹ - ينظر: الكتاب، ج 01، ص 39، و118، و235. و ج 03، ص 165.

² - الإفصاح، ص 48.

³ - الإيضاح، ص 130.

⁴ - يقصد سببويه، ينظر: الكتاب، ج 01، ص 120.

⁵ - الإفصاح، ص 48.

⁶ - ينظر: أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو، ص 98.

⁷ - ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح، ج 01، ص 496، 497.

الفصل الثالث ----- الاعتراضات النحوية

إلى المعمول الثاني؛ ولهذا جاز الوجهان على حدّ سواء. أمّا تأخيرُ الفعل عن معموليّهِ فالأحسن فيه الإلغاء، والإعمال على ضعف¹، فتقول: زيدٌ منطلقٌ ظننتُ، وقد تقول: زيدًا منطلقًا ظننتُ؛ لأنّ الفعل لا حظَّ له في التقدّم بوجهٍ. وإذا كان ذلك كذلك؛ ضعف عمله، وحسنُ الغاؤه؛ لأجل أنّك إذا لفظتَ المعمولين كان الابتداء إليهما أقربَ من الفعل وأولى العاملين الأقربُ.

واعترض ابن الطراوة على قول أبي علي: "وتقول: زيدٌ ظننتُهُ منطلقًا، فتجعل الهاء إن شئتَ ضميرًا لزيدٍ، وإن شئتَ ضميرًا للمصدر، فإن جعلتَ الهاءَ لزيدٍ، فإن زيدًا يرتفع بالابتداء، وقولك: ظننتُهُ منطلقًا: في موضع خبره، وإن شئتَ نصبتَ زيدًا على قول من قال: زيدًا ضربته، فقلت: زيدًا ظننته منطلقًا، فإن جعلتَ الهاءَ كنايةً عن المصدر نصبتَ فقلت: زيدًا ظننته منطلقًا، كأنك قلت: زيدًا ظننتَ ظنا منطلقًا"². وأظنه اعترض عليه حين خير في إعادة الهاء على زيد أو على المصدر، وقال بأنه "لا بدّ إذا كانت كذا من الرّفع في الخبر"³، وهذا لا يجيزه أبو علي، وبخاصة إذا عادت الهاء على المصدر؛ فقال: "وأقبحُ من هذا أن تقول: زيدٌ ظننتُ ظنًا منطلقًا"⁴.

وتخريج المسألة أن قولنا: (زيدٌ ظننتُهُ منطلقًا) فيه وجوه⁵؛ فإمّا أن تجعل زيدًا مبتدأ، وتجعل الهاءَ المفعول الأول، ومنطلقًا المفعول الثاني، والجملة (ظننته منطلقًا) في موضع خبر المبتدأ (زيد). وإمّا أن تقول: (زيدًا ظننته منطلقًا) فتجعل زيدًا منصوبًا بفعلٍ مضمّرٍ يفسره هذا الظاهر؛ كأنك قلت: ظننتَ زيدًا منطلقًا ظننتُهُ منطلقًا، وإمّا أن تقول: زيدًا ظننته منطلقًا، فتجعل الهاءَ ضميرًا للمصدر؛ كأنك قلت: زيدًا ظننتَ ظنا منطلقًا وذلك أنّ المصدر يُضمّرُ لدليل الفعل عليه.

ثمّ يعترض ابن الطراوة على أبي علي الذي رأى أنّ الفعل (ظنّ) إذا دلّ على التهمة جاز الاقتصار على مفعول واحد⁶، ورأى أنّ هذا الكلام "يدلّ على أنه يجوز فيه أكثر من واحد، ويضع عنه هذا الوهم الذي أخرجه من الظنّ الذي هو توهم المعنى

¹ - ينظر: الكتاب، ج 01، ص 120.

² - الإيضاح، ص 131.

³ - الإيضاح، ص 48.

⁴ - الإيضاح، ص 131.

⁵ - ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح، ج 01، ص 500.

⁶ - ينظر: الإيضاح، ص 132.

الفصل الثالث ----- الاعتراضات النحوية

داخل الذهن إلى الفعل الذي هو توجيه التهمة إلى المتهم، وإنما الصواب أن يجيء به من باب مقتصر على واحد؛ نحو قوله تعالى: ﴿ تَنْظُرُ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ ﴾ [القيامة: 25]¹. وأظن أن المسألة لا تقبل هذا الاعتراض، فأبو علي إنما قصد من الفعل (ظن) معنى التهمة لا معنى الشك، فمعنى الفعل الذي أخرجه من أفعال الشك واليقين، وجعله متعدياً إلى واحد، فقولنا: ظننتُ زيداً، هي بمعنى: اتهمتُ زيداً، ونظير هذا الفعل (علمت) الذي يتعدى هو كذلك إلى مفعول واحد إذا كان بمعنى (عرفت)، وهذه مسألة من النحو فيها جلاء، لا يُداخله مرء. وتخريج الآية هو أن (أن) وما في حيزها سدّت مسدّ مفعولي (تظن)².

19/- باب اسم الفاعل وما أشبهه:

بسط القول ابن الطراوة في هذا الباب عن آرائه واعتراضاته على ما رآه جملة من النحاة، وذلك قبل أن يعترض على أبي علي خاصة، فلم يرتض من النحاة المضارعة بين أسماء الفاعلين والأفعال، واعترض على وجوب العمل والإعراب فيها وهذا ما ذهب إليه أبو علي -كذلك- أتباعاً لا ابتداءً، مستنداً لا منفرداً³. لكن ابن الطراوة اعترض على أبي علي الذي قال: إن قولنا: (هذا ضاربُ زيدٍ اليومَ وغداً عمراً) قبيحٌ؛ "لفصلك بين حرف العطف وما عطف به الظرف"⁴، ثم رأى -أبو علي- أن ذلك جاء في الشعر ضرورةً في قول الأعشى:

يَوْمًا تَرَاهَا كَشِبِهِ أَرْدِيَةَ الْـ عُسْبٍ وَيَوْمًا أَدِيمَهَا نَغْلًا⁵

¹ - الإفصاح، ص 48.

² - ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه، محي الدين الدرويش، مج 08، ص 153، دار اليمامة، ودار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط 07، 1420هـ/1999م.

³ - ينظر رأيه في الإيضاح، ص 133، والإفصاح، ص 49.

⁴ - الإيضاح، ص 135.

⁵ - البيت في ديوان الأعشى، ص 383، تح: محمد محمد حسين، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان 1974م. والبيت روي في مواضع أخرى بشيء من الاختلاف في الرواية: ينظر شرح شواهد الإيضاح، ص

ورأى ابن الطراوة أنه أُضْمِرَ فيها فعل دلّ عليه ما قبله، فأغنى عن إعادته، وتقديره: "ويوماً ترى أديمها نغلا"¹، ثم قدر في المثال: (هذا ضاربُ زيدٍ اليومَ وغدا عمرا) تقديراً فيه ترتيب صحيح مفهوم متقابل الأجزاء منظوم، وهو: (هذا ضاربُ زيدٍ اليومَ وعمرا غدا)².

20- باب الصفة المشبهة باسم الفاعل:

شبهه أبو علي في هذا الباب كلاً من حسنٍ وشديدٍ ونحوهما، باسم الفاعل، وشبهها به من باب أنها تُذَكَّرُ وتؤنَّثُ وتنتنَى وتجمعُ بالواو والنون والألف والتاء، وتميزُ عنها برتبةٍ قاصرة، وإنما تقصرُ عنها لأنها ليست جاريةً على الفعل، ولم تكن على أوزانه كما كان اسم الفاعل جارياً على وزن الفعل في حركاته وسكناته³. ولم يستسغ ابن الطراوة بهذا مذهباً، فاعترض بأن قال: "قصدَ في هذا الباب التنبية على حسنٍ وشديدٍ ونحوه، ممّا لا يكون لفظه لفظ (فاعل). وهذا جهلٌ بالعرض المقصود فيه، وأيُّ فرق بين قولي: مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهه، وحسنٍ وجهها، وحسنٍ الوجه، وحسنٍ وجهٍ وحسنٍ الوجه؛ وبين قولك: مررتُ برجلٍ ثابتٍ عقله، أو ثابتٍ عقلاً، وثابتٍ العقلِ وثابتٍ عقلٍ، وثابتٍ العقل؛ وهو لفظ (فاعل) جارٍ على (ثَبَّتَ) كما يجري ضاربٌ على ضرب"⁴. ورأى بأنَّ الغرض في هذا الباب أن تشبه السبب الواقع بعد (قاعدي) ونحوه ممّا لا يتعدى فعله إلى منصوب أو مخفوض - وهو في الحقيقة فاعل - بالسبب الواقع بعد (ضارب) ونحوه، ممّا يتعدى فعله إلى منصوب أو مخفوض، وهو في الحقيقة مفعول⁵، ويمثّل ابن الطراوة على ذلك، مستشهداً بما استشهد به سيبويه⁶.

ثمّ يعترض ابن الطراوة على أبي علي الذي جعل اسم الفاعل عاملاً بأنه يجري من الفعل على حركاته وسكناته، فجعله الجريُّ هذا عاملاً، يقول ابن الطراوة: "قصارت

¹ - الإفصاح، ص 50.

² - ينظر: المصدر نفسه، ص 50.

³ - ينظر: الإفصاح، ص 138.

⁴ - الإفصاح، ص 50.

⁵ - ينظر: المصدر نفسه، ص 50، 51.

⁶ - ينظر: المصدر نفسه، ص 51. الكتاب، ج 01، ص 197، ج 02، ص 190. وينظر المسألة بالتفصيل

في همع الهوامع، ج 03، ص 62 - 72.

الفصل الثالث ----- الاعتراضات النحوية

هذه المشكلة عنده موجبة لأن يعمل عمله، وينبغي له أن يعرضَ ليقبلَ مثالا يجري عليه ليعمل عمله، كأنه (فاعل) بوزن (كابل) فالكلام في مثل هذا تضييع للزمان، وتحيير للأذهان¹. والاعتراض على أبي علي في هذه المسألة هو اعتراض على جملة من النحاة؛ لأنَّ أبا علي في هذا الباب لم يخالف الجمهور إلا في القليل، وإنما كان يُعهدُ على أبي علي أن ينفردَ ببعض المسائل²، انفرادَ اجتهادٍ لا انفراد اعتراض.

21/- فصل إعراب قوله تعالى: ﴿مُفْتَحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ﴾:

هذا الفصل تابع في بابه للصفة المشبهة باسم الفاعل، ومدار الكلام فيه عن قوله تعالى: ﴿جَنَّتٍ عَدْنٍ مُفْتَحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ﴾ [ص: 50]. وقد كان لابن الطراوة اعتراض على تخريج أبي علي إياها؛ قال أبو علي: "فأما قوله تعالى: ﴿جَنَّتٍ عَدْنٍ مُفْتَحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ﴾ فليس على مفتحة لهم الأبواب منها³، ولا على أن الألف واللام سدّتا مسدّ الضمير العائد من الصفة، ولكن الأبواب بدل من الضمير⁴ الذي في مفتحة؛ لأنك تقول: فتحت الجنان إذا فتحت أبوابها، وفي التنزيل: ﴿وَفُتِحَتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَابًا﴾ [النبا: 19] فصار ذلك بمنزلة: ضرب زيد رأسه⁵.

ولم يرتضِ ابن الطراوة أن يكون العائد على البدل (الأبواب) ضميرًا في (مفتحة)، ووافق الكوفيين في القول بأن الألف واللام في (الأبواب) معاقبة للعائد على ما قبله، بدليل قولنا: (مررتُ برجلٍ حسنِ الوجه)⁶. ويستحضر ابن الطراوة -استشهادا- قول سيبويه: "قالبدل أن تقول: ضربَ عبدُ الله ظهره وبطنه، وضربَ زيدَ الظهرُ

¹ - الإفصاح، ص 51.

² - ينظر آراء الفارسي في همع الهوامع، ج 03، ص 63، 71.

³ - قال الزجاج: "ومعنى مفتحة لهم الأبواب؛ أي: منها" معاني القرآن وإعرابه، ج 04، ص 337.

⁴ - هذا رأي البصريين؛ يقول الزمخشري: "والأبواب بدل من الضمير، تقديره: مفتحة هي الأبواب كقولهم: ضربَ زيدَ اليدُ والرجلُ، وهو من بدل الاشتغال". الكشاف، ج 05، ص 276.

⁵ - الإفصاح، ص 140.

⁶ - ينظر: الإفصاح، ص 52.

الفصل الثالث ----- الاعتراضات النحوية

والبطن... ومُطَرْنَا سَهْلُنَا وَجِبْلُنَا، ومَطَرْنَا السَّهْلُ وَالْجِبْلُ¹. وأردفَ القول بأنَّ أبا علي لم يفهم قول سيبويه: "وقال آخر:

أَمَّا النَّهَارُ فَفِي قَيْدٍ وَسُلْسِلَةٍ وَاللَّيْلُ فِي قَعْرِ مَنْحُوتٍ مِنَ السَّاجِ²

فكأنه جعل النهار في قيد، والليل في بطن منحوت، أو جعله الاسم أو بعضه³. والشاهد في عبارة سيبويه: أنه جعل النهار بدلا من السجين الذي يجعل في القيد، وكذلك الليل إذ يجعل فيه في بطن محبس منحوت؛ أي محفور من الساج⁴؛ وكأني به قال: (السجين في قيد نهاره، وفي قعر منحوت ليله). وكان قد قال عبد السلام هارون في تخريجه البيت: "وشاهدُ المجاز في جعل النهار في سلسلة، وإنما السجين هو المجمعول فيها"⁵. وهذا التخريج لا يحقق تقدير البديل في الشاهد، وذلك لأنَّ الشاهد إنما سيق للبديل لا المجاز. قال ابن جنِّي في هذا البيت: "وإنما يريد أن هذا المذكور [أي السجين] في نهاره في القيد والسلسلة، وفي ليله في بطن المنحوت"⁶. وأمَّا قول سيبويه: "فكأنه جعل النهار في قيد والليل في بطن منحوت" فذكر على سبيل التنبية والشرح لا الاستشهاد والتخريج بدليل جعله بدلا في قوله: "أو جعله الاسم أو بعضه" وهذا ما أظنه الذي قصده ابن الطراوة من أن أبا علي لم يفهم عبارة سيبويه.

ثم يعتب ابن الطراوة على أبي علي استشهاده بقوله تعالى: ﴿وَفُحِّتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَابًا﴾، وقال ابن الطراوة إن هذه الآية لا تلتقي وقولنا: ضُرب زيد رأسه؛ ذلك لأنَّ الآية تخلو من بدل؛ لأنها مثل قولنا: (شيدت الدار فكانت ملجأ حصينا ومكانا مكينا)⁷. ولا يخفى أن البديل لا حضور له في هذا المثال. إلا أن أبا علي استشهد بقوله تعالى: ﴿وَفُحِّتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَابًا﴾ على أنه يجوز أن يُوقع التفتيح على الجنات، وإن كان ذلك

¹ - الكتاب، ج 01، ص 158. وقال الأعمى الشنتمري معلقا وشارحا: "يجوز أن تبدل السهل والجبل من الضمير بدل اشتمال". النكت، ج 01، ص 388. وهو بذلك يخالف تلميذه ابن الطراوة في فهمه للقول.

² - البيت للجرنقش بن يزيد الطائي. ينظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، إميل بديع يعقوب، مج 02، ص 32، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 01، 1417هـ/ 1996م.

³ - الكتاب، ج 01، ص 160، 161.

⁴ - الساج: شجر من شجر الهند.

⁵ - الكتاب، ج 01، ص 161، الهامش (1).

⁶ - المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ج 02، ص 184.

⁷ - ينظر: الإفصاح، ص 53.

الفصل الثالث ----- الاعتراضات التحويية

للأبواب حقيقةً، كما أوقع على السماء، والغرض الأبواب¹، وليس كما فهمه ابن الطراوة. وأما استشهاده بـ: (ضرب زيد رأسه) فليس أشدّ مشابهةً لقوله تعالى: ﴿مُفْتَحَةً لِّمَنْ الْأَبْوَابُ﴾ من لو أنه قال: ضرب زيد الرأس؛ لأنّ (الأبواب) ليست بمضافةً كما هي الحال في (رأسه). وربما قصد أنه بمنزلة بدل البعض من الكل².

وأما اعتراض ابن الطراوة على أبي علي في جعل البديل من الضمير في (مفتحة) لا على (مفتحة) نفسها؛ لأنه لا عائد فيه على جنات عدن، وهذا نفسه يلزم البديل؛ لأنّ بدل البعض والاشتمال لا بدّ فيه من عائد على الأول، فالذي فرّ منه فيه وقع³؛ وابن أبي الربيع تولى الدفاع عن أبي علي والردّ على عبارة ابن الطراوة قائلاً: "فإن قلت: فررت من الصفة لأجل الضمير، ووقعت في حذف الضمير؛ لأنّ بدل البعض من الكلّ وبديل الاشتمال لا بدّ فيهما من ضمير؛ قلت: فررت من حذف الضمير من الصفة إلى حذف الضمير من البديل؛ لأنّ حذف الضمير من الصفة لم يثبت، إلا أن تكون الصفة جملة⁴. وفي العموم فإنّ ما ذهب إليه ابن الطراوة هو ما ذهب إليه من قبل جماعة الكوفة، وأما ما ذهب إليه أبو علي هو نفسه ما ذهب إليه جماعة البصرة.

22/- باب المصادر التي أعملت عمل الفعل:

اعترض ابن الطراوة على أبي علي جعله (شييناً) منصوباً بـ(رزقا)⁵ في قوله تعالى: ﴿وَبَعْدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا وَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ [النحل: 73]. وقال بأنّ هذا خطأ؛ لأنّ (الرزق) اسم بمنزلة الطحن والرعي، لا يجوز عمل شيء منه في غيره⁶. ويستعضد بقول ابن النحاس: "لو قلت: أعجبنى طحن زيد الدقيق، وخبز زيد الرغيف، ودهن زيد لحيته؛ لم يجز حتى تقول: من طحن زيد وخبزته، ودهنه، وكذلك في قوت زيد عياله، إذا أردت بالقوت ذات الشيء المقتوت، فإذا أردت ما يعمل فيما بعده، قلت: عجبت من قوت زيد عياله، ففتحت القاف كما تفعل ذلك

¹ - ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح، ج 01، ص 546.

² - ينظر: المصدر نفسه، ج 01، ص 546.

³ - الإيضاح، ص 52.

⁴ - البسيط في شرح جمل الزجاجي، ص 1096.

⁵ - ينظر: الإيضاح، ص 141.

⁶ - ينظر: الإيضاح، ص 53.

الفصل الثالث ----- الاعتراضات النحوية

في الطَّحْنِ وَالْخَبْزِ وَالرَّعِي¹. فَأَمَّا (شَيْئًا) - فِي رَأْيِ ابْنِ الطَّرَاوَةِ - فَإِنَّهُ يَنْتَصِبُ انْتِصَابَ الْحَدِيثِ كُنَايَةً عَنِ الْعَلَّةِ، وَذَلِكَ مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ [البقرة: 48] إِذِ الْمَعْنَى: لَا تَجْزِي نَفْسٌ قَلِيلًا وَلَا كَثِيرًا، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ كِدَّتْ تَرَكُّنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: 74] كَأَنَّهُ قَالَ: رَكُونَا قَلِيلًا، "وَهَذَا فِي الْقُرْآنِ وَكَلَامِ الْعَرَبِ كَثِيرٌ، وَهُوَ فِي اسْتِعْمَالِ الْعَامَّةِ أَفْشَى مِنْ أَنْ يُحْتَجَّ لَهُ، أَوْ يُنْبَهَ أَحَدٌ عَلَى تَفْسِيرِهِ كَقَوْلِهِمْ: انْتَظِرْنِي شَيْئًا، وَلَمْ أَقُلْ لَهُ شَيْئًا"².

وَتَخْرِيجِ الْمَسْأَلَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا وَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ هُوَ أَنَّ (رِزْقًا) مَفْعُولٌ بِهِ، وَ(شَيْئًا) مَفْعُولٌ بِهِ لِرِزْقًا إِذَا أُرِدَتْ بِهِ الْمَصْدَرُ، أَوْ اسْمُ الْمَصْدَرِ، وَإِنْ أُرِدَتْ بِهِ الْمَرْزُوقُ؛ كَانَ (شَيْئًا) بَدَلًا مِنْهُ بِمَعْنَى قَلِيلًا³. وَأَمَّا (شَيْئًا) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ فَإِمَّا مَفْعُولٌ بِهِ وَإِمَّا مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ؛ أَي: لَا تَجْزِي نَفْسٌ شَيْئًا مِنَ الْجِزَاءِ فِيهِ، وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى الْقَلَّةِ وَالضَّآلَّةِ⁴. وَ(شَيْئًا) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ كِدَّتْ تَرَكُّنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا﴾ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ، فَهُوَ بِمَعْنَى الرَّكُونِ؛ أَي: وَشَيْئًا قَلِيلًا مِنَ الرَّكُونِ⁵.

وَإِبْنُ الطَّرَاوَةِ حِينَ رَفَضَ أَنْ يَكُونَ نَحْوَ (الرَّزْقِ، وَالطَّحْنِ، وَالرَّعِي) عَامِلًا فَإِنَّهُ قَصَدَ أَنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ لَا تَعْمَلُ؛ لِأَنَّهَا خَالِيَةٌ مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى الْحَدِيثِ، وَقَدْ تَمَخَّضَتْ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الذَّاتِ؛ نَحْوُ: الْحَجَرِ وَالشَّجَرِ، وَمِنْ ثَمَّ، لَا يَرَاهَا طَالِبَةٌ غَيْرَهَا، وَإِنَّمَا هِيَ حَيْثُ كَانَتْ مَطْلُوبَةً أَوْ مَعْمُولَةً، وَلِذَلِكَ بَحِثَ عَنْ عَامِلٍ يَعْمَلُ فِي (شَيْئًا) وَلَمْ يَقُلْ إِنَّهَا مَنْصُوبَةٌ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ، بَلْ هِيَ فِي الْأَصْلِ صِفَةٌ لِمَوْصُوفٍ مَحذُوفٍ⁶.

¹ - ينظر القول في الإفصاح، ص 53. وأظنّ القول في كتاب الكافي لابن النّحاس؛ لأنّ ابن الطّراوة كان قد أشار إليه في أول الكتاب.

² - الإفصاح، ص 54.

³ - ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه، مج 04، ص 277.

⁴ - ينظر: المصدر نفسه، مج 01، ص 101.

⁵ - ينظر: المصدر نفسه، مج 01، ص 392.

⁶ - ينظر: أبو الحسين بن الطّراوة وأثره في النّحو، ص 81.

23/- فصل: إضافة المصدر إلى المفعول ومعه الفاعل:

مثل أبو علي على إعمال المصدر وهو مضافٌ إلى مفعول ذكر معه الفاعل بقول الشاعر:

أَمِنْ رَسْمِ دَارٍ مَرَبَعٍ وَمَصِيفٍ لِعَيْنَيْكَ مِنْ مَاءِ الشُّؤْنِ وَكَيْفٍ¹

وقد اعترض ابن الطراوة قائلاً: "فذهب إلى أن (مربع ومصيف) فاعل (رسم) والدار: مفعول به، فكأنه قال: (أمن أن رسم الدار مربع ومصيف بكيث) وهذا التقدير زيف لا وجه له؛ لأن الرسم اسم لما بقي في الدار من الرماد والزبل ونحوهما، مما يتذكر به من دمنها وأقام بها، والطلل اسم لما شخّص بها من نؤي أو وتدٍ أو أثفية ونحوها، مما هو مائلٌ فيها، وإذا ثبت ذلك امتنع من أن يرفع شيئاً أو ينصب كما امتنع الرزق والخبز والدهن من ذلك"². ويواصل ابن الطراوة في تعليقه الذي بناه على المعنى قائلاً: "المربع: محلُّ القوم حيث كانوا، والمربع محلُّهم في الربيع خاصةً، فالرسم هو المربع والمصيف، وارتفاعه على القطع؛ كما تقول: مررتُ برجلين مسلمٌ وكافرٌ، قال الله تعالى: ﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الَّذِينَ اتَّقَوْا فَعَثَّ قُتَيْلٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ يَرَوْنَهُمْ مِثْلَيْهِمْ رَأَى الْعَيْنِ ﴾ [آل عمران: 13] وإذا نظرت في تقديره وجدت المربع كذا رسم الدار، والربيع هو الدار نفسها"³.

إذن فابن الطراوة منع أن يُعمل (رسم) في (مربع) لأنه لا يطلبه، وإذا كان ذلك كذلك؛ فهو من جملة أخرى، فقال برفع (مربع ومصيف) على القطع كما في الآية الآتية، ومثلُ هذا الإعراب من ابن الطراوة تتكرر في الإفصاح، وهذا معناه أن ابن الطراوة في القول بنظرية العامل كان يُصدر عن منهج؛ "هو بيان ما بين أجزاء التركيب من علائق، وتحديد الصفات التي تجعل بعض الكلم طالباً، وبعضه الآخر

¹ - البيت للحطيئة في ديوانه، ص 94، شرح: حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط 02 1426هـ/ 2005م. المربع: مطر الربيع، والمصيف: مطر الصيف، وقيل: المربع: زمان الربيع والمصيف: زمان الصيف، والشؤون: مجاري الدمع، والوكيف: سيلان الدمع. ينظر: الإفصاح، ص 143. وينظر: شرح شواهد الإفصاح، ص 130، 131.

² - الإفصاح، ص 54.

³ - المصدر نفسه، ص 54، 55.

مطلوباً¹. ونقول في الأخير: ما عليه أبو علي من رأي هو ما عليه جماعة النحاة أكثرهم².

24- / فصل حمل النعت على موضع المنعوت جائز:

اعترض ابن الطراوة على أبي علي في حمله النعت على المنعوت، وقوله بجواز ذلك؛ إذ قال أبو علي: "وتقول على هذا: أعجبنى ضربُ زيدٍ وعمروُ بكرًا فترفع عمرا؛ [لأنك] تحمله على المعنى، إذا كان زيدًا فاعلا؛ لأن موضعَه إذا كان فاعلا رفعٌ. وعلى هذا حُمِلَ وصفُهُ على الموضع في قوله:

طَلَبُ الْمُعَقَّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ³

فالمعقَّب في المعنى فاعل⁴. والشاهد في كلام أبي علي هو قوله: " وعلى هذا حُمِلَ وصفُهُ على الموضع". فالشاعر في هذا البيت وصف المعقَّب على الموضع بقوله: المظلوم؛ لأنَّ المعقَّب في المعنى فاعل؛ كأنه قال: طَلَبًا الْمُعَقَّبِ حَقَّهُ، ثمَّ أضاف المصدر إلى المعقَّب وهو فاعل، بدليل أنه قال: بالرفع، حملا للوصف على الموضع⁵.

ولم يقبل ابن الطراوة بهذا الحمل؛ لأنه "لا يكون إلا في النداء والتبرئة، لمكانهما من البناء، وكذلك التوكيد، لا يكون إلا بلفظ المؤكِّد، لكنَّ البذل والعطف لا يمتنع الحمل على الموضع فيهما"⁶. ثمَّ يخرج البيت، متحرِّزا عما خرَّجه أبو علي والبصريون عموما فالمعقَّب -عنده- هو مفعول به، "وهو الرادُّ حقَّ المظلوم عقبةً بعد عقبة؛ كأنه قال: طَلَبَ الْمَظْلُومُ الْمُعَقَّبَ حَقَّهُ"⁷. ولاين الطراوة آراء خالف بها جمهور النحاة في هذا الباب⁸.

1 - أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو، ص 82.

2 - ينظر مثلا: شرح المفصل، ج 06، ص 62، 63.

3 - تمام البيت: حَتَّى تَهَجَّرَ فِي الرُّوَّاحِ وَهَاجَهُ * طَلَبُ الْمُعَقَّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ. وهو للبيد بن ربيعة العامري في ديوانه، ص 102.

4 - الإفصاح، ص 144، 145.

5 - ينظر: المصدر نفسه، ص 145.

6 - الإفصاح، ص 55.

7 - المصدر نفسه، ص 55.

8 - ينظر: ارتشاف الضرب، ج 04، ص 1909.

25- / فصل إجازة (أعجني الضرب زيداً عمراً):

قال أبو علي: "ومثال ما أُعْمِلَ من المصادر وفيه الألف واللام قولك: أعجني الضربُ زيداً عمراً"¹. واعترض ابن الطراوة على هذا القول الذي رأى فيه أنّ أبا علي يجيزه، ومنعه ابن الطراوة إذ قال: "وهذا باطلٌ لا وجه له، وتوهّم فاسدٌ لا يُعْبَأُ به"². وحبّته في ذلك أنّ (الضرب) هنا هو "اسم الجنس المأخوذ في غير ما حقّ، لا يتوجّه فيه إلا ما يتوجّه في (رجل) من بابه؛ لأنّه في مقابلته، وموضوعُ إجازته"³. ومعنى هذا الكلام أنّ المصدر (الضرب) لا يتوجّه إلى زيد بعينه، ودليل فساد هذا أنّه لم يرد فيه نظمٌ ولا نثر، وأمّا البيت الشعري الذي استشهد به أبو علي⁴:

ضعيفُ النكايَةِ أعداءُهُ يخالُ الفرارَ يُراخي الأجلُ⁵

فيرى ابن الطراوة أنّ لام التعريف فيه معاقبةُ العائدِ عليه؛ لأنّ التقدير: ضعيفُ نكايتهُ أعداءه، وكأنّه قال: قليلةُ إساءتهُ عدوّه⁶، ثمّ نلحظ ابن الطراوة بعد هذا أشار إلى استدراك أبي علي أنّه لم يجد لهذا نظيراً في القرآن العظيم. وثنى بالبيت الآخر:

لَقَدْ عَلِمْتَ أُولَى الْمُغْيِرَةِ أَنَّنِي لَحِقْتُ فَلَمْ أَنْكَلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا⁷

وهو بيتٌ استشهد به أبو علي⁸، وقد خرّجه كالاتي: إنّ نحن أعملنا الفعل (كَرَرْتُ)⁹ أعملنا الضرب في مسمع، فإن قلت: فهل يكون على أنّه أراد أنّي كررتُ على مسمع فلم أنكل عن الضرب، فلما حذف الجار وصل كررت إلى مسمع فنصّب¹⁰. ووجهه ابن

1 - الإيضاح، ص 145.

2 - الإفصاح، ص 56.

3 - المصدر نفسه، ص 56.

4 - ينظر: الإيضاح، ص 145.

5 - البيت غير منسوب، وهو من شواهد سيبويه، الكتاب، ج 01، ص 192.

6 - ينظر: الإفصاح، ص 56.

7 - البيت للمرار الأسيدي، وروي كذلك لزغبة بن مالك، ولمالك بن زغبة، ينظر: المعجم المفصل في شرح شواهد اللغة العربية، ج 04، ص 236.

8 - ينظر: الإيضاح، ص 146.

9 - وهي الرواية الثانية للبيت عوضاً عن (لحقت) وهي الرواية التي اعتمدها أبو علي.

10 - ينظر: الإيضاح، ص 146.

الفصل الثالث ----- الاعتراضات النحوية

الطّراوة على أنه أراد: عن ضربى مسمعا، وعاقبت لأمّ التعريف العائد، وأمّا مع وجود الفاعل والمفعول بعده، فباطلٌ عنده¹.

واعترض كذلك ابن الطّراوة لما استشهد أبو علي² ببيت آخر:

كأنّه واضحُ الأقرابِ في لُحجٍ أسمى بهنّ وعزّتُهُ الأناصيل³

قال ابن الطّراوة: "وليس لعلّ هنا موضعٌ معنى، يقطعُ على تقديرها، ولا ضرورة يرجع إلى إضمارها"⁴. على أنّ أبا علي قال: "يريد: عزّتُ عليه، فلما حذف (على) أوصلَ الفعل، فإنّ ذلك لا يُحملُ عليه ما وُجدَ مندوحةً عنه⁵.

وهذا الرّأي الذي اعترض فيه ابن الطّراوة على أبي علي، من أنّ المصدر يعمل وهو معرّف بالألف واللام؛ هو رأي غيره كذلك، وليس برأي أبي علي وحده، يقول عبد القاهر الجرجاني: "اعلم أنّ قوله: ضعيفُ نكايّةٍ أعداءه، فهو في الظّاهر كقولك: من الضّرْبِ زيّدٌ عمراً"⁶، ثمّ بيّن ما في المسألة من تفصيل، وهو كذلك رأي المبرد⁷، فقد أجاز إعمال المصدر المعرفة، على أنّنا كذلك لم نر سببويه يمنع ذلك⁸.

26/- فصل قول أبي علي: ذهبُ به وقمتُ به:

اعترض ابن الطّراوة على قول أبي علي في باب المفعول به: "فما لا يتعدّى إلى المفعول نحو: قام وغاب وذهب، فإنّ أردتَ تعدّيته إلى المفعول عدّيته بحرفِ الجرّ تقول: ذهبُ بزيدٍ وقمتُ به"⁹، واعترض عليه كذلك في استشهاده بقول الشاعر:

1 - ينظر: الإفصاح، ص 56.

2 - ينظر: الإفصاح، ص 146.

3 - البيت للأخطل في ديوانه، ص 234، شرح: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط 02، 1414هـ/ 1994م.

4 - الإفصاح، ص 57.

5 - الإفصاح، ص 147.

6 - المقتصد في شرح الإفصاح، ج 01، ص 564.

7 - ينظر: المقتضب، ج 01، ص 151.

8 - ينظر: الكتاب، ج 01، ص 192.

9 - الإفصاح، ص 152.

دِيَارُ الَّتِي كَادَتْ وَنَحْنُ عَلَى مَنَى تَحُلُّ بِنَا لَوْلَا نَجَاءُ الرِّكَائِبِ¹
 أي: يجعلنا نحل². ورأى ابن الطراوة أن المعنى لا يستقيم هكذا؛ "لأن منى موضع ليس
 لأحد فيه على أحد فضل يختص به، فيقبح له الحلول عند عرض عليه أو إذن منه.
 وأيضا فإن (أحللت زيدا) لا يجوز؛ لأنه مما يُنقل عنه ولا يُحذف منه"³، ويمضي ابن
 الطراوة بعد هذا مسهبا في الموضوع، مطنبا في شرح البيت.
 إلا أن أبا علي كان قد استشهد بشيء من التنزيل على ما ذهب إليه، منه قوله
 تعالى: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَرِ﴾ [النور:43]. وكذلك: ﴿أَذْهَبَتْ طَبِيبَكُمْ﴾
 [الأحقاف:20] وفي هذا يقول الجرجاني: "قالبا في: ذهبت بزيد؛ جزء من الفعل ودخل
 في جملة من وجه، وهو أنه أوصله إلى زيد، وأوقعه عليه في المعنى، ومتصل بالاسم
 من وجه آخر، وهو أنه داخل عليه لفظاً"⁴. على أننا لم نفهم من كلام ابن الطراوة
 صراحة أنه يمنع ذلك، وإنما كان له -مما فهمنا من كلامه- اعتراض على تقالة
 المعنى، وارتجاجه في الذهن، إذ كان أول ما قال في معرض اعتراضه على العبارة:
 "وهذا معنى سخي، ولفظ منتقض"⁵.

27- فصل قول أبي علي: آبيته الماء:

اعترض ابن الطراوة على إجازة أبي علي قول من قال: أبا زيد الماء وأبيته
 الماء أو آبيته الماء⁶؛ أي جعلته يأبى الماء، واستشهد أبو علي⁷ بقول الشاعر:
 قد أوبيت كل ماءٍ فهي صاويةٌ مهما تُصِيبُ أفقا من بارقٍ تشم⁸

¹ - البيت لقيس بن الخطيم في ديوانه، ص 77، تح: ناصر الدين الأسد، دار صادر، بيروت، لبنان 1967م.

² - ينظر: الإيضاح، ص 152.

³ - الإيضاح، ص 57، 58.

⁴ - المقتصد في شرح الإيضاح، ج 01، ص 592.

⁵ - الإيضاح، ص 57.

⁶ - ذكرت الروايتين؛ لأنهما جاءا مختلفين في المصدرين، ففي الإيضاح: آبيته، وفي الإيضاح: آبيته.

⁷ - ينظر: الإيضاح، ص 155.

⁸ - وروي في الإيضاح: طاوية/صاوية، البيت لساعدة بن جؤية الهذلي. ينظر: ديوان الهذليين، ج 01، ص 198، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط 02، 1995م.

الفصل الثالث ----- الاعتراضات النحوية

وكان ابن الطراوة قد رأى أنّ البيت لا يُخرَج على النحو الذي نجاه أبو علي، بل قد قلب المعنى الذي قصد الشاعر إليه؛ لأنه يقول: "إنّ هذه الحُمُر حُرِمَت كلَّ ماءٍ، فهي بذلك طاويةٌ مشربَّةٌ إلى كلِّ ناحيةٍ تشيم منها برقًا لحاجتها إلى الرّضي، فكيف تأبى الماءَ وهذا حالها، مع أنّ (أبي) لا يجوز فيها النّقل؛ لأنّه تحرُّكٌ نفساني، كما لا تقول: أمدحتُ زيدًا عمرًا، ولا: أذمتُهُ بكرًا"¹. وكلام ابن الطراوة هذا واضح، إذ يمنع أن يُنقلَ الفعل (أبي) وهو لازم، إلى التّعدّي بالهمزة؛ لأنّه فعل من أفعال النفس. ثمّ يخرَج البيت، ويبين أنّ الصّواب هو أنّها من (أبيت) لا من (أبت)، وبهذا يستقيم المعنى، ولا يحدث النّقل في الفعل، على أنّ أبا علي ارتضى النّقل في الفعل، ورأى أنّ المعنى يقوم على: أبيتُهُ الماءَ؛ أي جعلتُهُ ياباه ويعافه.

28- فصل قول أبي علي: صار الفاعل مفعولا:

اعترض ابن الطراوة على قول أبي علي في باب الفعل الذي يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل: "صار الفاعل مفعولا أوّل، فتعدّى الفعل إلى ثلاثة مفعولين"². وسبب اعتراضه على أبي علي هو قوله: صار الفاعل مفعولا؛ إذ استقبح هذا اللفظ واستصوب أن نقول: "صار المرفوع منصوبا، وصار المسندُ إليه منقولا عنه"³.

ثمّ نبّه إلى قول أبي علي: "وتقول: أعلم الله زيدًا هذا قائما العلم اليقيني إعلاما"⁴. وكان أبو علي رأى أنّ (العلم اليقيني) منصوب بفعل مضمر، دلّ عليه الفعل (أعلم) وليس منصوبا بالفعل (أعلم)؛ "لأنّه إذا تعدّى الفعل إلى مصدره لم يجز أن يتعدّى إلى آخر"⁵. ولم يقبل ابن الطراوة بهذا التّخريج، ورأى أنّ أبا علي لو تكلف إظهار هذا الفعل ماذا كان يفعل؟ وبين ابن الطراوة أنّ أبا علي لما أخذ هذا المثال عن سيبويه⁶ لم يفهمه منه، وفي هذا يرى ابن الطراوة أنّ الفعل يجوز له أن ينصب أكثر من مصدر⁷.

1 - الإفصاح، ص 59.

2 - الإفصاح، ص 156.

3 - الإفصاح، ص 60.

4 - الإفصاح، ص 157.

5 - المصدر نفسه، ص 157.

6 - ينظر: الكتاب، ج 01، ص 41.

7 - ينظر: الإفصاح، ص 60.

الفصل الثالث ----- الاعتراضات النحوية

قال سيبويه في باب ما يكون من المصادر مفعولاً: "فيرتفعُ كما ينتصب إذا شغلتَ الفعل به، وينتصب إذا شغلتَ الفعل بغيره"¹. يعني أن تقيمَ غيره مقامَ الفاعل، ثم يقول: "وإنما يجيء ذلك على أن تبينَ أيَّ فعلٍ فعلتَ أو توكيداً"²؛ أي إما لبيان صفة المصدر الذي دلَّ عليه وإما للتوكيد.

ثم يستنكر ابن الطراوة أشدَّ الإنكار تنمةً أبي علي في الباب، وذلك في قوله: "إذا استوفت هذه الأفعال التي ذكرناها في أبوابها مفعوليتها فتعدت إلى أسمائهم، تعدت بعد ذلك إلى المصادر، وأسماء الزمان والمكان، والمفعول له، والحال؛ تقول: ضربتُ زيداً يوم الجمعة أمام عمرٍ تقويماً له مجرداً من ثيابه ضرباً شديداً"³. ثم يقول ابن الطراوة معلّقاً: "ولم يفتن لقلوبه: تقويماً له، كيف يكون لو جعل التقويم عملاً لزيد فقال: تقويماً لي، وما وجه امتناعه هنا وجوازه فيما تقدّم"⁴؛ أي أشار إلى رأي أبي علي السالف في القول بأنَّ المصدر منصوب بفعل مضمر بعد المذكور، فلماذا نصبه هنا بالفعل المذكور، ونصبه هناك بالمضمر.

إنَّ مما يفهم من كلام أبي علي غيرُ هذا؛ ذلك أن الفعل هنا استوفى مفاعيله الثلاث قبل المصدر؛ فاسم الزمان (يوم) مفعول، واسم المكان (أمام) مفعول، والمفعول له (تقويماً) مفعول، وعلى هذا يبقى كلام أبي علي موافقاً لما رأه، لا تتناقض فيه.

29- فصل قول المازني (لا يجوز أن يُنقلَ من هذه الأفعال غير ما استعملَ

منها):

نقل أبو علي قولَ المازني: "لا يجوز أن يُنقلَ من هذه الأفعال غير ما استعملَ ولم يجز: أظننتَ زيداً عمراً منطلقاً"⁵؛ معناه: أنَّ النقلَ إنما يكون سماعاً عن العرب. وقد اعترض ابن الطراوة على ذلك، ولم يعرض حجج اعتراضه في هذا الباب، وإنما اكتفى بالإشارة إلى أنه أوفى القول فيها في (المقدمات) على أنه كان قد تعرض لها فيما

1 - الكتاب، ج 01، ص 228.

2 - المصدر نفسه، ج 01، ص 229.

3 - الإيضاح، ص 157.

4 - الإيضاح، ص 60.

5 - الإيضاح، ص 157.

الفصل الثالث ----- الاعتراضات التحوّية

سبق من مسأله في الإفصاح¹، من أنّ هناك من الأفعال ما يجوز فيها النقل ولا يجوز الحذف، وما يجوز فيها الحذف ولا يجوز النقل، وما يجوز ان فيه.

30/- باب المفعول فيه:

بسط ابن الطراوة القول في هذا الباب في عدّة مسائل من المفعول فيه، اعترض فيها على أبي علي وغيره ممّن وافقهم. قال أبو علي: "فجميع الأفعال تتعدّى إلى جميع ظروف الزّمان"². ورأى ابن الطراوة أنّه كان ينبغي أن يقول: أسماء الزّمان لا ظروفها "لأنّه إذا كان ظرفاً فقد تعدّى إليه متعدّياً كائناً من كان، وإنّما حاد عن أسماء الزّمان لأنّ المحرّم ونحوه، والجمعة والسبت من أسماء الزّمان لا يجيء منها شيء ظرفاً لفعل من الأفعال"³.

ثمّ يقول أبو علي بعد هذا: "تكرّتها ومعرفتها ومؤقتها ومبهمها"⁴، وهذا رأي تبع فيه أبو علي غيره، ولم ينفرد به، إلا أنّ ابن الطراوة اعترض على هذا، وانفرد برأي خالف به ما عهد عند النّحاة من أنّ الفعل يتعدّى إلى الظرف نكرة أو معرفة، محدّد التّوقيت أو مبهمه، فالنّكرة كقولنا: قمتُ يوماً وليلاً، وهذا هو المؤقت كذلك، والمعرفة كقولنا: سرتُ اليوم الذي عرفت، تريدُ يوماً بعينه، والمبهم كالحين والوقت والزّمان، فإذا قلت: سرتُ وقتاً، لم يكن معرفة، ولا يدلّ على زمان بعينه، ولا مؤقتاً لأنّه يدلّ على نوع مخصوص كالיום والليّلة⁵.

وذهب ابن الطراوة إلى أنّ الفعل لا يتعدّى إلى الزّمان والمكان إلا مبهماً، ورأى أنّه لا يقال: جلستُ مكّة، أو جلستُ الجمعة، وقولنا: جلستُ يوم الجمعة، وجلستُ مكان الجارية؛ مبهمان نعتاً بالإضافة، لم تخرجهما بالإضافة عن اختصاصهما بالزّمان والمكان⁶. ثمّ بسط القول ابن الطراوة بعد هذا في الاحتجاج لرأيه مسهباً ومستطرذاً.

¹ - ينظر: الإفصاح، ص 38.

² - الإيضاح، ص 157.

³ - الإفصاح، ص 61.

⁴ - الإيضاح، ص 157، في الأصل: "مؤقتها وموقّيتها" وأظنها كلمة مقحمة على النصّ، وذلك بعد تخريج

القول في الإفصاح، ص 61، وفي المقتصد في شرح الإيضاح، ج 01، ص 631.

⁵ - ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح، ج 01، ص 632، 633.

⁶ - الإفصاح، ص 61.

الفصل الثالث ----- الاعتراضات النحويّة

ثمّ يقول أبو علي بعد ذلك: "وإنّما تعدّي إلى جميع ضروب أسماء الزّمان كما تعدّي إلى جميع ضروب المصادر؛ لاجتماعهما في أنّ الدّلالة وقعت عليهما في لفظ الفعل"¹. ويعترض ابن الطّراوة على هذا، ويراه خطأ؛ "لأنّ لفظ (ضرب) غير لفظ (أمس)، و(يضرب) غير لفظ (اليوم) و(سيضرب) غير لفظ (غد)"² أي أنّ الفعل بزمان الماضي لا يستوي والظرف في زمن الماضي، وكذلك الحاضر والمستقبل، وإنّما دلّ عليه لانجراره معه في أحواله من العدم والوجود³.

ثمّ اعترض على عبارة (جميع ضروب أسماء الزّمان) وذهب ابن الطّراوة إلى أنّ أبا علي أخطأ في لفظه (ضروب) وأخطأ في إطلاق التّعديّ على جميع أسماء الزّمان؛ لأنّ أسماء الزّمان التسعة عشر لا يتعدّي الفعل إلى شيء منها على هذه الحالة⁴.

ثمّ يعترض آخر ما يعترض في هذا الباب على إسقاط أبي علي جواب الشرط في قوله: "فلما اجتمعا في تعدّي الفعل"⁵، وقال إنّه لم يأت بجوابٍ لِمَا وهذا معيب⁶. لكنّ أبا علي لم يسقط الجواب، فالعبارة في الإيضاح هي: "فلما اجتمعا في هذا المعنى اجتمعا في تعدّي الفعل إلى جميع ضروبها"⁷، وربما أنّ سقطاً أصاب نسخة ابن الطّراوة من الإيضاح.

31/- فصل (ومما يُستعملُ ظرفاً لم يُستعملِ اسماً):

قال أبو علي: "وما استعملَ ظرفاً ولم يُستعملِ اسماً فنحو ذات مرّة"⁸، اعترض ابن الطّراوة على هذا، مستشهداً بقول سيبويه في باب ما يكون فيه المصدر حيناً لسعة

¹ - الإيضاح، ص 157، 158، وفي الإيضاح: "يتعدّي... كما يتعدّي... ضروب أسماء المصادر" ص 62.

² - الإيضاح، ص 62، 63.

³ - ينظر: المصدر نفسه، ص 63.

⁴ - ينظر: الإيضاح، ص 63.

⁵ - الإيضاح، ص 158.

⁶ - ينظر: الإيضاح، ص 63.

⁷ - الإيضاح، ص 158.

⁸ - المصدر نفسه، ص 159.

الفصل الثالث ----- الاعتراضات التحويية

الكلام: "إلا أنه قد جاء في لغةٍ لخنعم مفارقاً لذات مرّة وذات ليلةٍ... وقال رجلٌ من خنعم:

عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ لشيءٍ ما يُسَوِّدُ ما يُسَوِّدُ"¹

ثمّ يستشهد بقول سيبويه في الباب الذي قبل هذا: "وتقول في الأماكن: سيرَ عليه ذات اليمين وذات الشمال؛ لأنّك تقول: دارُ ذات اليمين وذات الشمال..."².

واستشهد ابن الطراوة بهذا من أجل أن يُثبِتَ أنّ (ذات) قد تكون اسماً وليس ظرفاً فقط، بدليل أنّها جرت ما بعدها بالإضافة، ونرى أنّ سيبويه لم يذكر ذلك إلا من باب الذّكر لا الرّأي؛ أي أنّه ذكره من غير أن يرى به، فصباح: جرتُ بالإضافة اتّساعاً ومجازاً، والوجه فيه الظرفية، وجاء أنّه إنّما جرّ على لغة خنعم³. ودليلنا أنّ ابن الطراوة بتر القولين، ولو ذكر ما بتره لتبيّن له ما ذهب إليه سيبويه من ارتضاء النّصب على الظرفية. فالقول الأول بتر منه قوله: "وأما الجيدة فأن تكون بمنزلتها"⁴ أي منصوبة على الظرفية، والقول الثاني بتر منه قوله: "والنّصبُ على ما ذكرتُ لك"⁵. على أنّ ابن الطراوة كان في كثير من الآراء يستشهد بأقوال مبتورة.

ويذكر ابن الطراوة أنّ أبا علي ذكر (سحر) وبابه إذا أردتّه ليومٍ بعينه، "ففرنته بما لا يتمكّن في نفسه؛ نحو: قبلُ وبعدُ ودونَ وبينَ، وهذا تخليطٌ لا تقومُ به دلالة، ولا تصحّ به معرفة، ونحن نتجافى عنه في قوله: (ربّما كان العمل فيها كلّها، وربّما كان في بعضها)⁶ لأنّ غيره قد شاركه في هذا الظن"⁷. وهنا كذلك نرى ابن الطراوة أقحم على النّصّ ما ليس فيه، فأبو علي لم يقرن (سحر) بـ(قبل وبعد ودون وبين)، وإنّما نصّ قوله: "وما استعمل ظرفاً ولم يُستعمل اسماً فنحو: ذات مرّة وبُكرًا وسحرًا، إذا عنيت

¹ - الكتاب، ج 01، ص 226، 227، وفي نسخة ابن الطراوة: أسقط لفظة (مفارقاً) وذكر (لأمر) عوض (لشيء)، الإفصاح، ص 63. البيت لأنس بن مدركة الخنعمي، ينظر: الحيوان، للجاحظ، ج 03، ص 81 تح: عبد السلام محمد هارون، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط 02 1385هـ/1965م.

² - الكتاب، ج 01، ص 221.

³ - خزنة الأدب، ج 03، ص 87.

⁴ - الكتاب، ج 01، ص 226.

⁵ - المصدر نفسه، ج 01، ص 221.

⁶ - الإفصاح، ص 159.

⁷ - الإفصاح، ص 64.

الفصل الثالث ----- الاعتراضات النحويّة

سَحْرًا بعينه، ولم ترد سحرا من الأسحار"¹. على أن لابن الطّراوة رأيا مشهوراً في باب (سحر) نقله عنه الكثير، فهو يرى (سحر) أنه مبني على الفتح، لتضمّنه معنى التعريف².

وقال أبو علي: "تمّ سرتُ فرسخاً وبريداً وميلاً"³ في حديثه عن ظروف المكان ويرى ابن الطّراوة أنها ليست من الظروف، وأنّ أبا علي وافق في هذا غيره، فلم يبسط القول في الاعتراض عليه في هذه المسألة؛ لأنها ليست مما انفرد به عن غيره. ثمّ بيّن ابن الطّراوة أنّ الظرف لا يكون إلاّ فيما يُتوجّه إليه في جواب (متى) و(أين) وشرطه أن يكون مقتضى لا مستوفى، فأما ما يقع في جواب (ما) و(كم) فهو على غير نصب الظرف؛ أي أنّ ما يقع جواباً لـ (ما) و(كم) ليس ظرفاً، وقد ذكروا أنّه ينتصب على التشبيه بالمفعول به موافقةً للكوفيين⁴. ثمّ يُسهبُ بعد ذلك في الاعتراض على النّحاة خارجاً عن منهجه في الالتزام بالردّ على ما انفرد به أبو علي من آراء. ثمّ يعترض في الأخير على تعريف العدد في قوله: "ولا يمتنع أن تقول: الثلاثين يوماً، فيضمّ إلى العدد التعريف؛ لأنّ التعريف لا يخرج عن أن يكون عدداً"⁵، وهذا بعد أن ذكر عشرين فرسخاً وثلاثين يوماً، ورأى ابن الطّراوة أنّ هذا ممّا يكون في التّمييز وهو يريد العدة، والعدد هو المعدود، والتّعريف لا يلحقه في القول الأشهر، ورأى أنّه لو قاله في الثلاثة والمائة كان جائزاً⁶. وهذا اجتهاد من ابن الطّراوة.

32/- فصل معنى المبهم:

يتحدّث أبو علي عن ظرف المكان فيعرّفه قائلاً: "ومعنى المبهم أن لا تكون لها نهاية معروفة ولا حدوداً محصورة، فمن ذلك الجهات الستّ"⁷، وأضاف ابن الطّراوة الوسط؛ لأنّ الفعل الذي لا يتعدّى يتعدّى إلى المبهم منها، وبما أنه يتعدّى إلى الوسط

¹ - الإيضاح، ص 159.

² - ينظر: همع الهوامع، ج 01، ص 99.

³ - الإيضاح، ص 159.

⁴ - ينظر: الإيضاح، ص 64.

⁵ - الإيضاح، 159.

⁶ - ينظر: الإيضاح، ص 65.

⁷ - الإيضاح، ص 160.

الفصل الثالث ----- الاعتراضات النحويّة

فهو من الأماكن المبهمة أيضا، وعلى رأي ابن الطراوة فإنه كما تقول: جلستُ بينهم وبينهما، وسعيتُ بين الصفا والمروة¹. ثم يشرع في شرح تعريف المبهم رائيا أن أبا علي لم يفهمه، من أن خلف الشيء -مثلا- إنما كان مبهما لأنه يسقط على كل مكان وكذا الناحية، والجانب وذات الشمال، وشرقيّ كذا وغيره²، وبسط القول في التعريف المسهب بالباب بما يبهر العقول من دقة العبارة، ونفاذ التصوير، وحسن الصياغة.

ثم يبيّن ابن الطراوة أن أبا علي لا يؤخذُ عليه في هذا الباب؛ لأنه إنما درج على قول سلفه، إلا أنه رآه قد "مكّن القول فيه حتى بدا عوارُهُ، وتبيّن شَيْئُهُ"³، إذ قال: "فهي في ذلك كالأناسيّ ونحوهم من الجثث المخصوصة"⁴. ويرى ابن الطراوة أن هذا غير صحيح، من أنها تشبه الإنسان وحالات الجثث الأخرى، وبيّن بفصلٍ من القول يحكمه معنى الجملة قائلا: "لا يصل الفعل إليه على تلك الجهة البتّة، ولكن إذا قلت: جلس زيدٌ أمام الجبل، فللجبل من زيدٍ نسبةٌ يقال لها: أمامٌ، ولزيدٍ من تلك النسبة يقال له بها: متقدّمٌ، وللجلوس من تلك النسبة وضعٌ يقال لها به: ظرفٌ، وإنما ذلك للجلوس لا لما يدلّ عليه"⁵. وذلك أن النحاة إنما قالوا: ظرفٌ للقيام وظرفٌ للقعود، ولم يقل أحدٌ: ظرفٌ لزيدٍ.

ثم رأى أنه لو قال: وضعٌ لا ظرف كان أصوب؛ "لأنّ الظرف يُفضّلُ عمّا فيه والوضع مطابقٌ له"⁶، أي أن الظرف يزيد اتساعا زمانا أو مكانا عمّا هو فيه، وأمّا الوضع فمطابق له، واستشهد ابن الطراوة بقول سيبويه بالتفريق بين موضع الفعل ومكان الشيء في موضع باب اشتقاق المصدر والمكان، حين ذكر (المشربة) و(المشرفة) ونحوهما⁷. على أن سيبويه نفسه لم يذهب إلى ما ذهب إليه ابن الطراوة بل كان كلامه مطابقا لكلام أبي علي، وحتى ابن الطراوة نفسه اعترف بذلك، وأعلن مخالفته لرأي سيبويه، إذ قال سيبويه: "والأماكن إلى الأناسي ونحوهم أقرب، ألا ترى

1 - ينظر: الإفصاح، ص 65.

2 - ينظر: المصدر نفسه، ص 65، 66.

3 - المصدر نفسه، ص 66.

4 - الإفصاح، 160.

5 - الإفصاح، ص 66.

6 - المصدر نفسه، ص 67.

7 - يعني قول سيبويه: "لم تَرِدْ مصدرا ولا موضعا لفعل". الكتاب، ج 04، ص 91.

أنهم يخصصونها بأسماء كزيد وعمر، وفي قولهم مكة وعمان ونحوهما، ويكون منها خلق لا تكون لكل مكان ولا فيه، كالجبل والوادي والبحر¹، وكلام أبي علي مطابق لكلام سيبويه.

33/- فصل قول الشاعر (كما عسل الطريق):

يتحدّث أبو علي عن حذف حرف الجرّ، ممّا يجعل الفعل الذي لا يتعدّى يصل إلى ما كان مخصوصاً من الأماكن²؛ وذلك نحو قول الشاعر:

لَدُنْ بِهِزُّ الْكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ التَّعَلُّبُ³

وكأنه قال: عسل الطريق. وقد اعترض ابن الطراوة على هذا مشيراً إلى قول سيبويه الذي رأى دخول الفعل الذي لا يتعدّى على المبهم من الظروف شاذاً⁴. مؤولاً أنّ سيبويه أشار إلى المكان الذي ذكره؛ "لأنّ الطريق صفةٌ غالبيةٌ على كلّ مكانٍ مستطرقٍ من برّ وبحرٍ وأرضٍ... وليس الطريق الذي يقبل صورة الآثار الخاصة ولكنه على ما يتوجّه سلوكه، ويمكن وطؤه"⁵. ومعنى هذا أنّ سيبويه ذهب إلى أنّ انتصابها على الظرف تشبيهاً للمختصّ بالمبهم⁶، بينما ذهب أبو علي إلى أنّها منصوبة انتصاب المفعول به بعد إسقاط حرف الجرّ تشبيهاً لها بالأناسي، وذهب بعض النحاة ومنهم ابن الطراوة، إلى أنّ انتصاب الطريق ظرفاً يجوز أن يكون في فصيح الكلام كقولهم: مرّوا طرقاتكم، وهذا عند غير ابن الطراوة ضرورة⁷، وهذا الرأى مشهور عن ابن الطراوة، وقد استشهد على رأيه بكلام العامة، إذ كان ممن يرى بحجية كلامه - كما أسلفنا ذكره - وقد قال محمد إبراهيم البناء في هذا: "وهذا من أشهر الأقوال المنسوبة إلى ابن الطراوة، والتي يؤاخذونه بها"⁸.

¹ - الكتاب، ج 01، ص 36، 37.

² - ينظر: الإيضاح، ص 161.

³ - البيت لساعدة بن جؤية الهذلي في ديوان الهذليين، ج 01، ص 190.

⁴ - ينظر: الكتاب، ج 01، ص 35.

⁵ - الإيضاح، ص 68.

⁶ - ينظر: الكتاب، ج 01، ص 35، 36.

⁷ - ينظر: ارتشاف الضرب، ج 03، ص 1438.

⁸ - أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو، ص 89.

34- فصل قول العرب (هما خطان جنابتي أنفها):

ذكر ابن الطراوة مثالا من أسماء مخصوصة تستعمل استعمال الظروف، وقال بأنها من الشاذ الذي يُحفظ ولا يُقاس عليه، ونصّ قوله: "وقد استعملوا أسماء مخصوصة استعمال الظروف، وحكم ذلك أن يُحفظ ولا يُقاس؛ وذلك قولهم: هما خطان جنابتي أنفها؛ يعني الخطين اللذين اكتنفا أنف الظبية"¹، اعترض ابن الطراوة على هذا الرأي ورآه سهواً وغفلةً عن نصّ سيبويه، الذي ذكر المثال في باب ما ينتصب من الأماكن والوقت، ولم يقل بشذوذها، ونصّ كلام سيبويه: "ويقال: هما خطان جنابتي أنفها؛ يعني الخطين اللذين اكتنفا جنبي أنف الظبية، قال الشاعر:

نَحْنُ الْفَوَارِسُ يَوْمَ الْحِنُوطِ ضَاحِيَةً جَنَّبِي فَطَيْمَةَ لَا مِيلُ وَلَا عَزْلُ²

فهذا كله انتصب على ما هو فيه وهو غيره"³، وهذا من صريح عبارات سيبويه، وهو قولٌ -كما يقول ابن الطراوة- "لا يمكن دفعه ولا يسع جهله"⁴. واستشهد كذلك بقول الفرزدق:

فَبَتْنَ جَنَابَتِي مُطَرَّحَاتٍ وَبَتُّ أَحْلُ مَعْقُودَ الْخِتَامِ⁵

إلا أن أبا علي قد يكون قد قصد بشذوذ المثال أنه أسقط منه حرف الجرّ، وذلك أنه ذكره ضمن حديثه عمّا ينتصب بحذف الجارّ، وهذا ما خرجه الجرجاني وفهمه من كلامه، قال: "وكذلك هما خطان جنابتي أنفها، التقدير: في جنابتي أنفها"⁶؛ لأنّ جانبي أنف الظبية مكانٌ مخصوص.

¹ - الإيضاح، ص 162.

² - البيت للأعشى (ميمون بن قيس الكبير) في ديوانه، ص 63، وروي: يوم العيّن.

³ - الكتاب، ج 01، ص 405، 406.

⁴ - الإيضاح، ص 69.

⁵ - البيت للفرزدق، ينظر: المعجم المفصل في شواهد العربية، ج 07، ص 274.

⁶ - المقتصد في شرح الإيضاح، ج 01، ص 646.

35/- فصل قولهم: (مناط الثريا):

هذا الفصل تبع لما قبله، إذ بعد أن ذكر أبو علي (جنابتي أنفها) عطف عليه أمثلة أخرى نحو: (مناط الثريا) من باب أنها من الشواذ¹. لكن ابن الطراوة أعاب عليه عطف المثاليين، وذكرهما في سياق واحد؛ لأنّ الأوّل ليس من الشواذ، أمّا الثاني فهو من "باب ما شبّه من الأماكن المختصة بالمكان غير المختص"²، واحتجّ بسببويه الذي أجراه على الشذوذ، يقول سببويه في باب ما شبّه من الأماكن المختصة: "ولا يجوز هذا في كلّ شيء، لو قلت: هو منّي مجلسك، أو متكاً زيد، أو مربط الفرس؛ لم يجر، فاستعمل من هذا ما استعملت العرب، وأجز منه ما أجازوا"³. ويعلّل ابن الطراوة هذا بأنّ صيغة (مفعلاً) لا يعمل فيه الاستقرار؛ أي الاستقرار في المكان، "وإنما يعمل فيه ما اشتقّ من لفظه، فإن كان تشبيهاً جاز؛ لأنّ الوقوع في غيره ممّا يُشبّه به"⁴، ثمّ ذكر ما أنشده أبو علي⁵:

كَانَ مِنَّا بِحَيْثُ يُعَكِّي الْإِزَارُ⁶

وذكر أبو علي أنّ أبا عمرو الجرمي⁷ ذكر أنّ الإزار هنا هو المرأة، فكأنه يريد أنّ قربه منه قُرب المرأة⁸، ثمّ أنشد لآخر قوله:

كَانَ مَكَانَ الثَّوْبِ مِنْ حَقْوَيْهَا⁹

وردّ ابن الطراوة هذا، وقال: "وإنما هو من حقويّه، الهاء للسكت"¹⁰. واستشهد برواية البيت وما قبله، من أنّه:

¹ - ينظر: الإيضاح، ص 162. ومن الأمثلة التي ذكرها: (زيدٌ منّي مناط الثريا، وهو منّي معقد الإزار ومعقد القابلة).

² - الإيضاح، ص 69.

³ - الكتاب، ج 01، ص 414.

⁴ - الإيضاح، ص 70.

⁵ - ينظر: الإيضاح، ص 162.

⁶ - البيت لحسين بن بكير الربيعي، ينظر: شرح شواهد الإيضاح، ص 159.

⁷ - ينظر ترجمته: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، ص 155.

⁸ - ينظر: الإيضاح، ص 163.

⁹ - الرجز لأبي جندب الهذلي، ينظر: شرح شواهد الإيضاح، ص 160.

¹⁰ - الإيضاح، ص 70.

إِنِّي امْرُؤٌ أَبْكِي عَلَى جَارِيَةٍ أَبْكِي عَلَى الكَعْبِيِّ والكَعْبِيَّةِ
وَلَوْ هَلَكْتُ بِكَ يَا عَلِيَّةُ كَانَا مَكَانَ الثَّوْبِ مِنْ حَقْوِيَّةِ

ثم ذكر أبو علي أن هذه الظروف قد يُتَّسَعُ فيها، فتُنصَبُ نصبَ المفعول به¹، ثم ذكر قوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرٌ أَلِيلٍ وَالنَّهَارِ﴾ [سبأ: 33] وذكر أن الليل والنهار خرجا من الظرفية حين دخلتهما الإضافة، مستشهداً بقول الشاعر:

تَرَوَّحِي أَجْدَرُ أَنْ تَقِيلِي غَدَاً بِجَنَبِي بَارِدٍ ظَلِيلٍ²

قال ابن الطراوة حين ذكر استشهاد أبي علي: "كأنه أراد أن تقيلي، وإذا كان العائد محذوفاً لم يُقدَّرَ إلا حقيقةً لا مجازاً، والصواب: أن تقيلي فيه"³.

ثم استشهد⁴ أبو علي على ما يكون المضاف محذوفاً منه بقول الشاعر:

كَأَنَّ مَجْرَّ الرَّامِسَاتِ ذُبُولَهَا عَلَيْهِ قَضِيمٌ نَمَقَّتُهُ الصَّوَانِعُ⁵

ورأى ابن الطراوة أن أبا علي زعم أنه حذف المضاف، كأنه قال: موضعُ مجرِّ الرامسات، ورأى أنه تكلف، "وما يمنع المجرَّ أن يكون موضع الجرِّ كما أن المقتلَ موضع القتل؟"⁶. واستشهد بما أنشده سيبويه في باب ما يكون من المصادر مفعولاً:

¹ - ينظر: الإيضاح، ص 163، 164، 165.

² - الرجز لأحيحة بن الحلاج، ونُسِبَ إلى أبي النجم العجلي، ينظر: شرح شواهد الإيضاح، ص 164.

³ - الإيضاح، ص 71.

⁴ - ينظر: الإيضاح، ص 167.

⁵ - البيت، وهو للنابغة في ديوانه، ص 75، شرح: حمدو طمّاس، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط 02

1426هـ / 2005م.

⁶ - الإيضاح، ص 71.

وَمَا هِيَ إِلَّا فِي إِزَارٍ وَعَلَقَةٍ مُغَارَ ابْنِ هَمَامٍ عَلَى حَيٍّ خَنَعَمًا¹

"فصير مغارا وقتاً، وهو ظرف"²، وأنشد³ أبو علي مثله لابن الرمة⁴:

فَطَلَّتْ بِمُلْقَى وَاجِفٍ جَرَعَ الْمَعَى قِيَامًا تَقَالِي مُصَلِّحًا أَمِيرُهَا⁵

ذكر ما قبل هذا البيت وما بعده، وأنه كذلك ليس من باب ما حذف منه المضاف، ثم ختم ابن الطراوة الباب بذكر سبب اعتراضه على أبي علي في هذا الباب كله قائلاً: "وإنما أوعينا له في هذا الباب... ليعلم أنا اكتفينا فيه من التصحح بالنظرة والانتصار من الفيل على الذرة، ولو عينا بحقيقة الرد صرنا إلى ما يُزري على الكد، ولا يُنال بالعد، بل نعود إلى ما شرطنا من الإفصاح بما لا ينبغي تركه، والتجافي عما شاركه فيه غيره"⁶ أي أنه نبه في الأخير إلى منهجه في الكتاب، من الاعتراض عما كان ضرورة، وترك ما شاركه فيه غيره من النحاة.

¹ - البيت لحميد بن ثور الهلالي على أغلب الروايات، ينظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، ج 07، ص 84.

² - الكتاب، ج 01، ص 235.

³ - ينظر: الإيضاح، ص 167.

⁴ - ينظر ترجمته: الأعلام، ج 05، ص 124.

⁵ - البيت لذي الرمة في ديوانه، ص 145، شرح: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط 01، 1427هـ/ 2006م. وروايته في الديوان: (واحف- يُقالي).

⁶ - الإفصاح، ص 72.

36/- باب المفعول معه:

اعترض ابن الطراوة على أبي علي في باب المفعول معه على الأمثلة التي ذكرها، ورأى ابن الطراوة أنها إما ليس من الباب أو أنها تحتاج تفصيلاً؛ فقد ذكر أبو علي: استوى الماء والخشبة، وجاء البرد والطيالسة، وما صنعت وأباك، وقال بأنها في المعنى كقولك: استوى الماء مع الخشبة، وجاء البرد مع الطيالسة، وما صنعت مع أبيك¹. ورأى ابن الطراوة أن أبا علي أخطأ حين جعلها على تفسير واحد، وذكر قول العرب كذلك: لو تركت الناقة وفصيلها لرضيعها، وما زلت أسير والنيل، وما زلت وزيداً حتى فعل².

ثم استطرد ابن الطراوة في الباب، وذكر بعض الأمثلة التي رآها من باب الرفع لا النصب، مستشهدا بسبويه، إذ خرج عدة أمثلة على غير المعية³، كقول العرب: أنت وشأنك، وكل رجل وضعته، وأنت أعلم وربك، "وليس للنصب في هذا كله سبيل، ولا عليه دليل"⁴، ثم يذكر بعض الأمثلة مما الوجه فيها الرفع، ويتوجه فيها النصب؛ نحو: ما أنت وزيد، وما أنت والفخر، وكيف أنت وقصعة من ثريد⁵، ويذكر كذلك ما وجهه الخفض ويتوجه النصب إليه؛ نحو قولهم: ما لزيد والعرب يسبها بأشد ما جد في العرب⁶، ثم يقول ابن الطراوة: "والذي بين الواو ومع في هذا الباب بعيد؛ لأنهما فيه ضدان، فإذا قلت: جاء زيد مع عمرو، كان زيد تابعاً، وفي قولك: جاء زيد وعمرو متبوعاً، وبيان هذا في قولك: جاء البرد والطيالسة، صار البرد شرطاً في الطيالسة، ولو قلت: مع، انقلب المعنى"⁷، وما ذهب إليه ابن الطراوة من حيث المعنى مقبول جداً، إذا أخذنا في الحسبان الواو عاطفة لا للمعية.

1 - ينظر: الإيضاح، ص 168.

2 - ينظر: الإيضاح، ص 72، 73.

3 - ينظر: الكتاب، ج 01، ص 297.

4 - الإيضاح، ص 73.

5 - ينظر: المصدر نفسه، ص 73.

6 - ينظر: المصدر نفسه، ص 73.

7 - المصدر نفسه، ص 73.

الفصل الثالث ----- الاعتراضات النحويّة

وتخريج المسألة في كتاب سيبويه، فقد عنون سيبويه الكتاب قائلاً: "هذا باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم لأنه مفعول معه ومفعول به"¹، فمن ذلك قولك: ما صنعتَ وأباك، ولو تركت الناقاة وفصيلها لرضيعها، قال سيبويه: "إنما أردت: ما صنعتَ مع أبيك، ولو تركت الناقاة مع فصيلها، فالفصيل مفعول معه، والأب كذلك والواو لم تغيّر المعنى"²، وأمّا قولك: ما زلتُ وزيدًا حتّى فعل، فمفعول به؛ لأنّه بمعنى: ما زلتُ يزيدٍ حتّى فعل³.

أمّا اعتراض ابن الطّراوة على أبي علي محتجًا بسيبويه، فليس لابن الطّراوة حجّية في ذلك؛ لأنّ ابن الطّراوة غفل عن رأي سيبويه، وأقحم رأيه على رأي سيبويه ذلك أنّ أبا علي حين قال بمعنيّة قولنا: استوى الماء والخشبة، وجاء البردُ والطّيالسة، لم يخالف سيبويه، بل نرى أنّ سيبويه قد صرّح بذلك، وابن الطّراوة خالف سيبويه من حيث ظنّ أنّه يوافقّه ويردُّ به علي أبي علي، يقول سيبويه: "وما زلتُ أسيرُ والنّيل؛ أي مع النّيل، واستوى الماء والخشبة؛ أي بالخشبة، وجاء البردُ والطّيالسة؛ أي مع الطّيالسة"⁴، وممّا نخرج به من رأي أننا رأينا في كثير من المسائل التي عالجه ابن الطّراوة محتجًا بسيبويه، أنّه أقحم رأيه في كثير منها تأويلاً يخالف قصد سيبويه، إن لم يكن يناقضه كما في هذه المسألة.

37/- باب المفعول له:

أجمل ابن الطّراوة القول في هذا الباب؛ ذلك أنّ أبا علي لم يجاوز الصّفحة الواحدة في تبيان المفعول له⁵، وكان كلّ ما اعترض عليه ابن الطّراوة أنّ أبا علي في هذا الباب كالباب الذي سبقه، "قصره على أحد وجهيه في المصدر، ولم يعرض له في الجوهر"⁶، وأنكر عليه عدم بسط القول في الخافض الدّاخل عليه من حيث إثباته أو حذفه، ولا في المصدر المفعول له، وهذا ما لمحناه أيضًا عند أبي علي، إذ اكتفى

¹ - الكتاب، ج 01، ص 297.

² - المصدر نفسه، ج 01، ص 297.

³ - ينظر: المصدر نفسه، ج 01، ص 298.

⁴ - المصدر نفسه، ج 01، ص 298.

⁵ - ينظر: الإيضاح، ص 170.

⁶ - الإفصاح، ص 74.

الفصل الثالث ----- الاعتراضات النحوية

بتعريف المفعول له، ثم ذكر عامله، وأمثلة عنه، من أنه يصح جواباً للـم، وأنه انتصب لحذف الخافض قبله، وأنه يكون هذا المصدر معرفةً أو نكرة¹. ثم ذكر ابن الطراوة أن أبا علي لم يذكر صحة أو منع قولنا: أعددتها أن يميل الحائط؛ أي هل يجوز ما يكون في تأويل المصدر أن يكون مفعولاً له². ولبّ ما اعترض عليه ابن الطراوة أن أبا علي أوجز في موضع الإطناب، وقلّ من حيث كان يجب الإكثار، وأشار بالنتيجه فيما كان أفيد لو بسط القول بالتفصيل. وغنما نعتذر لأبي علي أنه جعل كتابه للمبتدئين، مفتاحاً لباب النحو، لا مصراعاً لفنائه.

38/- باب الحال:

عرض أبو علي لأنواع الحال وفصل فيها بيسير من القول³، فاعترض ابن الطراوة على الباب، وقال إنه حذف التفسير وأوجز، "فلا العدة أنجز، ولا الفائدة أحرز"⁴ على أننا رأينا أبا علي ذكره فيما ذكر أنواعه، وفصل فيه القول بما نراه للإفادة محرراً وللفهام منجزاً، وإن كان أوجز فلأنه كذلك كان في الكتاب كله موجزاً؛ لأنه إنما وضعه للمبتدئين، وللطلاب والمتعلمين، قال أبو علي: "... كما أنه إذا قال: امتلأ الإناء ماءً، فقد بين بالمفسر ما امتلأ به الإناء، فلذلك كان الحال نكرةً كما أن المميز كذلك"⁵. وفي هذا تعرّض لما اعترض عليه ابن الطراوة.

ثم أعاب ابن الطراوة على أبي علي تسويته بين الحال والظرف في العاملين قال أبو علي: "الحال تشبه الظرف من حيث كانت مفعولاً فيها، كما أن الظرف كذلك وذلك قولك: جاءني زيدٌ ركباً، وخرج عمروٌ مسرعاً، فمعنى هذا: خرج زيدٌ حال الإسراع، ووقت الإسراع"⁶، وفرّق ابن الطراوة بينهما في العاملين فيهما، قال: "وبينهما بُعد المشرقين؛ لأنّ العامل في الحال لا يكون إلا لفظياً، والعامل في الظرف لا يكون إلا

¹ - ينظر: الإيضاح، ص 170.

² - ينظر: الإيضاح، ص 74.

³ - ينظر: الإيضاح، ص 171 - 173.

⁴ - الإيضاح، ص 75.

⁵ - الإيضاح، ص 172.

⁶ - المصدر نفسه، ص 171. ولو قال: (زيدٌ حال الركوب وعمرو حال الإسراع) لكان أسلم وانسب.

الفصل الثالث ----- الاعتراضات النحوية

معنويًا¹، ونبّه إلى أنّ سيبويه قد فرّق بين الحال والظرف، ووضع باباً سمّاه: "هذا باب ما يعمل فيه الفعل وليس بمفعول"²، ثمّ استدرّك ابن الطّراوة ما بينهما من شبه في قطع الفعل عليهما وتضمّنه لهما، وجواز التصرف بالتّقديم والتّأخير فيهما، وإخراج التّمييز في بعض الأحوال عنهما³، ولم نر أباً عليّ سوى بينهما في العامل كما قال ابن الطّراوة، وإنّما سوى بينهما من حيث أنّ كلّاً منهما مفعولاً فيه.

ثمّ اعترض ابن الطّراوة على احتجاج أبي عليّ بقوله: (زيدٌ في الدّار قائماً) ليفصل بين عوامل الأحوال وعوامل الظّروف، فقال أبو عليّ بأنّ العامل في (قائماً) هو المعنى الذي في الدّار⁴. وقال ابن الطّراوة بأنّ أبا عليّ حين أعمل هذا لم يصرّح به وأنّ الذي يمنع (قائماً في الدّار زيدٌ) و(قائماً زيدٌ في الدّار) و(زيدٌ قائماً في الدار) ليس كما قال أبو عليّ من أنّهم يجيزون (قائماً في الدار) لأنّهم أعملوا المعنى الذي في الدّار ومعنى الفعل أضعف من الفعل المحض، فلا يجوز تأخيره، وقال ابن الطّراوة بأنّه امتنع لتعلّق الجارّ به، فإنّ نصّب بقي المبتدأ بلا خبر⁵.

ثمّ يقول في كلام أبي عليّ بعد هذا: "وما بعد هذا من القول تشدّق وهذر، وحدّ إلى غير وزر"⁶، ثمّ يغدو ابن الطّراوة في التّحامل على ما رآه من مثالب وهنات في كلام أبي عليّ في هذا الباب، على أنّ لابن الطّراوة رأياً مشهوراً في الحال، خالف به الجمهور، وهو إجازته مجيء الحال من النّكرة⁷، ليس هذا مقام ذكره.

1 - الإفصاح، ص 75.

2 - الكتاب، ج 01، ص 44.

3 - الإفصاح، ص 75.

4 - ينظر: الإفصاح، ص 171.

5 - ينظر: الإفصاح، ص 76.

6 - المصدر نفسه، ص 76.

7 - ينظر: أبو الحسين بن الطّراوة وأثره في النّحو، ص 85.

39/- باب التمييز:

قال أبو علي: "جملة التمييز أن يحتمل الشيء وجوهاً فتبيته بأحدها"¹. اعترض ابن الطراوة على هذا التعريف، وراه غير مانع أو متحرز من الحال، "وهكذا الشرط في الحال سواء، فلم يقع فرق"²، واعترض على قوله بأن الجملة تحتل، فهذا كأنه قال: "جماعة القوم أن يقوموا، وجملة البر أن يكال"³، وقوله (الشيء) لا يتحرز به عن فعل أو اسم، فإن كان ذلك الشيء فعلاً، فيكون البيان لباب الحال، وإن كان اسماً كان لبيان باب التمييز، ثم ذكر ابن الطراوة أن الحال والتمييز يفترقان في ستة مواضع، ذكر منها: "أن الحال تبيين ما انبهم عليه العوامل، والتمييز تبيين ما انبهم عليه المعمول فيه"⁴. ونبه إلى أنه ذكر المواضع الستة في (المقدمات).

ثم قال أبو علي: "تفقاً زيد شحماً، وتصبب بدن زيد عرقاً، وامتأ الإناء ماءً فالمنسوب في هذا الموضوع هو مرفوع في المعنى؛ لأن المتصبب هو العرق، والذي ملأ الإناء الماء، والذي تفقاً الشحم"⁵، قال ابن الطراوة إن هذا كقولنا: (أنت أضل الناس عبداً)⁶، والعبد هنا ليس هو المخاطب، فلم يقبل ابن الطراوة بهذا المذهب الذي ذهبه أبو علي في التخريج، ورأى أنه تضييع وتقريط، غير مقبول ولا مستساغ. ولابن الطراوة رأي مشهور في الباب، إذ يخالف الجمهور الذي يوجب أن يكون التمييز نكرة، فهو يوافق الكوفيين في القول بجواز مجيء التمييز معرفة⁷، وليس هذا مقام التفصيل ذكراً.

1 - الإيضاح، ص 173.

2 - الإيضاح، ص 77.

3 - المصدر نفسه، ص 77.

4 - المصدر نفسه، ص 77.

5 - الإيضاح، ص 173.

6 - ينظر: الإيضاح، ص 77.

7 - ينظر رأي ابن الطراوة في: ارتشاف الضرب، ج 04، ص 1633.

40/- باب الاستثناء:

قال أبو علي: "ليس يخلو الاستثناء من أن يكون في كلام موجباً أو غير موجب"¹ ومعنى ذلك كقولنا: جاء القوم إلا زيّداً، أو ما جاءني إلا زيّداً. اعترض ابن الطّراوة على هذه العبارة، ووصفها بأنّها عجيبة دون طحن؛ لأنّه قصر الإيجاب على الاستثناء ممّا يُخبر به وعنه، معترضاً في الوقت نفسه على قوله "غير موجب" فلو قال: (منفي) لكان أقرب، ولمّا تكلف لفظ (غير)²، وهذا اعتراض في شكل العبارة لا في مضمونها. والاعتراض نفسه اعترضه على قوله: "فإن كان الكلام المذكور فيه (إلا) غير موجب فإنه لا يخلو من أن يكون تامّاً أو غير تام"³، فقال ابن الطّراوة: "وهذا أيضاً كالأول لأنه لو قال: ناقصاً، كان أخصراً، وعلى المعنى أدل"⁴.

ثمّ ذكر أبو علي مثالا للتّام وغير التّام؛ فغير التّام كقولنا: ما جاءني إلا زيّداً والتّام: ما جاءني أحد⁵. ولم يقبل ابن الطّراوة بهذا، ورأى بأنّه كلام فارغ، لا مفيد ولا سائغ، ولو جاز لنا أن نقول ذلك لقلنا في التّام: (ما جاءني إلا زيّد) وقلنا في النّاقص: (ما جاءني أحد)؛ "لأنّ الأوّل عامٌّ في نفي جميع الأشياء، والثّاني في نفي ما ليس بأحد"⁶، فالعامّ تام أكثر من الخاصّ.

ثمّ يقول أبو علي بعد ذلك: "وكذلك: لا أحد فيها إلا عبد الله، حملت (عبد الله) على موضع (لا) مع (أحد)"⁷، ويعترض ابن الطّراوة على هذا، دون أن يذكر علّة اعتراضه. وقال بأنّه يتجافى عن الاعتراض على أبي علي في هذه المسألة؛ لأنّها ليست ممّا انفرد به، بل شاركه غيره في هذا الوهم، حتى أجازوا الرّفْع والنّصب في (لا إله إلا

¹ - الإيضاح، ص 175. هكذا القول في الأصل، ولا يخلو هذا القول من اضطراب، وأرجح أن يكون القول: (ليس يخلو الاستثناء من أن يكون في كلام موجب أو غير موجب) وهو القول نفسه الذي أثبتته ابن الطّراوة في الإيضاح، ص 78.

² - ينظر: الإيضاح، ص 78.

³ - الإيضاح، ص 175.

⁴ - الإيضاح، ص 78.

⁵ - ينظر: الإيضاح، ص 175.

⁶ - الإيضاح، ص 78.

⁷ - الإيضاح، ص 175.

الفصل الثالث ----- الاعتراضات النحوية

الله) مشيراً إلى أنه فصل هذه المسألة في رسالة مشهورة وضعها، يتحدث فيها عن منع استثناء الكثير من القليل¹.

41- باب ما جاء بمعنى (إلا) من الكلم:

قال أبو علي: "وأصل (غير) أن تكون صفةً، خلاف (مثل) وأصل (إلا) أن تكون استثناءً، ثم تدخل كل واحدةٍ منهما على صاحبتهما، فيجوز في قولك: جاءني القوم غير زيد، أن تجعل غيراً صفةً للقوم"². واعترض ابن الطراوة على هذا الكلام، ونعته بالمختل؛ ذلك أن أبا علي أجاز الصفة بغير، بعد أن زعم أن الأصل فيه أن يكون صفةً "وإنما كان ينبغي أن يجيء بمسألة فيها إلا"³؛ معناه أن ابن الطراوة لمح إلى أن أبا علي خرج عن الباب الذي وسمه بذلك العنوان، كما أنه لم يعط قياساً يعتمد عليه في ما ذهب إليه. وليس ذلك كذلك، فأبو علي ذكر (غير)؛ لأنها في معنى (إلا)، ولم يخرج أبو علي من الباب.

وكان ما قاسه أبو علي في المسألة قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾ [النساء: 95] "فمن رفعه جعله صفةً للقاعدين ومن جرَّ جعله استثناءً"⁴. وقد اعترض من حيث المعنى على العبارة الأخيرة، وقال بأنه لا يجوز هنا الاستثناء البتة، بدليل أنك لا تقول: (لا يستوي القاعدون إلا ذوي الضرر) ولا يجوز الاستثناء "لأنك إنما تعني به قومًا بأعيانهم، ولا يمكنك إخراج واحدٍ منهم، وقد أثبتته فيهم المسوي لهم، والإيجاب قبل النفي، ولكن تنصبه على الحال؛ لأنه بمنزلة النعت في حمل القاعدين على غير الجنس، لا على التعيين والعهد"⁵. وهذا رأي مقبول جداً، نوافقه فيه، معصوداً بحجة من العقل والمعنى الذي يقتضيه الكلام ضرورة، يدفع قول من قالوا بالنصب؛ لأنَّ النصب على الاستثناء -كما رأى أبو علي- لا يحقق المعنى المنشود، ولا تحتمله الآية ولو تأويلاً.

¹ - ينظر: الإفصاح، ص 79.

² - الإفصاح، ص 177.

³ - الإفصاح، ص 79.

⁴ - الإفصاح، ص 177. ينظر: الكشاف، ج 02، ص 132.

⁵ - الإفصاح، ص 80.

وكذلك قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء:22] وقولك: جاءني القوم إلا زيد، وهما ما استشهاد بهما أبو علي¹، اعترض ابن الطراوة على هذا وذهب إلى أنه لا يجوز الاستثناء في شيء منهما؛ "لأنّ الجواب قد ثبت سببه فلا يُعترضُ عليه بحلّ شيءٍ منه"²، وقد ذكر أنّ سيبويه نصّ على هذا³، ومنع النصب فيه بما لا غاية بعده، ورأى أنه نعت، وهذا ما يدحض رأي أبي علي وينفي حجّيته.

42- باب الاستثناء المنقطع:

ذكر أبو علي للاستثناء المنقطع مثالين، ورأى ابن الطراوة أنّهما لا يجتمعان وأنه خلط بين ما يجوز فيه النصب على الاستثناء المنقطع، والرفع على البديل، وبين ما لا يجوز فيه إلا النصب⁴، وذلك في قول أبي علي: ما جاءني أحدٌ إلا حماراً، وكذلك قوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾ [هود:43] فاختار في الأول النصب، وكذلك في الثاني⁵، وأنكر ابن الطراوة، مستشهداً بقول سيبويه في باب ما لا يكون (إلا) على معنى (ولكن): "ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾ أي ولكن من رحم"⁶. ورأى ابن الطراوة أنّ سيبويه لم يجعله من باب الاستثناء المنقطع، وإن كان منصوباً؛ لأنّ (إلا) هنا بمعنى (لكن).

¹ - ينظر: الإيضاح، ص 177، 178.

² - الإيضاح، ص 80.

³ - ينظر: الكتاب، ج 02، ص 331، 332.

⁴ - ينظر: الإيضاح، ص 81.

⁵ - ينظر: الإيضاح، ص 178-180.

⁶ - الكتاب، ج 02، ص 325.

43- فصل قوله (ذكر الضرب الثاني):

وهذا الفصل تابع لباب الاستثناء المنقطع، وفيه أشار ابن الطراوة إلى قول أبي علي: "ذُكِرَ الضَّرْبُ الثَّانِي مِنَ الْقِسْمَةِ الْأُولَى؛ وَهُوَ مَا انْتَصَبَ مِنَ الْأَسْمَاءِ عَنْ تَمَامِ اسْمٍ وَلَمْ يَنْتَصِبْ عَنْ تَمَامِ كَلَامٍ، أَكْثَرُ مَا يَكُونُ هَذَا الضَّرْبُ فِي الْأَعْدَادِ وَالْمَقَادِيرِ"¹. يعترض ابن الطراوة على هذا، وعلى ما قبله، وقال بأنه لا يعترض في هذا القول على شيء بعينه؛ لأنه تابع في فساده لما قبله، فلا يُرَدُّ عليه "حتى يصلح من أوله، ويجري القول فيه على أصله"².

ثم يتساءل ابن الطراوة قائلاً: "وما الفرق بين نصبه في:

مَا أَنْتِ جَارَةٌ³

وبينه في ﴿أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ [الأنبياء:92]⁴. وكان أبو علي قد خرّج (جاره) بأنها يجوز أن تكون نصبًا على التمييز، أو نصبًا على الحال⁵، فكيف يجمع أبو علي القول بين هذا وبين حديث بابه عن المقادير والأعداد، وكيف يشبهه نصب (جاره) على الحال بالمنصوب في الآية، على أن أبا علي لم يستشهد بقوله تعالى: ﴿أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ وإنما شبهه نصب (جاره) بنصب (آية)⁶ في قوله تعالى: ﴿هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ﴾ [هود: 64].

¹ - الإيضاح، ص 180.

² - الإيضاح، ص 81.

³ - رواية البيت: (يَا جَارَتِي مَا كُنْتِ جَارَةً * بَأَنْتِ لِنُحْرِنَا غَفَارَةً) وهو للأعشى في ديوانه، ص 153.

⁴ - الإيضاح، ص 81، 82.

⁵ - ينظر: الإيضاح، ص 181، 182.

⁶ - ينظر: المصدر نفسه، ص 182.

44/- باب تمييز الأعداد:

كان أوّل ما اعترض ابن الطّراوة على هذا الباب أنّ أبا علي -عموما- لم يفد القارئ بشيء، ولا أتى بما إليه الضّرورة تحتاج، بل هو قولٌ "إذا نظر فيه الناظر خرج منه كما دخل فيه"¹. وهو سبيلٌ في الاعتراض انتهجه -كما رأينا- في كثير من الأبواب.

قال أبو علي: "أسماء الأعداد لإبهامها من حيث كانت تقع على جميع المعدودات"²، عدل ابن الطّراوة في العبارة قائلاً: "ولو قال: (لأنّها مبهمّة على جميع المعدودات) لاستغنى عن قوله: (من حيث كانت تقع)"³. وهذا أدعى للاختصار، وأبعد عن الإطناب. ثمّ اعترض ابن الطّراوة كذلك -بناء على المعنى- على جعل أبي علي الأعداد مبهمّة على المعدودات؛ لأنّ العدد في نظر ابن الطّراوة هو المعدود، ولا تفاضل بينهما في صفة الإبهام؛ لأنّ "النقص هو المنقوص، والخبط هو المخبوط، والنّضد هو المنضود، والقبض هو المقبوض"⁴، وهذا في نظره مقيسٌ مطرّدٌ، وإنّما كان على أبي علي أن يقول -فيما ذهب إليه ابن الطّراوة-: "ما كان اسماً لعدّة؛ نحو ثلاثة وعشرة وعشرين ومائة ونحوها"⁵، ورأى أنّه لا بدّ من تبين جنس ما أضيفت إليه، أو فسرتُ به، غير أنّ أبا علي لم يكن قوله على العموم والإجمال كما وصفه ابن الطّراوة، بل فصلّ مع كلّ معدودٍ قولاً، وبسط مع كلّ قولٍ مثلاً⁶، وهذا ما يلحظه الرائي في الباب.

45/- باب كم:

نهج ابن الطّراوة في هذا الباب في اعتراضه ما نهجه في الباب قبله، كما قد أشرنا، فعمّم ولم يخصّص، وأجمل ولم يفصلّ، وإنّما اعترض على الباب كلّّه في أربعة خطوط عريضة: فأبو علي في نظر ابن الطّراوة خلط في هذا الباب الألفاظ بالإعراب أوّلاً، وقدّم ما عهد تأخيرها ثانياً، وترك ما يتعيّن تفسيره ثالثاً، وأكثر الخطاب مع قلّة

1 - الإفصاح، ص 82.

2 - الإفصاح، ص 182.

3 - الإفصاح، ص 82.

4 - المصدر نفسه، ص 83.

5 - المصدر نفسه، ص 83.

6 - ينظر: الإفصاح، ص 182 - 184.

الفصل الثالث ----- الاعتراضات النحوية

الصَّوَابُ أخيراً. فمن اقتصر عليه خرج منه كما دخل فيه¹. وفضل عليه كتاب الجمل ورآه أنفع منه في المعرفة. مع أن الناظر المتمعن في الكتابين لا يرى الفرق الذي رآه ابن الطَّراوة، فمثلاً: كان أول ما تحدّث عنه الزَّجَّاجِيّ في الجمل هو استعمال كم في موضعي الخبر والاستفهام²، وكذلك الأمر نفسه بدأ به أبو علي في الإيضاح³، ولو أن الناظر يواصل المقارنة بينهما لما رأى البون الذي رآه ابن الطَّراوة، ولرأهما إلى بعضهما أقرب، وبما في الواحد منهما إلى الآخر أنسب.

46/- باب النداء:

قبل أن يخصّص ابن الطَّراوة القول بالاعتراض، سلك في هذا الباب كذلك الاعتراض على عموم الباب، وأنّ أبا علي أساء العبارة، وأبعد الإشارة، وقدم ما ينبغي تأخيرها، وعلل ما يبعُد تأويله، فمن ذلك قوله: "الأسماءُ المناداة"⁴، لم يقبل ابن الطَّراوة لفظ (المناداة) وقال: لعلها وهم من الكاتب⁵، ولا ندري سبب اعتراضه على اللفظة وأين الخطأ فيها، مع أنّ النحاة يستعملون اللفظ كثيراً؛ يقول ابن السَّراج: "والأسماءُ المناداةُ تنقسم على ثلاثة أضرب..."⁶، وكذلك ابن جنّي يقول: "الأسماءُ المناداةُ على ثلاثة أضرب..."⁷.

ثمّ يعترض على أسلوب أبي علي إذ أضاف إلى (أنّ) وهذا من العجمة القبيحة عنده، وقد مرّ معنا أنّ ابن الطَّراوة يمنع الإضافة إلى (أنّ)⁸، وقد مثّل على ذلك بقول أبي علي: "بدلالة أنّ كلّ موضع يقع فيه اسماً"⁹، ولا شكّ في اضطراب هذه الجملة.

¹ - الإيضاح، ص 83.

² - ينظر: الجمل في النحو، لأبي القاسم الزَّجَّاجِيّ، ص 134، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ودار الأمل إربد، الأردن، ط 01، 1404هـ / 1984م.

³ - ينظر: الإيضاح، ص 184.

⁴ - المصدر نفسه، ص 187.

⁵ - ينظر: الإيضاح، ص 83.

⁶ - الأصول في النحو، ج 01، ص 329.

⁷ - اللّمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جنّي، ص 79، تح: سميح أبو مُغلي، دار مجدلاوي، عمان الأردن، 1988م.

⁸ - ينظر: الإيضاح، ص 47.

⁹ - المصدر نفسه، ص 84.

الفصل الثالث ----- الاعتراضات النحوية

لكننا بعد التَّحَقُّق نكتشف أن ابن الطَّراوة اقتطع النَّصَّ وأفسد عبارته، حتَّى يستطيع وصفها بالعجمة¹، فليست العبارة التي نقلها ابن الطَّراوة كما ذكرها أبو علي، فنصَّ العبارة عند أبي علي سليم، يقول: "بدلالة أن كلَّ موضعٍ تقعُ فيه أسماءٌ يكون فيها دلالةٌ على الخطاب"². ثم يذكر ابن الطَّراوة قول أبي علي في النكرة: "بدلالة أن نداءه شائع"³ معترضاً قائلاً بأنَّ الصَّواب هو المنادى لا النداء⁴؛ لأنَّ المنادى هو الموصوف بالشيوخ لا النداء.

وأما قول أبي علي: "فإنَّ وصفته بمضاف"⁵، فيرى أنه يعرضُ عن الرَّدِّ عن هذا لأنَّ أبا علي لم ينفرد به، وإنَّما اتَّبَع فيه غيره⁶، وتصويب ذلك في كتابه (المقدِّمات) كما أشار إلى ذلك ابن الطَّراوة.

وقال أبو علي: "وعطفُ البيان كالصفة، تقول: يا زيدُ زيدُ على اللَّفظ، ويا زيدُ زيدًا على الموضع"⁷، ورأى ابن الطَّراوة أن هذا توكيدٌ لا عطف بيان؛ "لأنَّ عطفُ البيان يجري على ما قبله كما يجري الوصف، فلا يكون لفظهما واحداً"⁸، ورأى ابن الطَّراوة أنه توكيدٌ لفظيٌّ لا يجوز فيه النَّصب. إلا أنَّ ابن الطَّراوة في هذا لم يخالف أبا علي فقط، وإنَّما خالف الجمهور، بما فيهم سيبويه⁹ والمبرد¹⁰، وغيرهما ممن تبعوهما. وآخر ما اعترض عليه ابن الطَّراوة قول أبي علي: "المضاف عاملٌ في المضاف إليه"¹¹، قال ابن الطَّراوة: "والأسماءُ يُعملُ فيها ولا تعمل"¹²، وهذا رأي انفرد به ابن الطَّراوة، لم يذكر له حجةٌ أو دليلاً، ولا استشهاداً أو تمثيلاً.

1 - وهذا ما ذهب إليه محقق الإفصاح، ص 83.

2 - الإفصاح، ص 188.

3 - المصدر نفسه، ص 188.

4 - ينظر: الإفصاح، ص 84.

5 - الإفصاح، ص 188.

6 - ينظر: الكتاب، ج 02، ص 183.

7 - الإفصاح، ص 189، وفي الإفصاح: "يا زيدُ زيدُ وزيدًا"، ص 84.

8 - الإفصاح، ص 84.

9 - ينظر: الكتاب، ج 02، ص 183.

10 - ينظر: المقتضب، ج 04، ص 210.

11 - الإفصاح، ص 190.

12 - الإفصاح، ص 84.

47/- باب النفي بلا:

أنشد أبو علي قائلاً:

وَرَدَّ جَازِرُهُمْ حَرْفًا مُصْرَمَةً¹ وَلَا كَرِيمٍ مِنَ الْوَلْدَانِ مَصْبُوحٌ¹

قال: "إن شئت جعلت مصبوحاً صفةً على الموضع، وأضمرت الخبر، وإن شئت جعلته خبراً"²؛ أي إما أن تجعل مصبوحاً صفةً لكريم، وتضم الخبر، أو تجعله الخبر. وقال ابن الطراوة بأن هذا مخالفٌ للمعنى المقصود إليه، ومخالف كذلك لقول سيبويه في هذا البيت: "لما صار خبراً جرى على الموضع"³. وما أظن سيبويه ذهب إلى ما زعمه ابن الطراوة، فهو يخرج البيت على وجه الخبر إذا أردناه، بما معناه أن الشاهد فيه الوجهان، بحسب ما يريده المتكلم، فمصبوحٌ مرفوعٌ لأنه خبر لا، ويجوز أن يكون مصبوحاً صفةً لاسمها محمولاً على الموضع، والخبر محذوف لعلم السامع، تقديره موجود⁴.

ثم بعد هذا يحاول ابن الطراوة الاحتجاج لرأيه، وكأنه علم أن سيبويه لا يمنع جواز الصفة فيه، فيقول: "ولا يجوز النعت في هذا المجال؛ لأنه لم يرد نفي الولدان المصبوحين، فيخرجهم من الدنيا أو من الوجود، وإنما زعم أنهم لا يصبحون"⁵، وهذا كلام في وجهه سليم؛ أي إذا اعتقدنا أننا ننفي الإصباح عن الولدان، فالرفع على الخبر هو الوجه، وإن فينا الولدان المصبوحين عن الوجود فلا يكون الوجه إلا النصب على النعت. ويرى ابن الطراوة أن أبا علي إنما قاس على قولهم:

وَيَلْمُهَا فِي هَوَاءِ الْجَوِّ طَالِبَةً وَلَا كَهَذَا الَّذِي فِي الْأَرْضِ مَطْلُوبٌ⁶

1 - البيت في أصله مَلْفُوقٌ من بيتين هما:

ورد واردهم حرفاً مصرمة في الرأس منها وفي الأشلاء تلميح
إذا اللقاح غدت ملقى أصرتها ولا كريم من الولدان مصبوح

البيت لحاتم بن عبد الله الطائي، ولم أجده في ديوانه، ينظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، ج 02 ص 113.

2 - الإيضاح، ص 194.

3 - الكتاب، ج 02، ص 199، 300.

4 - ينظر توجيه المعنى في: شرح المفصل، ج 01، ص 107.

5 - الإفصاح، ص 85.

6 - البيت لامرئ القيس في ديوانه، ص 82. وفيه: (لا كالتي في هواء...).

فيرى أنّ البيتين يفترقان، ولم يفهم عن سيبويه فيهما، مع أنّ سيبويه أجاز الوجهان: الرقع والنصب¹، ونصّه في الكتاب واضح، لا يحتاج إلى اقتحامه تعليلاً، ولا إلى ليّه تأويلاً.

48- باب النكرة المضافة:

ذكر ابن الطراوة أنّ أبا عليّ في هذا الباب إنّما نصّه من نصّ سيبويه في الكتاب إلا أنّ أبا عليّ لم يلتزم ضوابط نصّ سيبويه، فراح يقدّم ما آخر، ويؤخّر ما قدّم، بالفاظ هجينة، وعبارات غير مبيّنة²، فحاد عن الصواب، وما أفاد الحائز بجواب، ولم يذكر ابن الطراوة إلا مثلاً واحداً، وهو قوله: "لا مرور ثابتٌ بزید"³، وقد يبدو للسّامع أنّ هذه العبارة ركيكة كما ذكر ابن الطراوة، ولكنّ الركاكة فيها سببها البتر والإخراج عن السّياق، إذ إنّما ذكر أبو عليّ ذلك في سياق قوله: (لا مرور بزید) إذا جعلنا الباء متعلّقة فيحصل للكلام تقديرٌ هو: لا مرور ثابتٌ بزید⁴.

وفي قولنا: لا مرور ثابتٌ بزید وجهان - كما ذكر عبد القاهر الجرجاني⁵ - أحدهما: أنّ لا ينون؛ وذلك إذا لم تجعل (بزید) متعلّقا به، وقصدت أنّ تنفي المرور على الإطلاق وجعلت (بزید) متعلّقا بمحذوف؛ كأنّه قال: لا مرور كائنٌ بزید، وقول الجماعة على هذا. وآخرهما أنّ تنون فتقول: لا مروراً، وذلك إذا جعلت (بزید) متعلّقا به ومعمولاً كأنك قلت: لا مروراً زيّداً، في كون زيّد مفعولاً للمرور. هذا عن إنكار ابن الطراوة للجملة؛ أمّا عن اعتراضه الأول بخروج أبي عليّ عن نصّ سيبويه، فلا نراه من وجهٍ رآه منه ابن الطراوة، فأبو عليّ إنّ خرج عن نصّ سيبويه، إنّما خرج اجتهاداً لا خروج مخالفة، وأبو عليّ غير ملزم بحرفية نصّ سيبويه، وإلا كان الكلام مكرراً ولا مدعاة إليه، وكلام أبي عليّ لم يخالف فيه ما ذهب إليه سيبويه، وإنّما لكلّ منهما منهجه وطريقه في تصنيف أبواب كتابه، والكلام فيها.

¹ - ينظر: الكتاب، ج 02، ص 294، وفيه: "وإن شئت نصبتّه"

² - الإفصاح، 86.

³ - الإفصاح، ص 198، وهذا قوله في باب آخر يلي باب النكرة المضافة، هو (باب المنفي بلا المضارع للمضاف).

⁴ - ينظر: الإفصاح، ص 198.

⁵ - ينظر: المقتصد في شرح الإفصاح، ج 02، ص 814.

49/- باب الأسماء المجرورة:

يقول أبو علي: "وضربٌ ينجرُ بإضافة مثله إليه"¹، فعلق ابن الطراوة قائلاً: "هذا هو الصواب، لا ما قاله في باب النداء: (المضاف عاملٌ في المضاف إليه)²؛³ معنى هذا أن ابن الطراوة يقول بأن العامل في جرّ المضاف إليه هو الإضافة لا المضاف وكأنّ ابن الطراوة ارتضى من أبي علي قوله: ينجرُ بإضافة اسم، ولم يقل: ينجرُ باسم وكأنّه بذلك قال بأنّ العامل فيه الإضافة لا المضاف، ولا أظنّ أبا عليّ قصد ذلك؛ لأنّه كان قد صرح بذلك من قبل، من أنّ العامل هو المضاف، موافقا لمذهب البصريين على أنّه في هذه العبارة اتسع في القول ولم يقصد عين المعنى.

وقال أبو علي في (من): "وتكون زائدة في نحو: ما جاءني من أحد"⁴، ذهب ابن الطراوة إلى أنّه لو قال: "من رجل"⁵ كان أوضح لما أراد، على أنّنا نرى أنّ سيبويه لم يفرّق بين الصيغتين، وكلاهما ذو معنى واحد⁶.

ثمّ ذكر أبو علي الباء، وذكر أنّ من معانيها: الإصاق والاختلاط، وتكون زائدة⁷ وقال ابن الطراوة بأنّ للباء ثلاثة عشر موضعاً⁸، ولعلّ لها أكثر من ذلك؛ لأنّها أمّ حروف الإضافة، ثمّ ذكر قولاً ذا بال، وهو أنّ تحصيل معاني الباء إنّما يكون "باستقراء ل كلام العرب، لا من معدّل مقصور على الكتب"⁹، وفي هذا حقيقة جليّة. وذهب أبو عليّ إلى أنّ الباء في قولنا: (ألقي بيده) زائدة¹⁰، وذهب ابن الطراوة إلى أنّها غير زائدة¹¹ وإنّما لا عتب على أبي عليّ؛ لأنّ غيره وقع في ذلك في قولهم: (خسنت صدره)

1 - الإيضاح، ص 199.

2 - ينظر: المصدر نفسه، ص 190.

3 - الإيضاح، ص 86.

4 - الإيضاح، ص 199.

5 - الإيضاح، ص 86.

6 - قال سيبويه: "وذلك قولك: ما أتاني من رجل، وما رأيت من أحد". الكتاب، ج 04، ص 225.

7 - ينظر: الإيضاح، ص 200.

8 - ينظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي، ص 142، تح: أحمد

محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1394هـ.

9 - الإيضاح، ص 87.

10 - ينظر: الإيضاح، ص 200.

11 - ينظر: الإيضاح، ص 87.

و(بصدره)¹ وكذلك في قولهم بضمّ التاء في قوله تعالى: ﴿ تَبَّتْ بِالدَّهْنِ ﴾ [المؤمنون:20]، وكذلك في قول الشاعر:

يَقْرُ بِعَيْنِي أَنْ أَرَى مَنْ مَكَانَهُ ذُرَى عَقَدَاتِ الْأَبْرُقِ الْمُتَقَاوِدِ²

ثم ذهب ابن الطراوة إلى أنّ الصواب في ذلك هو ما ذكره ابن كيسان في قوله:

سُودَ الْمَحَاجِرِ لَا يَقْرَأَنَّ بِالسُّورِ³

أي أنّ المعنى: لا يقرآن السور، وابن كيسان يقول بزيادتها⁴.

ثم ذكر أبو علي أنّ اللام "معناها التحقيق والملك"⁵، وقال ابن الطراوة: "ولست أدري ما التحقيق في هذا الموضع؟ ووافقه في المعنى الثاني وهو الملك، وقول أبي علي بالتحقيق إنما قصد الاستحقاق المجازي كقولهم: السرج للدابة، والجل للفرس⁶.

ثم ذكر أبو علي (ربّ) وقال: "ولما كانت (ربّ) إنما تأتي لما مضى، وجب أن تكون (ربّما) كذلك أيضا تدخل على الماضي"⁷، وذكر ابن الطراوة أنّ أبا علي استشهد بقوله:

فَإِنْ أَهْلِكَ فَرُبَّ فَتَى سَيِّبِي عَلَيَّ مُخَضَّبٍ رَخَصِ الْبَنَانِ⁸

وذكر أنّه قد فصل القول في باب (ربّ) في كتابه (المقدمات). وينبغي الإشارة هنا إلى أمرين: الأول أنّ أبا علي لم يستشهد بهذا البيت ولم يذكره، وإنما استشهد بقوله:

¹ - ذكر ذلك سيوييه، ويفهم من كلامه أنّه قال بأنّها زائدة كذلك، ينظر: الكتاب، ج 01، ص 92.

² - البيت لنبهان بن عكي العشمي، ينظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ج 02، ص 452.

³ - صدر البيت: هُنَّ الْحَرَائِرُ لَا رَبَّاتُ أَحْمَرَةٍ، ويروى لشاعرين؛ للراعي النميري في ديوانه، ص 122 تح: راينهت قايرت، المعهد الألماني للأبحاث الشرفية، بيروت، لبنان، 1401هـ - 1980م. وللقائل الكلابي في ديوانه، ص 53، تح: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، لبنان، 1409هـ - 1989م.

⁴ - ينظر: رأي ابن كيسان في: الجنى الداني في حروف المعاني، الحسين بن قاسم المرادي، ص 74، تح: فخر الدّين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 01، 1413هـ / 1992م.

⁵ - الإيضاح، ص 200.

⁶ - ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح، ج 02، ص 827.

⁷ - الإيضاح، ص 201.

⁸ - وروي (مهذب/ مخضّب) وهو لجحدر بن مالك، ينظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، ج 08، ص 192.

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرْفَعُنْ ثَوْبِي شِمَالَاتٍ¹

وفي هذا البيت شاهد واضح لما ذهب إليه أبو علي. والأمر الآخر هو أن لابن الطراوة رأي مشهور في باب رب، وهو أن رب اسم يحكم على موضعه بالإعراب، موافقا في ذلك الكوفيين والأخفش²، وكذلك أجاز الكسائي أن تكون (رب) اسما، وكذلك ذكر السيوطي أن الكوفية وابن الطراوة يقولون بأنها اسم مبني؛ لأنها في التقليل مثل كم³ وهي عند البصريين حرف جر⁴.

50/- باب ما يُستعمل مرّة حرف جرّ ومرّة غير حرف جرّ⁵:

ذكر أبو علي في هذا الباب أمثلة من الحروف قد تستعمل كالأسماء؛ وهي: على وعن وكاف التشبيه ومنذ ومد. فقال في (على زيد ثوب) أنها حرف، إلا أنها تتعلق بالفعل، فتكون اسما مثلا في قول الشاعر:

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُّهَا تَضِلُّ وَعَنْ فَيْضٍ بَيْدَاءَ مَجْهَلٍ⁶

فدخول (من) على (عليه) دلّ أنها اسم هنا⁷.

وقد اعترض ابن الطراوة على هذا؛ لأنه يقول باسميتها، وقد ذكر لابن الطراوة رأي مشهور في (على) مخالفا فيه جمهور النحاة من البصريين خاصة، من القول بأن (على) حرف، فقد ذهب ابن الطراوة وابن خروف والزبيدي وابن معزوز⁸ والشلوبين في أحد قوليه إلى أنها اسم ولا تكون حرفا⁹، وزعموا أن هذا مذهب سيبويه، قال ابن الطراوة: "وسيبويه قد ذكرها مرارا فلم يخرجها من الأسماء"¹⁰، مستدلا بصريح عبارة

1 - البيت لجذيمة الأبرش، ينظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، ج 01 ص 512.

2 - ينظر: الإفصاح، ص 88، وارتشاف الضرب، ج 04، ص 1737.

3 - ينظر: مع الهوامع، ج 02، ص 346.

4 - ينظر: الكتاب، ج 02، ص 170.

5 - لم يسم ابن الطراوة هذا الباب ولم يذكره محقق الإفصاح، وإنما ذكرناه من لفظ الإفصاح، ص 205.

6 - البيت لمزاحم بن الحارث العقيلي، ينظر: شرح شواهد الإفصاح، ص 230.

7 - ينظر: الإفصاح، ص 205.

8 - ينظر ترجمته: الأعلام، ج 08، ص 245.

9 - ينظر: الجنى الداني، ص 473.

10 - الإفصاح، ص 55.

سيبويه: "وهي اسمٌ ولا يكون إلا ظرفاً"¹، وقيل: يحتمل التأويل على أنه يريد: ولا تكون إلا ظرفاً إذا كانت اسماً²؛ لأن سيبويه نصّ في أول الكتاب على أن (على) حرف³؛ لأنه ذكر فيما يتعدى إلى مفعولين، أحدهما بحرف جرّ، وذكر (على).

51/- باب منذ ومذ:

رأى أبو علي أن منذ ومذ يكونان اسماً وحرفاً جارياً، قال أبو علي: "مذ ومند يجوز أن يكون كل واحدٍ منهما اسماً، ويجوز أن يكون حرفاً جارياً، والأغلب على مذ أن يكون اسماً للحذف، أما الموضع الذي يكونان فيه حرفي جرّ فقولك: مذ كم سرتَ فمذ حرفٌ لإيصالها الفعل إلى كم، كما كان الباء في قولك: بمن تمرُّ، كذلك"⁴. اعترض ابن الطراوة على القول بحرفيّتها، وأنّ مذ محذوفة من منذ، وأنهما اسمان للزمان، وردّ كذلك استشهاد أبي علي على حرفيّة (مذ) مستشهداً برأي سيبويه، وأنّ ذلك كقولنا: غلامٌ من ضربت⁵ وصاحبٌ من أنتَ، ونحوه⁶. وإنما أجازها سيبويه على (من) في مثل قولنا: "من مكان كذا إلى مكان كذا"⁷. واستدلّ ابن الطراوة -كذلك- على اسميّة مذ بقولهم:

تَقُولُ ابْنَةَ الْبَكْرِيِّ لَمَّا تَبَيَّنَتْ تَخَضُّضُ دَامِسٍ وَأَبْيَضُ سَحٍّ
بَعِيرُكَ خَيْرٌ أَيْنَ كَمْ أَنْتَ حُجَّةٌ فَقُلْتُ لَهَا : لِأَمْرِ مَا بَعْدُ رَوْحٌ⁸

فأين اسمٌ وهو مضافٌ إلى كم، فكذلك مذ اسمٌ لإيصالها بكم.

ثمّ استشهد كذلك أبو علي بعد ذلك على حرفيّتها بقوله: "وكذلك إذا قلت: أنتَ عندنا مذُ اللّيلة، فقد أضفتَ الكونَ إلى اللّيلة بمذ أو منذ؛ لأنّ المعنى: أنتَ عندنا في اللّيلة فهذا للوقت الحاضر"⁹. اعترض ابن الطراوة على هذا وقال: "وأنتَ إنما تطلبُ هنا كائناً

1 - الكتاب، ج 04، ص 231.

2 - ينظر: الجنى الداني، ص 473.

3 - ينظر: الكتاب، ج 01، ص 38.

4 - الإيضاح، ص 207.

5 - ينظر: الكتاب، ج 03، ص 82.

6 - ينظر: الإيضاح، ص 89.

7 - الكتاب، ج 04، ص 226.

8 - البيتان مختلفان وزنا، أو بالأحرى مختلفان في عجزيهما وزنا، ولم أقف على تخريجهما.

9 - الإيضاح، ص 207.

الفصل الثالث ----- الاعتراضات النحويّة

لا كوناً¹، ويرى أنّ عدول أبي عليّ بمذ إلى (في) زيفٌ في التقدير، وخُفّ في التّأويل والصّواب عنده: "أنتَ عندنا أمدّ اللّيلة، وأمد في الابتداء والانتهاؤ وضعٌ من المعنى لا يكون في المدّة، ونحوها من الألفاظ الموضوعيّة للزمان"²، وتقدير ابن الطّراوة لأمد يوجب اسميّة مذ، وتقدير أبي عليّ يوجب لمد الحرفيّة.

ثمّ قال أبو عليّ: "ولا تستعمل اسماً إلا في الابتداء خاصّة، والنّكرة يختصّ بها هذا الباب؛ لأنّ الغرض السّؤال عن عدّة المدّة التي انقطعت الرّؤية فيها"³، وردّ ابن الطّراوة هذا بأنّه لا يجوز، فأبو عليّ قرن بالنّفي السّؤال، وأضاف إلى الخطاب المحال فقال ابن الطّراوة: "وإنّما يقع النّفي بعد الإيجاب على جهة الرّفح لا على جهة الجواب"⁴. وأبو عليّ كان قد قال: "ما رأيته يوم الجمعة"⁵، ثمّ قال ابن الطّراوة موضحاً اعتراضه: "والحقّ أنّه إذا قلت: ما رأيته مذ يومين، كان تقديره: ما رأيته مدّة يومين، وإذا رفعت كان المعنى: ما رأيته مذ كان يومين"⁶، وقد وافق في ذلك ابن الطّراوة الكوفيين الذين يرفعون بعد مذ بتقدير فعل، وهو كذلك ما ذهب إليه الفراء⁷. وأمّا البصريّون وأبو عليّ فرأيهما أنّ مذ ومنذ اسمان أو حرفان؛ اسمان مبتدآن يرتفع ما بعدهما بأنّه خبرٌ عنهما وحرفان جارّان، ما بعدهما مجرورٌ بهما⁸. ولكلّ من المذهبين حجّته، بسطهما قولاً وتفصيلاً ابن الأنباري في إنصافه.

1 - الإفصاح، ص 89.

2 - المصدر نفسه، ص 90.

3 - الإفصاح، ص 208.

4 - الإفصاح، ص 90.

5 - الإفصاح، ص 208.

6 - الإفصاح، ص 90.

7 - ينظر: الإنصاف، ص 326.

8 - ينظر: المصدر نفسه، ص 326.

52/ - باب القسم:

بدأ ابن الطراوة اعتراضه في هذا الباب بالتنبيه إلى كتاب الجمل في النحو¹ وأشار على طالب العلم به، وأنه أنفع له من الإيضاح². ليعترض بعد ذلك على تقديم أبي علي (لعمرك) وتأخير (لزيد منطلق)³؛ أي أن أبا علي قدم في الباب الحديث عن (لعمرك) وكان أولى به أن يؤخره؛ لأن باب لعمرك "مفتقر إلى نظر كثير، بعناية وكيدة ومنازعة بعيدة؛ لأنه مما يرفع وأصله النصب، ويجاب بقياسه الخبر، وتقدم فيه اللام وهي تربط الجواب، وإنك لو أظهرت الخبر صار المعنى حذراً، وتعلق بالشرط"⁴، وأما (زيد منطلق) فلا يحتاج إلى كل ما وقع في (لعمرك) وكذلك (أيمن الله) وهو اعتراض منهجي من ابن الطراوة، فهو يرى من الأسلم في الباب أن يُبدأ بالسَّهْلِ فالمعقد، وبغير المعلل فالمعلل، وهذا هو الأحسن.

ثم قال أبو علي: "والباء التي أضافت الحلف إلى المحطوف به"⁵. اعترض ابن الطراوة قائلاً: "ولو قال فيها مكان قوله: والباء معناها الإلصاق؛ كان صواباً، ولكنه سمى الحرف بغير أصله، ثم وضعه في غير موضعه"⁶؛ معناه أن أبا علي لو ذكر أصل عمل الباء، ثم ما يدخل عليها من بعد كان أصوب، حتى لا يظن ظان أن الباء للقسم أصلاً؛ "قالباء في القسم للإلصاق، وأصلها الإضافة، ثم يتوجه عليها من المعاني ما ذكرت؛ لأنه أم حروف الإضافة"⁷، على أننا نجد لأبي علي عذراً في ذلك؛ وهو أنه ذكر للحروف كلها ما لها من معانٍ تفيد القسم، ولم يكن بسبيل الحديث عن معاني الحروف وإنما عن حروف القسم، وتفصيل ما لها من سياقات وقواعد تضبط ذلك، وما نظن أنه كان من الضرورة أن يسلك ما اقترحه ابن الطراوة.

¹ - ينظر باب القسم في الجمل، ص 70.

² - ينظر: الإيضاح، ص 91.

³ - ينظر: الإيضاح، ص 209.

⁴ - الإيضاح، ص 91.

⁵ - الإيضاح، ص 209.

⁶ - الإيضاح، ص 91.

⁷ - المصدر نفسه، ص 91. وينظر: شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الإشبيلي، ج 01، ص 525، تح: صاحب أبو جناح.

ثمّ اعترض ابن الطّراوة على (عهد الله) في قول أبي علي: "والتي من الابتداء والخبر قولهم: لعمرُك لأفعلن، وعليّ عهدُ الله وأيمن الله"¹، وذهب ابن الطّراوة إلى أنّ هذا لا يقال، "وإنما ذكره سيبويه تقريبا كما قال: ضربتُ زيدا ضربتُه، ونحوه ممّا يُقدَّرُ لفظه، ولا يجوز النّطق به ولا استعماله"²، وحقيقة المسألة أنّ سيبويه يقول: "وتصديق هذا قول العرب: عليّ عهدُ الله لأفعلن، فعهدٌ مرتفعة، وعليّ مستقرٌّ لها، وفيها معنى اليمين"³، وكلام سيبويه في هذا واضح، وموافقٌ تماما لما ذهب إليه أبو علي، ولا يحتمل التأويل الذي حمّله إياه ابن الطّراوة.

ثمّ اعترض عليه ابن الطّراوة في حذف (لا) حين قال: "وجاز حذفها للدلالة عليها"⁴؛ أي إذا دلّ المعنى عليها، وذكر ابن الطّراوة أنّ الصّواب لو قال: "الاستغناء عنها"⁵ وأظنُّ كلاهما واحد، إن لم تكن عبارة أبي علي أقرب.

53- باب الأسماء المجرورة [بإضافة أسماء مثلها إليها]⁶:

عرّف أبو علي الإضافة المحضة قائلا: "وهي التي لا يُنوى بها الانفصال"⁷، ثمّ ذكر أنّ الإضافة المحضة تجيء على ضربين: إضافةً بمعنى اللام كقولنا: غلامٌ بكرٌ⁸ وإضافةً بمعنى (من) كقولنا: ثوبٌ خزٌ⁹؛ أي: غلامٌ لبكر، وثوبٌ من خز. اعترض ابن الطّراوة على المثالين قائلا: "وما أدري كيف يترتّبُ هذا في وهم، أو يتعلّق مثله في فهم وإضافة الغلام بحذف التّوين خالصة، وإضافة الثّوب بغير لزوم التّوين عارضةً وتعريفٌ، وقد يخصّه في نفسه، وتعريف الخزّ يذهب به إلى غيره، ولهذا جاز: ما فعلتِ الثلاثة الأثواب، حكايةً عن العرب"¹⁰.

1 - الإيضاح، ص 209.

2 - الإفصاح، ص 91، 92.

3 - الكتاب، ج 03، ص 503.

4 - الإيضاح، ص 210.

5 - الإفصاح، ص 92.

6 - زيادة من الإيضاح.

7 - الإيضاح، ص 210.

8 - ينظر: المصدر نفسه، ص 210.

9 - ينظر: المصدر نفسه، ص 211.

10 - الإفصاح، ص 92.

الفصل الثالث ----- الاعتراضات النحوية

وعلى الرّغم من التّعقيد في التحليل الذي جنح إليه ابن الطّراوة، فإنّ المسألة واضحة في كلام أبي علي، موافقةً لرأي الجمهور، على أنّ ابن الطّراوة تعمّق في معنى الأمثلة، وحكم بالمعنى على الإعراب، أو على نوع الإضافة، وكأنّه قصد أنّ المثاليين يختلفان؛ فلو قلنا: الغلام بكرٌ، والثوب الخزٌّ لم يكونا من باب الإضافة المحضة كلاهما فالغلام لا ينفصل عن بكر، والثوب ينفصل عن الخزّ، أمّا لو أنّهما كلاهما من باب الإضافة، لم يكونا كلاهما من باب الإضافة المحضة؛ لأنّ الغلام ينفصل عن بكر في قولنا: الغلام بكرٌ، والثوب كذلك ينفصل عن الخزّ في قولنا: الثوب الخزّ.

وهذا الذي ذهب إليه ابن الطّراوة مردود؛ لأنّه أصلاً ليس من الباب؛ لأنّه إنّما تضاف النكرات لا المعارف، فقول ابن الطّراوة ليس حجّةً على أبي علي لأنّه خروجٌ عن باب الإضافة، ودخولٌ في باب آخر كباب الخبر أو الصّفة. وإنّما قصد أبو علي أنّهما لا ينفصلان في باب الإضافة، وإلا فكلُّ كلمةٍ في العربية تنفصل عن الأخرى في وجهٍ آخر من وجوه العربية، وهذا في باب البديهة أعلم معلوم.

ثمّ قال أبو علي: "وقد زعموا أنّ العرب يجعل واحد أمّه وعبد بطنه نكرةً، وإنّ كان الأكثر أن يكون معرفة"¹، وقد اعترض عليه ابن الطّراوة في هذا، لأنّه لا يتعرّف. وقد قال ابن عصفور في هذا: "ولم يتعرّف (واحد أمّه) و(عبد بطنه) لأنّهما في معنى واحد"²، واستدلّ ابن الطّراوة بقوله: "والصّواب غير ما ذهب إليه؛ لأنّك تقول: هذا رجلٌ عبدٌ بطنه، فتتعت به النكرة، ولو قلت: هذا زيدٌ عبدٌ بطنه، تريد النعت لم يجز، لأنّ النعت لا يتعرّف بنفسه، وإنّما يتعرّف بإضافة غيره إليه"³. أي أنّ ابن الطّراوة يستدل على تنكير عبد وواحد بإضافته إلى النكرة في قولنا: هذا رجل واحد أمّه، فواحد نعت لرجل، ورجل نكرة، فكان واحد نكرة، ولا يجوز أن نقول بالنعت في قولنا: زيد واحد أمّه؛ لأنّ النعت لا يكون معرفة بنفسه، وإنّما يتعرّف بالإضافة.

والأمر في هذه المسألة يعود إلى الضمير المتصل ببطن وأم، فالضمير لا يخلو من أن يكون عائداً إلى نفس (واحد) و(عبد) أو أن يكون عائداً إلى غيرهما. والمعنى يفرض أن يكون الضمير عائداً إلى غيرهما لا إلى (واحد) و(عبد)، فلو قلنا: زيدٌ واحدٌ

¹ - الإيضاح، ص 211.

² - شرح جمل الزّجاجي، ج 02، ص 72.

³ - الإفصاح، ص 92.

أمّه، وعمروٌ عبد بطنه، فالهاء تعود على زيدٍ وعمرو ضرورة؛ لأنّ الأمّ أمّ زيدٍ والبطن بطنُ عمرو، وعلى هذا يجيز الجرجاني القول بالتعريف، ويفصل المسألة في بابها تفصيلاً¹.

54/- باب الإضافة غير المحضة:

قسّم أبو علي الإضافة غير المحضة إلى أربعة أضرب، وقال في ضربٍ من أضربها: "إضافة أفعال إلى ما هو بعض له؛ نحو قولهم: هو أفضل القوم"²، ثمّ ذكر أنّه نكرةٌ في حال إضافته. اعترض ابن الطّراوة على هذا، مستشهداً بما أغفله أبو علي من كلام سيبويه في باب الصّفة المشبّهة باسم الفاعل: "وإنّما أثبتوا الألف واللام في قولهم: أفضل النّاس؛ لأنّ الأوّل قد يصير به معرفة"³، ومن هنا أجاز ابن الطّراوة أن نقول: "زيدٌ أفضل إخوته"⁴، على أنّ أبا علي كان قد منع ذلك؛ لأنّك إذا أضفت الإخوة إلى ضمير زيدٍ أخرجته منهم بإضافتك إيّاهم إليه. ولما خرج منهم لم تجز إضافته إليهم لخروجه عن جملتهم⁵. وهذا محتملٌ جدّاً، إذ معنى الأفضليّة ينتقل من زيدٍ إلى أحد إخوته، وإن كان غير مذكور، كأن نقول: زيدٌ أفضل إخوته عمرو، وإنّما تُستساغُ الجملة الأولى لأنّه ارتاضت عليها السنة العامّة.

ونجد لعبد القاهر الجرجاني تفصيلاً دقيقاً في المسألة، ذو حجةٍ متينة، فهو يأخذ بالرأيين؛ لأنّ المسألة فيها ضربان: الضرب الأول أن يكون التقدير في قولنا: (زيدٌ أفضل القوم) هو: زيدٌ أفضل من القوم، فلما حذفّت (من) وأضفته إليه كان من الإضافة غير المحضة؛ لأنّ المعنى على ثبات (من)، و(من) لابتداء الغاية؛ لأنّ المعنى أنّ فضله ارتقى في مراتب الزيادة من هذا الموضع، وإذا كانت الإضافة غير محضة كان نكرةً فنقول: هذا رجلٌ أفضل القوم، كما نقول: أفضل من القوم. وأمّا الضرب الآخر فإنّ يكون التقدير في قولك: أفضل القوم، أنّك تقول: زيدٌ الأفضل؛ بمعنى أنّه الذي عُرف

¹ - ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح، ج 02، ص 877 - 879.

² - الإيضاح، ص 212.

³ - الكتاب، ج 01، ص 204.

⁴ - الإفصاح، ص 93.

⁵ - ينظر: الإيضاح، ص 213.

الفصل الثالث ----- الاعتراضات النحويّة

بالفضل، ثمّ تضيف فتقول: أفضلُ القوم، بمنزلة قولك: زيدٌ فاضلُ القوم، ويكون معرفةً صريحةً من هذا الوجه¹.

ثمّ اعترض ابن الطّراوة على زعم أبي علي أنّ (من) لابتداء الغاية، قال أبو علي: "ومن فيها لابتداء الغاية؛ لأنّ المجرور بها هو الموضع الذي ابتداءً منه فضله في الزيادة في قوله: أفضل منه"²، ثمّ نبّه ابن الطّراوة إلى أنّ سيبويه ذكرها للتبعيض، يقول سيبويه: "هو أفضل من زيدٍ، إنّما أراد أنّ يفضّله على بعضٍ ولا يعُمُّ"³، وهذا ما قد يدعم رأي ابن الطّراوة. إلا أنّ لكلام سيبويه تتمةً توضّح أنّ ما ذهب إليه أبو علي صائب وإنّما التبعيض في الشّطر الأوّل من كلام سيبويه تبعٌ لمعنى ابتداء الغاية الذي تفيدّه (من)، فيقول سيبويه: "هو أفضل من زيدٍ، إنّما أراد أنّ يفضّله على بعضٍ ولا يعُمُّ وجعل زيدًا الموضع الذي ارتفع منه أو سفلَ عنه في قولك: شرٌّ من زيدٍ"⁴. وهذا ما يوضّح أنّ ابن الطّراوة كان يبتز من كلام سيبويه ما يحتجّ به على أبي علي، فإنّ وجد في كلام سيبويه صريح الموافقة لرأي أبي علي، يقرنه بالاعتراض مع أبي علي.

واعترض ابن الطّراوة بعد ذلك على تضعيف أبي علي إضافة الاسم إلى الصّفة. يقول أبو علي: "والرّابع إضافة الاسم إلى الصّفة، وذلك نحو: الصّلاة الأولى، والمسجد الجامع، فهذا كلامٌ مخرجٌ عن حدّه، والأصل فيه: صلاة السّاعة الأولى من زوال الشّمس، ومسجد الوقت الجامع أو اليوم الجامع"⁵. ثمّ اعترض على تقدير أبي علي لقوله تعالى: ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ﴾ [يوسف:109] من أنّها: دار السّاعة الآخرة؛ قال ابن الطّراوة معترضًا: فإنّ أراد بقوله: "السّاعة القيامة، فلا تأفّيت لها، وإنّ أراد الواحدة من السّاعات فلا نهاية فيها، ولا آخرة لها، إلا بانتهاء المخلوقات، وطيّ السّموات"⁶. وبين أنّ هذا من باب إضافة التّخصيص⁷. ورأي ابن الطّراوة في هذا الباب مشهور عند

¹ - ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح، ج 02، ص 884، 885.

² - الإيضاح، ص 212.

³ - الكتاب، ج 04، ص 225.

⁴ - المصدر نفسه، ج 04، ص 225.

⁵ - الإيضاح، ص 213.

⁶ - الإفصاح، ص 93.

⁷ - وهو مذهب الكوفيين، ينظر: الإنصاف، ص 352.

الفصل الثالث ----- الاعتراضات النحوية

النحاة¹، فقد منع البصريون هذه الإضافة، وأولوا ما ورد منها، وحجّتهم في ذلك أنّ الإضافة إنّما يُراد منها التعريف والتخصيص، والشّيء لا يتعرّف بنفسه؛ لأنّه لو كان فيه تعريفٌ كان مستغنياً عن الإضافة، وإن لم يكن فيه تعريف كان بإضافته إلى اسمه أبعد من التعريف²، وكلّ ما استشهد به ابن الطّراوة والكوفيون محمولٌ على حذف المضاف، وإقامة صفته مقامه.

55/- باب توابع الأسماء:

كان أوّل ما ذكر ابن الطّراوة من اعتراضٍ في هذا الباب، أنّ أبا علي لم يُحسن ترتيب بعض الأبواب، ورأى أنّ أبا علي قدّم على هذا الباب باب التبرئة³ والنداء⁴ والترخيم⁵، وأغفل تقديم باب الإمالة والإدغام والأبنية وما ثبت منها الكلام⁶. ثمّ بعد هذا دخل في باب التّوابع، وعرض لباب النّعت، وذكر أنّ أبا علي بعد ذكر جرّي النّعت على الأسماء في إعرابها⁷، وقسمها على مراتبها في أبوابها⁸. ثمّ ذكر أبو علي قوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءَكُمْ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء:90] ورأى أبو علي أنّها بمعنى: جاؤوكم قوما حصرت صدورهم، فحذف الموصوف المنصوب على الحال وأقيمت صفته مقامه، ولا يجوز أن يكون (حصرت) دعاءً⁹. واعترض ابن الطّراوة على هذا، ورآها من الدّعاء كقوله تعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ [المسد:01] وأنّ في تخريج الآية على غير الدّعاء تكلفٌ واصطناع إضمار¹⁰. وأصل ما ذهب إليه ابن

1 - ينظر رأي ابن الطّراوة في: ارتشاف الضرب، ج 04، ص 1805.

2 - ينظر: الإنصاف، ص 353.

3 - ينظر: الإيضاح، ص 175، ويقصد باب الاستثناء.

4 - ينظر: المصدر نفسه، ص 187.

5 - ينظر: المصدر نفسه، ص 191.

6 - ينظر: الإفصاح، ص 94.

7 - يقول أبو علي: "وجميع هذه التّوابع يجري عليه إعراب الاسم الذي تتبعه في الخفض والرفع والنصب" الإفصاح، ص 214.

8 - ينظر: الإفصاح، ص 94، وينظر: الإيضاح، ص 215.

9 - ينظر: الإيضاح، ص 217، 218.

10 - ينظر: الإفصاح، ص 94.

الفصل الثالث ----- الاعتراضات النحوية

الطراوة هو ما نسبَ إلى المبرّد¹، وقد ردّ الجرجاني على المبرّد، وقال بأنّ رأيه ليس بسديد، "لأجل أنّ بعده ﴿أَنْ يُقْتَلُوا أَوْ يُقْتَلُوا قَوْمَهُمْ﴾ [النساء:90] وهذا أجمل أحواله أن يكون بمثابة قولك: ضيق الله صدورهم من قتالهم أو قتال قومهم، وجعل الله مكروها لديهم أحد القتالين²، فإذا كان دعاء أن تحصر صدورهم من قتال قومهم؛ فذلك لا يجوز لأنه دعاء لهم، وإنما ينبغي أن يكون الدعاء بأن يحبب إليهم قتال قومهم. ومما اشتهر عن ابن الطراوة في باب النعت أنه أجاز وصف المعرفة بالنعرة إذا كان الوصف فيها خاصاً بالموصوف³، فلا يتعدى المعنى في الذهن إلى غير ذلك الموصوف، كصفة نافع للسمّ، وهذه جرأة ومخاطرة.

وأما في باب البذل، فقد استشهد أبو علي بقوله تعالى: ﴿قُلْ أَصْحَابُ الْأَخْدُودِ﴾^٤ النَّارِ ذَاتِ الْوُجُوهِ ﴿٥﴾ [البروج: 04، 05] وقال بأنّ النار بدل اشتمال؛ لأنه الأخدود مشتمل على النار⁴، وقد ذهب ابن الطراوة وقبله الفراء⁵ إلى أنه بدل الكل من الكل، قال ابن الطراوة: "إنما هو بدل منه، بدل الشيء الذي هو هو؛ لأنّ الأخدود إذا تركت فيها النار تسمى نارا، كالحطب والفحم وغيره ممّا يتلبس به النار؛ لأنها لا توجد إلا به ولا تتخيّر إلا عنه"⁶، وقد ذهب ابن خروف إلى أنه بدل إضراب⁷، وذهب الجرجاني موافقا للفارسي، إلى أنها بدل اشتمال⁸.

1 - ينظر: المقتضب، ج 04، ص 124.

2 - ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح، ج 02، ص 915، 216.

3 - ينظر: ارتشاف الضرب، ج 04، ص 1909.

4 - ينظر: الإيضاح، ص 221.

5 - ينظر: معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، ج 03، ص 253، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط 03، 1983م.

6 - الإيضاح، ص 95.

7 - ينظر رأي ابن خروف في: المساعد على تسهيل الفوائد، ج 02، ص 436.

8 - ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح، ج 02، ص 935.

56/- باب العطف:

قال أبو علي: "ومنها الفاء في قولك: دخلت البصرة فالكوفة، وهي توجب أن الثاني منهما بعد الأول، ومن ثم وقعت في جواب الشرط؛ نحو: إن دخلت الدار فأنت طالق"¹، ذهب إلى أن الفاء التي في جواب الشرط تكون للعطف أيضاً، ولم يقبل ابن الطراوة بهذا، واعترض عليه، بحجة أن "الجواب لا يعطف، وإنما يحمل على ما قبله ولو ترك المعطوف استغنى الأول عنه، والفاء هنا غير تلك"². وعارض ذلك الجرجاني³ - موافقاً للفارسي - ذاهباً إلى أنه يجوز؛ لأن الفاء خلت من التراخي، ولذلك وقعت في جواب الشرط؛ نحو: إن تأتيت فأنا أكرمك، ولم يجز (ثم) مكان الفاء؛ لأن الجواب في الشرط يجب أن يلحقه سريعاً.

ثم ذهب أبو علي في (بل) إلى أنها أعم في الاستدراك من (لكن)⁴، اعترض ابن الطراوة على قوله، مستشهداً بعبارة سيبويه: "فإن قلت: مررت برجل صالح ولكن طالح، فهو محال؛ لأن (لكن) لا يتدراك بها بعد إيجاب، ولكنها يُثبت بها بعد النفي"⁵. وذهب ابن الطراوة إلى أن (لكن) تقع بين الضدين، ولا تكون بين الخلفين ولا المثليين "وإنما تستوي مع (بل) إذا وقعت بعد النفي في إيجابها لا بعدها"⁶. وعارض ذلك الجرجاني، راثياً أن (لكن) أخص من (بل) في الاستدراك⁷؛ لأنك تستدرك ببل بعد الإيجاب، كقولك: ضربت زيداً بل عمراً، وبعد النفي كقولك: ما جاءني زيدٌ بل عمرو. ولكن مخالف لبل في الإيجاب، فلا يُستدركُ بها إلا في النفي، وهذا لب ما ذهب إليه سيبويه، ولا ندري سبب اعتراض ابن الطراوة على أبي علي إن كان يرى ما رآه سيبويه.

¹ - الإيضاح، ص 223.

² - الإيضاح، ص 95.

³ - ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح، ج 02، ص 941.

⁴ - ينظر: الإيضاح، ص 224.

⁵ - الكتاب، ج 01، ص 435. وفي الإيضاح: "فأمّا لكن فلا يتدراك بها، ولكن يُوجب بها بعد النفي" ص 95. وهذا تحريف، وأصل عبارة سيبويه ما نقلناه.

⁶ - الإيضاح، ص 96.

⁷ - ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح، ج 02، ص 947.

الفصل الثالث ----- الاعتراضات النحوية

واعترض ابن الطراوة على قول أبي علي: "أزيدٌ عندك أو عمرو"¹، والصواب عنده ضمّ الاسمين إلى بعضهما تقدماً أو تأخراً؛ أي: أزيدٌ أو عمروٌ عندك، أو أزيدٌ زيدٌ أو عمروٌ، ورأى أنّ ذلك إنّما يتوجّه في ترتيبه إلى ثم². وقد غفل ابن الطراوة على أنّ سيبويه يجيز ذلك، ولا يرى به بأساً، قال سيبويه: "فإن شئت قلت: ما أدري أزيدٌ عندك أو عمروٌ، فكان جائزاً حسناً، كما جاز: أزيدٌ عندك أو عمرو"³، بل إنه ضعف جمع الاسمين إذ قال: "وتقديم الاسمين جميعاً مثله وهو مؤخر، وإن كانت أضعف"⁴. على أنّنا لا نخطئ ابن الطراوة في ما ذهب إليه؛ ذلك أنه ورد في القرآن العظيم ما ذهب إليه من وجوب ضمّ المعطوفين وعدم الفصل بينهما، وذلك في قوله تعالى: ﴿أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ أَوْ تَهْدِي الْعُمْى﴾ [الزخرف:40] إذ جاء في الآية عطفٌ لجملة على جملة.

ثمّ اعترض بعد ذلك ابن الطراوة على سؤال وضعه استشهداً أبو علي، وتحرّج منه، ولم يستسغ التمثيل به، وهو قول أبي علي: "حسنٌ أو الحسين أفضل أم ابن الحنيفة"⁵، وقد اعترض عليه ابن الطراوة؛ لأنّ أبا علي كان قد ذهب إلى أنّ الجواب على هذا السؤال يكون بهذا اللفظ، ولا يجوز أن تقول: الحسن ولا الحسين؛ لأنّ المعنى أحدهما أفضل أم ابن الحنيفة، فالجواب يكون على ما ينتظمه السؤال⁶. وكانت حجة ما ذهب إليه ابن الطراوة من اعتراضه أنه إنّما فاضل بينهما مجموعين وبين الثالث مستشهداً بعبارة سيبويه: "ومثل ذلك قول صفيّة بنت عبد المطلب"⁷:

1 - الإيضاح، ص 225.

2 - ينظر: الإيضاح، ص 96.

3 - الكتاب، ج 03، ص 180.

4 - المصدر نفسه، ج 03، ص 180.

5 - الإيضاح، ص 225.

6 - ينظر: المصدر نفسه، ص 225، 226.

7 - ينظر ترجمتها: الأعلام، ج 03، ص 206.

كيف رأيت زبرا

أقطا أو تمرا

أم قریشيا صقرا¹

... ولكنها قالت: أهو طعام أم قرشي؟ فكأنها قالت: أشيئا من هذين الشيين رأيت أمة أم قریشيا². وفي هذا حجة لابن الطراوة فيما ذهب إليه. فهي لم تشك بين الأقط والتمر فنقول أيهما؟ ولكنها أرادت: أرايت طعاما أم قرشيا صقرا؟ أي: أأحد هذين رأيت أمة أم صقرا؟ ولو قالت: أقطا أم تمرا لكان محالا³. على أن أبا علي كان قد خير بناء على قصد السائل، فلم ير الوجوب لأحد الوجهين.

ثم اعترض في آخر الباب على قول أبي علي: "بل أهي شاء"⁴؛ لأن الحروف العاطفة لا تدخل على ألف الاستفهام، وتدخل الألف عليها، ولا يكون ذلك في بل⁵. غير أن أبا علي ذكر العبارة في مقام التقدير المعنوي لا التعبير اللفظي، وتام قوله بعد التمثيل على أم المنقطعة مستعملة بعد الخبر: "فكأنه في التمثيل: بل أهي شاء"⁶. وإخراجها من السياق أجاز لابن الطراوة الاعتراض، وإلا فالكلام على غير ما ساقه ابن الطراوة.

57- فصل ما لا ينصرف:

قال أبو علي في الاسم الذي لا ينصرف: "وهو أن يكون ثانيا من جهتين؛ ومعنى ذلك أن يجتمع فيه سببان من أسباب تسعة، أو يتكرر واحد منهما"⁷، وهذه التسعة ذكرها أبو علي، وذكرها قبله جمهور النحاة، ولهذا السبب لم يعترض ابن الطراوة على ما ذهب إليه أبو علي، لأنها ليست من مسائله التي انفرد بها، واكتفى بالقول إلى أنه بينها

¹ - المقاطع من رجز صفية بنت صفية في الزبير، وهذه رواية سيوييه، وفي الرجز روايات مختلفة. ينظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، ج 10، ص 92.

² - الكتاب، ج 03، ص 181، 182.

³ - ينظر: الكامل، لأبي العباس محمد بن يزيد الميرد، ج 03، ص 1096، تح: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 03، 1418هـ/ 1997م.

⁴ - الإيضاح، ص 226.

⁵ - ينظر: الإيضاح، ص 97.

⁶ - الإيضاح، ص 226.

⁷ - المصدر نفسه، ص 228.

الفصل الثالث ----- الاعتراضات النحوية

في المقدمات، ولم يعرض لها هاهنا. ونفهم من كلامه أنه اعترض على بعض هذه العلة التسعة، وذلك حين قوله: "زعموا"¹؛ فمن تلك العلة التي اعترض عليها: جعلهم وزن الفعل علةً، والتأنيث والصفة، وأنّ (أرملَةً) مصروفة، وقد اجتمع فيها ثلاث علة مما يمنع الصّرف. واعترض كذلك على قولهم بأنّ التعريف علة تمنع من الصّرف لأنّ المعرفة بعد النكرة صار ثانيا من هذه الجهة. كل هذه الاعتراضات أحالها على (المقدمات) لأنّ ذلك موضعها، وهذا موضع الاعتراض على أبي علي فيما انفرد به لا الاعتراض على ما زعمه جماعة النحاة غيره.

58/- باب إعراب الفعل:

قال أبو علي: "الأفعال المضارعة ترتفع بوقوعها موقع الأسماء، فلا يكون فعلٌ مرتفعٌ إلا بهذا الوصف"²، ومثال ذلك: مررتُ برجلٍ يقوم: كأنه قال: مررت برجل قائم. واعترض ابن الطراوة على هذا، وقد سبق له أن بيّن أنّ ذلك تسامحٌ في العبارة لا حقيقة له، ولا متعلّقٌ لصواب فيه، و"إنما أعربَ من الأفعال لما أعربَ ما أعربَ من الأسماء"³، وقد وضّح ابن الطراوة ذلك قبل⁴.

59/- فصل قول أبي علي إنّ (إنّ) لا تعمل في فعل الحال:

ذهب جمهور النحاة وكذا أبو علي إلى أنّ (إنّ) لا تعمل النصب إذا دلّ الفعل على الحال، "وذلك أن يُحدّثَ بحديثٍ فتقول: إنّ أظنك كاذبًا، وأنتَ تخبر أنّك في حال الظن"⁵، واعترض ابن الطراوة في هذا أنه نبّه عليه مخالفته سيبويه، وإن كان يرى أنه يوافقه فيه⁶. ومع الرجوع إلى رأي سيبويه، الذي زعم ابن الطراوة أنه أجاز النصب بإذن مع فعل الحال، يتبيّن لنا أنّ سيبويه لم يجز ذلك، قال سيبويه: "وتقول إذا حدّثتَ بالحديث: إنّ أظنّه فاعلا، وإنّ إخالك كاذبا؛ وذلك لأنك تخبر أنّك تلك الساعة في حال

1 - الإفصاح، ص 97.

2 - الإفصاح، ص 240.

3 - الإفصاح، ص 98.

4 - ينظر: المصدر نفسه، ص 26، 27.

5 - الإفصاح، ص 242.

6 - ينظر: الإفصاح، ص 98.

الفصل الثالث ----- الاعتراضات النحوية

ظنٌ وخيَلَةٌ، فخرجتَ من باب أن وكى، لأنّ الفعل بعدهما غير واقع، وليس في حال حديثك فعلٌ ثابت¹. وهذا كلام واضح يدحض تأويل ابن الطّراوة.

ثمّ اعترض ابن الطّراوة على إجازة أبي علي قوله: يعجبني ضربُ زيدٍ ويغضبُ، بتقدير: أن يغضب²؛ قياساً على:

للبسِ عباءةً وتقرّ عيني أحبُّ إليّ من لبسِ الشُّفوفِ³

ولم يقبل ابن الطّراوة هذا القياس، "لانضمام الحاشيتين عليه: الابتداء قبله، والخبر بعده قاطعاً عليه لموضع التفصيل، فلا بدّ من تقدير ما يُحمل على قوله: للبس عباءة"⁴. والشاهد في البيت عند النّحاة هو نصب (تقرّ) بأن مضمرةً، حتّى تُعطفَ على اللبسِ كي لا نعطف فعلاً على اسم، فـ(اللبس) اسمٌ، و(تقرّ) و(أن) المضمرة في تأويل المصدرِ اسمٌ، وخبرها واحدٌ وهو: أحبُّ.

60/- فصل قول أبي علي: إنّ الجواب يكون بعد الفاء في ستّة مواضع:

اعترض ابن الطّراوة على قول أبي علي بأنّ الفعل بعد الفاء جوابٌ لستّ أشياء أولها النفي⁵؛ وقال ابن الطّراوة بأنّ هذا باطلٌ؛ لأنّ النفي لا يكون جواباً؛ "لأنّه ردٌّ على الإيجاب، وإنّما يُنصبُ فيه إذا قُصدَ به الخروج ممّا قبله"⁶؛ أي أنّه منصوب بعامل معنوي هو القصد إليه. ونبه ابن الطّراوة إلى رأي سيبويه، الذي رأى بأنّه ليس كلُّ فعلٍ تدخل عليه الفاء جواباً. معترضاً كذلك على أبي علي قوله بأنّ الثاني إذا وافق الأوّل وافقه في الإعراب⁷؛ لأنّه قد يخالفه في المعنى ويوافقه في الإعراب في مثل قولنا: ما تأتينا فتحدّثنا، إذا أردت معنى: فأنت الآن تحدّثنا⁸. وابن الطّراوة في تنبيهه على رأي سيبويه، إنّما كان يقصد قوله: "وليس كلُّ موضعٍ تدخل فيه الفاء يحسُنُ فيه الجزاء، ألا

¹ - الكتاب، ج 03، ص 16.

² - ينظر: الإيضاح، ص 242.

³ - البيت لميسون بنت بحدل في خزانة الأدب، ج 08، ص 503.

⁴ - الإيضاح، ص 98.

⁵ - ينظر: الإيضاح، ص 243.

⁶ - الإيضاح، ص 99.

⁷ - ينظر: الإيضاح، ص 245.

⁸ - ينظر: الإيضاح، ص 99.

الفصل الثالث ----- الاعتراضات النحوية

ترى أنه يقول: ما أتيتنا فتحدثنا، والجزاء هاهنا محالٌ، وإنما فُيْحَ الجُزْمُ في هذا لأنه لا يجيء فيه المعنى الذي يجيء إذا أدخلت الفاء¹. ولا ندري كيف يُحتجّ بهذا القول فكيف نقيس الجزم بالجزاء على النصب بالجواب، فلا الجزاء كالجواب، كما أنه لا الجزم كالنصب. على أن للنحاة في هذا الباب² أقوالاً كثيرة ومذاهب عدّة³، تختلف باختلاف التقديرات والتأويلات.

61- فصل قول أبي علي: لألزمك إلى أن تقضيني حقي:

اعترض ابن الطراوة على قول أبي علي: لألزمك إلى أن تقضيني حقي⁴ والصواب: إلا أن تقضيني حقي⁵. والفارق بينهما يبدو في المعنى وليس في اللفظ.

62- باب الحروف الجازمة:

قال أبو علي: "وأما (لما) فمثل (لم) في الجزم، قال تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا﴾ [آل عمران: 142] فجَزَمَتْ كما جَزَمَتْ (لم)، وإنما هي (لم) دخلت عليها (ما) فتغيّرتُ بدخول (ما) عن حال (لم)، فوقع بعدها مثال الماضي في قولك: لَمَّا جِئْتَ جِئْتُ"⁶. اعترض ابن الطراوة على جعل أبي علي (لما) التي تجيء مع الماضي هي الجازمة، وإنما (لما) الجازمة هي التي تجيء في مقابلة (لو)، مستشهداً بقول سيبويه: "وأما (لما) فهي للأمر الذي وقع لوقوع غيره، وإنما تجيء بمنزلة (لو) لَمَّا ذكرنا، فإنما هما لابتداءٍ وجواب"⁷. ثمَّ خطَّاه في قوله: "فصار بمنزلة ظرفٍ من الزمان؛ كأنك قلت:

1 - الكتاب، ج 03، ص 97.

2 - أعني تخريجهم: ما أتيتنا فتحدثنا.

3 - ينظر: الكتاب، ج 03، ص 28 وما بعدها. وينظر: الإنصاف، ص 445.

4 - ينظر: الإيضاح، ص 246. وفيه: لألزمك إلى أن تعطيني.

5 - ينظر: الإيضاح، ص 99.

6 - الإيضاح، ص 250.

7 - الكتاب، ج 04، ص 234.

الفصل الثالث ----- الاعتراضات النحوية

حين جئتَ جئتُ¹؛ لأنَّ (حين) تاريخٌ يُعلمُ به وقتٌ مجيئه، ومجيئه بـ(لما) لما بعده كما ذكر سيبويه². وقد وافق الجرجاني ما ذهب إليه أبو علي، ولم يخالفه فيما ذهب إليه³.

63- باب المجازاة:

استنبح ابن الطراوة بشدة لفظَ عبارة أبي علي: "إنَّ المكسورةُ الهمزة"⁴، وقد أشار إلى ذلك قبلُ في باب إنَّ وأنَّ⁵، إذ ارتضى أن نقول: إنَّ المكسورة أو المفتوحة لا المكسورة الهمزة أو المفتوحة الهمزة.

ثمَّ اعترض كذلك على قوله: "إنَّ تأتي فأنْت مُكرِّمٌ محبُّو... فموضع الفاء مع ما بعده جزم"⁶، قال ابن الطراوة: "وهذا وهم؛ لا يكون في الأسماء جزم"⁷. وهذا الذي ذهب إليه ابن الطراوة لا ينطبق على كلام أبي علي، فكلامه لا يفهم منه أنه قال بالجزم في الأسماء، وإنما العبارة واضحة لا تعقيد فيها، فالفاء وما بعدها في موضع جزم؛ أي أن الموضع في محل جزم؛ لأنه واقعٌ موقع المعمول الثاني الذي تجزمه إنَّ.

واستنبح في الأخير قول أبي علي: "وتلك الأسماء منها ما هي ظروفٌ، ومنها ما هي غير ظروف"⁸، ولم يذكر سبب اعتراضه هذا، ولا حجته عليه، ولا نعلم له رأياً مشهوراً في هذا الباب، على أن أبا علي كان يتحدث عن الأسماء التي تقع موقع إنَّ.

64- باب النون الثقيلة والخفيفة:

قال أبو علي: "والنون الشديدة تلحقُ الفعلُ المستقبل، فمن مواضعها أن تلحقَ مع اللام التي تدخل على الألف لتلقي القسم؛ نحو: والله لتفعلنَّ، وقد يجوز أن لا تلحقَ النونُ هذا الفعل، ولحاقُ النون معها أكثر"⁹. اعترض ابن الطراوة على هذه العبارة، ورأى

1 - الإيضاح، ص 250.

2 - ينظر: الإيضاح، ص 99، 100.

3 - ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح، ج 02، ص 1091-1093.

4 - الإيضاح، ص 251.

5 - ينظر: الإيضاح، ص 45.

6 - الإيضاح، ص 251.

7 - الإيضاح، ص 100.

8 - الإيضاح، ص 251.

9 - المصدر نفسه، ص 253.

الفصل الثالث ----- الاعتراضات النحوية

فيها التّصير؛ ذلك أنّ أبا علي خصّ في أوّل كلامه النّون الشّديدة دون الخفيفة، ثمّ أخطأ إذ جوّز عدم لحاقها بالفعل، قال ابن الطّراوة: "لا بدّ من النّون ثقيلاً أو خفيفةً إذا أقسمت على الاستقبال، فإنّ لم يذكر النّون كان القسم على الحال، وهذا المعنى غير ذلك"¹؛ أي أنّ ابن الطّراوة ذهب إلى وجوب إلحاق النّون ثقيلاً كانت أو خفيفةً بالفعل المستقبل عند القسم، وإلا فيصبح الفعل دالاً على الحال، وهذا هو الرّأي الصّواب، وإلى هذا ذهب الجرجاني، دون أن يصرّح بالردّ على أبي علي، قال الجرجاني في النون: "فلا تكون إلا في مثال المستقبل... ولا تلحق فعل الحال ولا الماضي"²، وهذا ما هو مشهور عند جمهور النّحاة.

ثمّ قال أبو علي في النّون الخفيفة: "وكلّ موضع تدخل فيه الثّقيلة فالخفيفة تدخله إلا فعل الاثنتين وفعل جماعة النّساء، فإنّها لا تدخل هذين الموضعين في قول عامّة النّحويين"³، وذلك تجنّباً لالتقاء الساكنين، وقد نبّه ابن الطّراوة إلى ذلك محتجاً ببعض النّحاة الذين جوّزوا ذلك، فقال: "وأما يونس وناس من النّحويين فيقولون: اضربان وضربان زيدياً"⁴. وقد وافق الجرجاني أبا علي فيما ذهب إليه، وفصل القول في سبب منع ذلك⁵، وهذا ما ذهب إليه المبرّد كذلك⁶، وكان يونس بن حبيب يرى إثباتهما في فعل الاثنتين وجماعة النسوة، فيقول للاثنتين: اضربان، وللنّساء: اضربان، فيجمع بين ساكنين⁷. وأمّا قول ابن الطّراوة: وناس من النّحويين، فكان يقصد رأي الكوفيين الذين يرون كذلك بجواز الخفيفة في الاثنتين وجماعة النّساء⁸.

¹ - الإفصاح، ص 101.

² - المقتصد في شرح الإيضاح، ج 02، ص 1129.

³ - الإيضاح، ص 254.

⁴ - الإفصاح، ص 101.

⁵ - ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح، ج 02، ص 1133 - 1135.

⁶ - ينظر: المقتضب، ج 03، ص 23.

⁷ - ينظر رأي يونس في: المقتضب، ج 03، ص 24.

⁸ - ينظر: شرح المفصل، ج 09، ص 38. وينظر: الإنصاف، ص 522.

65- فصل قول أبي علي: النحو علمٌ بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام

العرب:

هذه أول مسألة من مسائل التكملة، وإنما درجناها هاهنا لأنها في الباب تابعة لآراء أبي علي النحوية، وكأني به إذ وضع الإيضاح استدرك عليه وضع هذا الباب من التكملة، الذي كان قد أسقطه أو أغفله ولم يتنبه له بادئ الأمر، ولم نشأ إدراجه في أول مسائل هذا البحث؛ لأننا كنا قد نهجنا قبلُ منهج ابن الطراوة في تبويب المسائل ترتيباً وتسميةً.

قال أبو علي: "النحو علمٌ بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب"¹. اعترض ابن الطراوة على التعريف، وإن كان مشهوراً لدى النحاة؛ يقول ابن الأثير في تعريفه النحو: "معرفة أوضاع كلام العرب ذاتاً وحكماً، واصطلاح ألفاظهم حدّاً ورسمًا"² ويقول ابن جنّي: "هو انتحاء سمت كلام العرب"³، ويقول ابن عصفور: "النحو علمٌ مستخرجٌ من استقراء كلام العرب"⁴. وأمّا ابن الطراوة فله تعريفٌ فريدٌ، يعبرُ أتمَّ تعبيرٍ عن طبيعة الدراسة في الأندلس⁵؛ قال ابن الطراوة معترضاً على تعريف أبي علي: "والصواب: النحو تسديدُ الذهن للتمييز بين الاستقامة في الكلام والإحالة"⁶؛ معناه أن النحو هو تمكين الذهن من أسرار صحة الكلام، وقوانين استقامته، وقدرته على التمييز بين هذا، وبين ما يمتنع ويستحيل، وقد شرحه بعضهم قائلاً: "وكأنه ينبئُ إلى أن مهمة الناحي ليست وقفاً على العلم بالقوانين، وإنما هي في نظره أعمق وأبعد حين تمتد إلى مدارس النصوص؛ بحثاً عن منهج اللغة، وطرائقها في التعبير، ومن خلال هذه المدارس يتكوّن لدى الدارس الحسُّ اللغوي الذي يقفُّ على ما يكون به الكلام مستقيماً وصواباً، ويكون بدونه مستحيلاً وخطأً"⁷. وهذا ينمّ على سعة النظر عند ابن الطراوة.

1 - التكملة، ص 181، تح: كاظم بحر المرجان.

2 - البديع في علم العربية، المبارك بن محمد الشيباني بن الأثير، ج 01، ص 07، تح: فتحي أحمد عليّ الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط 01، 1419 - 1420هـ.

3 - الخصائص، ج 01، ص 34.

4 - المقرّب، ابن عصفور، ج 01، ص 45، تح: أحمد عبد الستار الجوارى، وعبد الله الجبوري، ط 01 1392هـ/1982م.

5 - ينظر: أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو، ص 66.

6 - الإفصاح، ص 103.

7 - أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو، ص 66.

خاتمة

إنَّ أهمَّ ما يمكنني قوله، ونحن نعزم ختم البحث، هو أنَّ الموضوعَ كان فعلاً يستحقُّ الدِّراسة، والجهد الذي بُذل فيه، والوقت الذي صُرِفَ من أجله. إذ تكاد الفوائد منه لا تحصى، والمنافع لا تعدُّ، موضوعٌ يحمل معه كلَّ طارفٍ جديد، ويحوي فيه كلَّ نادرٍ فريد، فلطالما أوقفنتي آراء ابن الطَّراوة التي خرج بها عن الجمهور، فيتملكني العجب من جرأته، ويأخذني الشوق إلى سماع حجَّته، لأعزم أخيراً على الغوص في الموضوع، فكان كما ظننتُ.

إنَّ التَّطرُقَ إلى حياة ابن الطَّراوة جعلنا نكتشف العصر الذي عاش فيه، ونعرف الجهود التي كانت مبذولة خلال القرن الهجري الخامس خاصة. لقد تبين لنا من خلال ما سبق، أنَّ الأندلس بيئة معطاءة، وبمجامع العقول والألباب أخذة، فمن خلال التَّطرُق إلى آراء ابن الطَّراوة وجهوده، اكتشفنا عناية الأندلسيين عامة بالقرآن العظيم، والحديث النبوي الشريف، وعلومهما، وكذا العربية. فقد كان حرصهم شديداً، واهتمامهم كبيراً بهذه اللغة، ضربوا إليها أكباد الإبل، وقطعوا من أجلها كلَّ وادٍ وجبل، وساروا إليها بالليل والنَّهار، وتحملوا لها وحشة الفياقي والقفار، وجاعوا بها إلى أرضهم حاملين يرعونها وهم عليها منكَّبون، فإذا العلماء من بينهم يبرزون، والطلاب حولهم يلتفون وإذا كلُّ منهم فدَّ، وللمشرفي ندَّ.

لقد تبين -كذلك- أنَّ ابن الطَّراوة استطاع أنْ يقدمَ لنا أسلوباً جديداً للدِّرس النَّحوي، ومنهجاً متميزاً في معرفة أسرار العربية، وطريقة البحث فيها، فيعدُّ ابن الطَّراوة، فيما طرحه من اعتراضات وآراء في النَّحو، أنموذجاً يُحتذى به في مناقشة هذا العلم؛ إذ كان كتابه (الإفصاح) بحقَّ نموذجاً في منهجية الرَّدِّ والاعتراض، وهو من أوائل الكتب الأندلسية التي جعلت للاعتراض على كتاب نحوي، أو على علم من أعلام النَّحو.

وإنَّ المتمعّن في كتابه (الإفصاح) يكتشف أنّ ابن الطّراوة كان ذا تفكيرٍ عميقٍ وحبّةٍ قويّة، وتحليلٍ دقيق، ومقابلة الحجة بالحجة، والمثال بالمثال، على الرّغم ممّا يؤخذ عليه في ذلك، منها اضطرابه في الاحتجاج بكلام سيبويه، والاعتراض عليه فمرة يحتجّ به أو له، وأخرى يحتجّ عليه. وقد يُحسبُ له هذا، أنّه كان علمياً موضوعياً لا ذاتياً، فما يراه صواباً يتّبعه ولو جاء على لسان أبي علي نفسه، وهذا ما حدث في بعض المواضع من كتابه، وما يراه خطأً ينقضه، ولو كان من سيبويه، أو أجمع سواد النّحاة عليه.

وإنّ ممّا يؤخذ عليه، أيضاً، في هذا الكتاب؛ خروجه في بعض المواضع عن منهجه الذي وضعه لنفسه، من الاعتراض على ما انفرد به أبو علي، فنراه في مواضع عدّة يعترض على سيبويه أو غيره من النّحاة. كما يؤخذ عليه بتر بعض أقوال أبي علي أو سيبويه ليحتجّ بها أو عليها، وكذا إقحام بعض التّأويلات عليها. وكذلك الحدّة في أسلوب الرّدّ، والتّحامل، والتّعرّض الشّخصي، ولذاعة النّقض في بعض المواضع، كلّ ذلك فوّت على ابن الطّراوة الدّقة في كثير من المسائل، وفوّت عليه الكثير من النّزاهة العلمية في الرّدّ، وربّما لهذا أسبابٌ خاصّة بين العلماء أنفسهم.

كما يؤخذ عليه أنّه في بعض المسائل يردّ على أبي علي محتجّاً بكلام سيبويه إمّا بتر، أو تأويلاً، وإنّ كان النّصّ كذلك، فإنّنا لا نرى كلام سيبويه حجةً لابن الطّراوة لأنّه كثيراً ما كان يعترض على سيبويه نفسه، فكيف يكون كلامه في موضع حجةً وغير حجةً في موضع آخر. إذن فكلام سيبويه ليس حجةً لابن الطّراوة؛ لأنّ حجةً المحتجّ إنّما تكون مقبولة عنده ومرضية في كل موضع، ومن جميع وجوهها، وإلا فكيف يتّخذها حجةً إن كان يعارضها من حينٍ إلى آخر.

هذه أهمّ النتائج التي توصلنا إليها، محاولين أن نقدّم البحث في صورة أقرب إلى الكمال، خدمةً لهذا الدّين، وهذه الأمّة، وهذا اللّسان، شاكرين حامدين الله تعالى أن وفّقنا لإتمام هذا العمل، راجين أن ينفع به، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين...

تمّ بحمد الله وعونه

فهرس
المصاور
والمراجع

❖ - القرآن العظيم: المصحف الشريف، قراءة عاصم من رواية حفص رضي الله عنهما.

أ- المصادر والمراجع:

1. ابن جنّي عالم العربية، حسام سعيد النعيمي، دار الشؤون الثقافية العامة، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، ط 01، 1990.
2. ابن خالويه وجهوده في اللغة، محمود جاسم محمد، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ط 01، 1407هـ / 1986م.
3. أبو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو، محمد إبراهيم البناء، دار بوسلامة تونس، ط 01، 1400هـ / 1980م.
4. أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي، محمد إبراهيم البناء، دار البيان العربي جدة، المملكة العربية السعودية، ط 01، 1405هـ / 1985م.
5. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تح: رجب عثمان محمد مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط 01، 1418هـ / 1998م.
6. الاستدراك على أبي عليّ في الحجّة، أبو الحسين الأصبهاني الباقولي، تح: محمد أحمد الذّالي، مكتبة البابطين المركزية للشعر العربي، لجنة نشر التراث العربي، الكويت ط 01، 1428هـ / 2007م.
7. إشارة التّعيين في تراجم النّحاة واللّغويين، عبد الباقي عبد المجيد اليماني، تح: عبد المجيد دباب، شركة الطباعة العربية السعودية، الرياض، ط 01، 1406هـ / 1986م.
8. الأشباه والنظائر في النّحو، جلال الدين السيوطي، تح: عبد العال سالم مكرم مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 01، 1407هـ / 1985م.
9. الأصول في النّحو، أبو بكر بن السّراج، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان ط 03، 1417هـ / 1996.
10. إعراب القرآن الكريم وبيانه، محي الدين الدرويش، دار اليمامة ودار ابن كثير دمشق، بيروت، ط 07، 1420هـ / 1999م.
11. الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط 15، 2002م.

12. أعلام مالقة، أبو عبد الله بن عسكر، وأبو بكر بن خميس، تع: عبد الله المرابط الترغي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ودار الأمان، الرباط، المغرب الأقصى ط 01، 1420هـ / 1999م.
13. الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي، تع: محمود سليمان ياقوت دار المعرفة الجامعية، مصر، 1426 هـ / 2006م.
14. الإقناع في القراءات السبع، ابن الباذش، ج 01، ص 55 تح: عبد المجيد قطاش، دار الفكر، دمشق، سورية، ط 01، 1403هـ.
15. الأمثال، لأبي فيد مؤرج بن عمر السدوسي، تح: رمضان عبد التواب، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1982م.
16. إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين أبو الحسن القفطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط 01 1406هـ / 1986م.
17. الأندلس في التاريخ، شاكراً مصطفى، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، سورية 1990م.
18. الأنساب، أبو سعد عبد الكريم السمعاني، تع: عبد الله عمر البارودي، مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، دار الجنان، بيروت، لبنان، ط 01، 1408هـ / 1988م.
19. الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أبو البركات بن الأنباري تح: جودة مبروك محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 01، 2002م.
20. الإيضاح، أبو علي الفارسي، تح: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت لبنان، ط 02، 1416هـ / 1996م.
21. الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، تح: مازن المبارك، دار النفائس بيروت، لبنان، ط 03، 1399هـ / 1979م.
22. البديع في علم العربية، المبارك بن محمد الشيباني بن الأثير، تح: فتحي أحمد عليّ الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط 01، 1419 - 1420هـ.
23. البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع، تح: عياد بن عيد الثبتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط 01، 1407هـ / 1986م.
24. بغية الملتمس في تاريخ رجال الأندلس، أحمد بن يحيى الضبي، دار الكتاب العربي، 1967م.

25. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط02، 1399هـ / 1979م.
26. البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، مجد الدين بن يعقوب الفيروزآبادي، تح: محمد المصري، دار سعد الدين، دمشق، سورية، ط01، 1421هـ / 2000م.
27. التاريخ السياسي والحضاري للمغرب والأندلس في عصر المرابطين، حمدي عبد المنعم محمد حسين، دار المعرفة الجامعية، 1997.
28. تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، محمد المختار ولد إياه، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط02، 1429هـ / 2008م.
29. تحفة القادم، محمد بن الأبار القضاعي البننسي، تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1406هـ / 1986م.
30. ترشيح العلل في شرح الجمل، القاسم بن حسين الخوارزمي، تح: عادل محسن سالم العميري، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ط01، 1419هـ / 1998م.
31. التعريفات، الشريف الجرجاني، تح: نصر الدين تونسي، شركة ابن باديس الجزائر، ط01، 1430هـ / 2009م.
32. التعليقة على كتاب سيوييه، أبو علي الفارسي، تح: عوض بن حمد القوزي مطبعة الأمانة، القاهرة، مصر، ط01، 1410هـ / 1990م.
33. تفسير البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، تح: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد عوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط01، 1413هـ / 1993م.
34. التكملة، أبو علي الفارسي، تح: حسن شاذلي فرهود، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1984م.
35. التكملة، أبو علي الفارسي، تح: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، لبنان ط02، 1419هـ / 1999م.
36. التكملة لكتاب الصلّة، ابن الأبار، تع: ألفريد بل، وابن أبي شنب، المطبعة الشرقية للأخوين فونطانا، الجزائر، 1337هـ / 1919م.
37. تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرري، تح: عبد السلام محمد هارون، الدار المصرية للتأليف والترجمة.
38. الجمل في النحو، أبو القاسم الزجاجي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ودار الأمل، إربد، الأردن، ط01، 1404هـ / 1984م.

39. الجنى الدانى فى حروف المعانى، الحسين بن قاسم المرادى، تح: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 01، 1413هـ-1992م.
40. حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية.
41. الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، تح: بدر الدين فهوجي وبشير جويحاتي دار المأمون للتراث، بيروت، لبنان، ط 01، 1404هـ/ 1984.
42. الحيوان، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تح: عبد السلام محمد هارون شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط 02، 1385هـ-1965م.
43. خريدة القصر وجريدة العصر، العماد الأصبهاني، تح: المرزوقي وآخرون تونس، 1973م.
44. خزنة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط 01، 1420هـ/ 2008م.
45. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، محمد علي النجار، دار الكتب المصرية 1376هـ/ 1957م.
46. دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عزيمة، دار الحديث القاهرة، مصر.
47. الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد يوسف السمين الحلبي، تح: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، سورية.
48. ديوان الأخطل في ديوانه، شرح: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط 02، 1414هـ/ 1994م.
49. ديوان الأعشى، تح: محمد محمد حسين، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان 1974م.
50. ديوان الأعشى الكبير، ميمون بن قيس.
51. ديوان امرئ القيس، شرح: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت لبنان، ط 02 1425هـ/ 2004م.

52. ديوان الحطيئة، شرح: حمدو طمّاس، دار المعرفة، بيروت لبنان، ط 02
1426هـ / 2005م.
53. ديوان الرّاعي النّميريّ، تح: راينهَرت قايبَرت، المعهد الألماني للأبحاث الشرفية
بيروت، لبنان، 1401هـ / 1980م.
54. ديوان الفرزدق، شرح: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 01
1407هـ / 1987م.
55. ديوان القتال الكلابي، تح: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، لبنان، 1409هـ
1989م.
56. ديوان قيس بن الخطيم، تح: ناصر الدين الأسد، دار صادر، بيروت، لبنان
1967م.
57. ديوان كثير عزّة، شرح: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، لبنان، 1391هـ
1971م.
58. ديوان لبيد بن ربيعة، اعتنى به: حمدو أحمد طمّاس، دار المعرفة، بيروت
لبنان، ط 01، 1425هـ / 2004م.
59. ديوان المتنبي، دار بيروت، بيروت، لبنان، 1403هـ / 1983م.
60. ديوان النابغة الذبياني، شرح: حمدو طمّاس، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط 02
1426هـ / 2005م.
61. ديوان الهذليين، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، ط 02، 1995م.
62. الرّحيق المختوم، صفي الرحمن المباركفوري، دار الوفاء، المنصورة، مصر، ط
20، 1430هـ / 2009م.
63. الرّدّ على النّحاة، ابن مضاء القرطبي، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة
مصر.
64. رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، ابن الطراوة النحوي
تح: حاتم صالح الضامن، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط 02، 1416هـ / 1996م.
65. رسالة الغفران، أبو العلاء المعري، تح: عائشة عبد الرحمن بنت الشاطي، دار
المعارف، القاهرة، مصر، ط 06، 1993م.
66. رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي، تح: أحمد
محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، سورية، 1394هـ.

67. شرح جمل الزّجاجي، ابن عصفور الإشبيلي، تح: صاحب أبو جناح.
68. شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي، عبد الله بن برّي، تح: عيد مصطفى درويش، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، مصر، 1983م.
69. شرح طيبة النشر في القراءات العشر، شهاب الدين أبو بكر بن الجزري، تح: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 02، 1420هـ / 2000م.
70. شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، تح: رمضان عبد التّوّاب وآخرون الهيئة العامة للكتاب، 1986م.
71. شرح المفصل، ابن يعيش، إدارة الطّباعة المنيرية، مصر.
72. صحيح مسلم بشرح النووي، المطبعة المصرية بالأزهر، ط 01، 1349هـ - 1930م.
73. ضرائر الشعر، ابن عصفور الإشبيلي، تح: إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط 01 1980م.
74. ظهر الإسلام، أحمد أمين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 01، 1425هـ - 2004م.
75. الغنية فهرسة لشيوخ القاضي عياض، تح: محمد بن عبد الكريم، الدار العربية للكتاب، ليبيا/ تونس، 1978م.
76. الفهرست، محمد بن إسحاق النّديم.
77. فهرسة ابن خير الإشبيلي، أبو بكر محمد بن خير الأموي، تح: محمد فؤاد منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 01، 1419هـ / 1998م.
78. الكامل، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرّد، تح: محمد أحمد الدّالي، مؤسسة الرّسالة، بيروت، لبنان، ط 03، 1418هـ / 1997م.
79. كتاب الأمثال، الإمام الحافظ أبو عبيد القاسم بن سلام، ص 208، تح: عبد المجيد قطاش، دار المأمون للتّراث، دمشق وبيروت، ط 01، 1400هـ / 1980م.
80. كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكّلة الإعراب، أبو علي الفارسي، تح: محمود محمد الطّناجي، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط 01، 1408هـ / 1988م.
81. الكشّاف عن حقائق غوامض التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، أبو القاسم محمود بن عمر الزّمخشري، تح: عادل احمد عبد الموجود، وعلي محمد معوّض مكتبة العبيكان، الرّياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ط 01، 1418هـ / 1998م.

82. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
83. لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، لبنان، ط 01.
84. اللّمع في العربيّة، أبو الفتح عثمان بن جني، تح: سميح أبو مُغلي، دار مجدلاوي عمان، الأردن، 1988م.
85. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني، تح: علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، مصر، 1415هـ / 1994م.
86. المختصر في أصول النحو، يحيى بن محمد الشاوي، تح: أحمد طه حسانين سلطان، مكتبة دار الكتاب العربي، دمشق، سورية، 1426 هـ / 2005م.
87. المدارس النحوية، شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط 06 1992.
88. مراكز الدراسات النحوية، عبد الهادي الفضلي، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن ط 01، 1406هـ / 1986م.
89. المزهرة في علوم اللّغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، تح: محمد أحمد جاد المولى بك وآخران، دار التراث، القاهرة، مصر، ط 03.
90. المسائل العسكرية في النحو العربي، أبو علي النحوي، تح: علي جابر المنصوري، دار الثقافة، عمان، الأردن، ط 02.
91. المسائل العضديّات، أبو علي الفارسي، تح: علي جابر المنصوري، عالم الكتب بيروت، لبنان، ط 01، 1406هـ / 1986م.
92. المسائل المشكّلة المعروفة بالبغداديات، أبو علي النحوي، تح: صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، العراق.
93. المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل، تح: محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط 01، 1402هـ / 1982م.
94. معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط 03، 1983م.
95. معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السريّ الزجاج، تح: عبد الجليل عبد شلبي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط 01، 1408هـ / 1988م.

96. معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، ياقوت الحموي الرومي، تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط 01، 1993م.
97. معجم شواهد النحو الشعريّة، حنا جميل حدّاد، دار العلوم، الرياض، المملكة العربيّة السّعوديّة، ط 01، 1404هـ / 1984م.
98. معجم الصحابة، لأبي الحسين عبد الباقي بن قانع، تح: أبو عبد الرحمن صلاح بن سالم المصراطي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، 1418هـ.
99. معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 01 1414هـ / 1993م.
100. المعجم المفصّل في شواهد اللغة العربية، إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط 01، 1417هـ / 1996م.
101. المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية، الطبعة الخاصّة بوزارة التربية والتعليم مصر، 1415هـ / 1994م.
102. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربيّة، مكتبة الشروق الدوليّة، ط 04، 1425هـ 2004م.
103. المغرب في حلي المغرب، أبو الحسن علي بن سعيد الأندلسي، ص 208، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط 04، 1953 - 1955م.
104. مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تح: عبد اللطيف محمد الخطيب، السلسلة التراثية، الكويت، ط 01، 1421هـ / 2000م.
105. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تح: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط 01، 1428هـ / 2007م.
106. المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تح: كاظم بحر المرجان منشورات وزارة الثقافة والإعلام، العراق، 1982م.
107. المقتصد في شرح التّكملة، عبد القاهر الجرجاني، تح: أحمد بن عبد الله بن إبراهيم الدّويش، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط 01، 1428هـ / 2008م.
108. المقتضب من كتاب تحفة القادم، ابن الأبار، تح: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، ودار الكتاب اللبناني، ط 03، 1410هـ / 1989م.

109. المقرّب، ابن عصفور، تح: أحمد عبد الستار الجوّاري، وعبد الله الجبوري، ط 01، 1392هـ / 1982م.
110. نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم السهيلي، تح: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 01، 1412هـ / 1992م.
111. نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، دار المعارف، القاهرة مصر، ط 02، 1995م.
112. النشر في القراءات العشر، الحافظ أبو الخير ابن الجزري، تح: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
113. نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، أحمد بن محمد المقرّي التلمساني، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، 1408هـ / 1988م.
114. النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه، أبو الحجاج يوسف بن سليمان الأعمى الشنتمري، تح: رشيد بلحبيب، مطبعة فضالة، المغرب 1420هـ / 1999م.
115. هداية العارفين، إسماعيل باشا البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
116. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 01، 1418هـ / 1998م.
117. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين بن خلّكان، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان.

ب/- الرسائل والأطاريح الجامعية:

1. الأصول النحوية عند المدرسة الأندلسية، عبد العزيز عبد العزيز المرسي الحداد جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية، الزقازيق، 1426هـ / 2005م، رسالة دكتوراه.
2. اعتراضات الأزهرية النحوية على ابن هشام في التصريح بمضمون التلميح غريب بن ياسين بن رشيد وداني، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية 1426هـ / 1427هـ، رسالة ماجستير.
3. جهود نحاة الأندلس في تيسير النحو العربي، فادي صقر أحمد عسيدي، جامعة النّجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، نابلس، فلسطين، 2006م، رسالة ماجستير.

ت/- المقالات:

1. أبو الحسين ابن الطّراوة وآراؤه في النّحو الصّرف، مزید إسماعیل نعیم وروفائیل مرجان، مجلّة جامعة تشرين، دمشق، سوريا، المجلد: 27، العدد: 02، 2005م.

ث/- البرامج الإلكترونية:

1. الجامع للحديث النبوي. (موسوعة/ برنامج إلكتروني رسمي) شركة: رواية- إيجيكوم للبرمجيات.
2. مصحف المدينة النبوية للنشر الحاسوبي، (معالج آلي للرسم القرآني)، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

فہرس

الموضوعات

إهداء

شكر و عرفان

مقدمة.....أ
مدخل: نشأة الاعتراضات النحوية.....01

الفصل الأول

أبو علي الفارسي واجتهاده النحوي

1- عصره.....12
2- مولده ونشأته ووفاته.....14
3- شيوخه وتلاميذه.....15
4- آثاره ومصنفاته.....16
5- ثقافته وعلمه.....16
6- مذهبه ومنهجه النحوي.....19
7- كتاب الإيضاح والتكملة.....21
8- اجتهاداته النحوية.....25
9- الاعتراضات على الفارسي.....27

الفصل الثاني

ابن الطراوة واجتهاده النحوي

1- الأندلس في عصر ابن الطراوة.....31
2- مولده ونشأته ووفاته.....33
3- اسمه وكنيته ونسبه.....34
4- ثقافته وعلمه.....35
5- شيوخه وتلاميذه.....37
أ- شيوخه.....37
ب- تلاميذه.....38
6- أدبه وشعره.....40
7- شخصيته.....41
8- كتبه وآثاره.....41

- 45.....9- ظهور الحركة اللغوية في الأندلس.....
- 47.....10- تطور الدرس النحوي في الأندلس.....
- 47..... أولاً: الرحلات العلمية.....
- 48..... ثانياً: الهجرة إلى الأندلس.....
- 49..... ثالثاً: المناظرات النحوية.....
- 49..... رابعاً: دور الحكام والملوك.....
- 49..... خامساً: المدرسة النحوية المصرية.....
- 52.....11- المدرسة النحوية الأندلسية.....
- 55.....12- منهج ابن الطراوة في النحو.....
- 57.....13- السماع عند ابن الطراوة.....
- 59.....14- القياس عند ابن الطراوة.....
- 60..... 1. المقيس عليه.....
- 61..... 2. المقيس.....
- 61..... 3. الحكم.....
- 62..... 4. العلة الجامعة بينهما.....
- 63..... أ. العلة التعليمية.....
- 63..... ب. العلة القياسية.....
- 64..... ت. العلة الجدلية النظرية.....
- 68.....15- اجتهاداته النحوية.....
- 68..... أ. الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف.....
- 71..... ب. الدعوة إلى إلغاء ما لا يفيد نطقاً.....
- 72..... ت. تعريفه للنحو.....
- 73..... ث. الاحتكام إلى كلام العامة.....
- 73..... ج. القصد إليه.....
- 75..... ح. اجتهادات أخرى.....

الفصل الثالث

الاعتراضات النحوية

- 1- أقسام الكلم.....77
- 2- الاسم أعمّ من الفعل.....79
- 3- الفعل ينقسم بانقسام الزّمان.....81
- 4- ما إذا ائتلف من هذه الكلم الثلاث كان كلاما مستقلا.....82
- 5- كلا إذا أُضيفت إلى المضمّر.....85
- 6- باب من أحكام أواخر الأسماء المعربة.....87
- 7- باب التثنية والجمع المسلّم.....90
- 8- باب إعراب الأسماء.....92
- 9- باب الابتداء بالأسماء الموصولة.....94
- 10- باب الفاعل.....97
- 11- باب الفعل المبني للمفعول.....97
- 12- باب الأفعال التي لا تتصرف.....100
- 13- باب نعم.....102
- 14- باب التعجب.....103
- 15- باب كان.....105
- 16- باب ما.....108
- 17- باب إنّ وأنّ.....109
- 18- باب ظننت.....114
- 19- باب اسم الفاعل وما أشبهه.....116
- 20- باب الصّفة المشبّهة باسم الفاعل.....117
- 21- فصل إعراب قوله تعالى: ﴿مُفْتَحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ﴾.....118
- 22- باب المصادر التي أعملت عمل الفعل.....120
- 23- فصل إضافة المصدر إلى المفعول ومعه الفاعل.....122
- 24- فصل حمل النعت على موضع المنعوت جائز.....123
- 25- فصل إجازة (أعجبنى الضرب زيد عمرا).....124

- 26- فصل قول أبي علي: ذهبت به وقمت به.....125
- 27- فصل قول أبي علي: آبيته الماء.....126
- 28- فصل قول أبي علي: صار الفاعل مفعولا.....127
- 29- فصل قول المازني: لا يجوز أن ينقل من هذه الأفعال غير ما استعمل منها..128
- 30- باب المفعول فيه.....129
- 31- فصل (ومما يستعمل ظرفا لم يستعمل اسما).....130
- 32- فصل معنى المبهم.....132
- 33- فصل قول الشاعر (كما غسل الطريق).....134
- 34- فصل قول العرب (هما خطان جنابتي أنفها).....135
- 35- فصل قولهم (مناط الثريا).....136
- 36- باب المفعول معه.....139
- 37- باب المفعول له.....140
- 38- باب الحال.....141
- 39- باب التمييز.....143
- 40- باب الاستثناء.....144
- 41- باب ما جاء بمعنى (إلا) من الكلم.....145
- 42- باب الاستثناء المنقطع.....146
- 43- فصل قوله (ذكر الضرب الثاني).....147
- 44- باب تمييز الأعداد.....148
- 45- باب كم.....148
- 46- باب النداء.....149
- 47- باب النفي بلا.....151
- 48- باب النكرة المضافة.....152
- 49- باب الأسماء المجرورة.....153
- 50- باب ما يستعمل مرة حرف جر ومرة غير حرف جر.....155
- 51- باب منذ ومذ.....156
- 52- باب القسم.....158

----- فهرس الموضوعات -----

- 53- باب الأسماء المجرورة بإضافة اسم إليها.....159
- 54- باب الإضافة غير المحضة.....161
- 55- باب توابع الأسماء.....163
- 56- باب العطف.....165
- 57- فصل ما لا ينصرف.....167
- 58- باب إعراب الفعل.....168
- 59- فصل قول أبي علي: إنّ (إنّ) لا تعمل في فعل الحال.....168
- 60- فصل قول أبي علي: إنّ الجواب يكون بعد الفاء في ستة مواضع.....169
- 61- فصل قول أبي علي: لألزمك إلى أن تقضييني حقّي.....170
- 62- باب الحروف الجازمة.....170
- 63- باب المجازاة.....171
- 64- باب النون الثقيلة والخفيفة.....171
- 65- فصل قول أبي علي: النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب.....173
- خاتمة.....174
- فهرس المصادر والمراجع.....177
- فهرس الموضوعات.....188